الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٩
المعقودة يوم الأربعاء
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد بيرسو (غرينادا) ، نائب الرئيس
ثم: السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، نائب الرئيس
ثم: السيد هان (جمهورية كوريا)، نائب الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/48/414/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): **أود قبل الانتقال إلى البند المدرج في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، أن أوجه انتباه الجمعية إلى الوثيقة** A/48/414/Add.3. **في رسالة واردة في تلك الوثيقة يبلغني الأمين العام أنه منذ إصدار رسائله المؤرخة في ٢١ و ٢٤ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ قامت مالي بتسديد المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها عن القدر المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.**

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

خطاب السيد غونزالو سانشيز دي لوزادا، الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **تستمع الجمعية أولا إلى خطاب من الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا.**

اصطحب السيد غونزالو سانشيز دي لوزادا، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بالرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا، فخامة السيد غونزالو سانشيز دي لوزادا، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.**

هذا المحضر قابل للتصويب .

ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.9
20 October 1993

ARABIC

93-86633(A)

الرئيس غونزالو سانشيز دي لوزادا (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أتقدم بتحياتي إلى رئيس الجمعية العامة السفير صمويل إنسانالي، من غيانا، وإلى رئيسها السابق السيد ستويان غانيف، من بلغاريا، وإلى الأمين العام بطرس بطرس غالي. إنني أهنئهم على التزامهم المستمر بمبادئ السلم والعدالة والتطور الإنساني والقانون الدولي.

كما أتوجه بالتحية أيضا إلى السادة رؤساء الدول وممثلي الدول الأعضاء المجتمعين في هذه القاعة التاريخية.

لقد كانت بوليفيا، على الرغم من معاناتها من سابع أكبر معدلات التضخم المفرط في تاريخ البشرية، رائدة في الاصلاحات الهيكلية التي بدأت في عام ١٩٨٥، مع قدوم الحرية والديمقراطية - وهي إصلاحات نفذت دون الحد من حقوق الإنسان، وإنما بتقديم تضحيات جسام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد برئيس بلادي في تلك الفترة، الدكتور فيكتور باز استينسورو، وأن أحييه، باسم جميع البوليفيين، تحية خاصة على قيادته الرشيدة.

إذا استعدنا تطور الأحداث، قد لا يبدو هذا الإنجاز إنجازا كبيرا: إن كبح جماح الأزمة الاقتصادية وإحداث تغيير سلمي في كنف الحرية، من الأمور التي يجري تحقيقها الآن في بلدان كثيرة في أمريكا اللاتينية وفي العالم أجمع. والوضع في روسيا، على سبيل المثال، يذكرنا بمدى صعوبة التوصل إلى توافق الآراء والشرعية في حكم مجتمع يمر بأزمة، مجتمع يلزم فيه التغيير.

لقد اقتضى درب بوليفيا أن تتحلى بالشجاعة والإبداع. ولم نتردد في دعوة شعبنا إلى بذل التضحيات وتحمل أعباء جديدة. ولكننا نشعر بعميق القلق عندما نرى بلدانا كثيرة تشرع في طريق الديمقراطية والتغيير وتحاول تحقيق النمو المستقر والتنمية في كنف العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي نلاحظ فيه عدم بذل جهود مقابلة في العالم المتقدم النمو.

لقد جاءت نهاية الحرب الباردة كمنارة أمل للإنسانية جمعاء، ولكننا ذهلنا لأنها لم تترجم إلى زيادة في التعاون والتضامن الدوليين. ففي فترة المجابهة كان هناك تعاون أكبر بسبب الرغبة في الدفاع عن بلدان العالم الثالث من الخطر الشيوعي والاستعاضة عن الحرب الباردة بعلاقات قائمة على التضامن والتنمية. ولكن، بدلا من ذلك، تواجه البلدان الفقيرة اليوم تراجعا مستمرا في المساعدات، بينما لا تزال أسعار موادنا الخام آخذة في الانهيار، وتزداد الحواجز الحمائية ارتفاعا. بل الحقيقة، أن الأسعار الحالية للقصدير والتنغستين والأنتيمون والبن والمطاط والبترول، بالأرقام الحقيقية، أدنى مما كانت عليه في الثلاثينات، خلال فترة الكساد الاقتصادي الكبير.

ومن الصعب أن نرى في هذا الأفق القاتم كيف سنهتدي إلى حل مشاكلنا: الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية ومن المدن إلى العالم المتقدم النمو؛ وازدياد الاتجار بالمخدرات وظاهرة اضطرار الفقراء إلى تدمير الطبيعة من أجل البقاء. وهذا يسبب حلقة مفرغة تولد فقرا متزايدا.

إن مفارقة عصرنا هي أن الفقر يزداد في عالم يزداد ثراء من الناحية الإجمالية. هناك فوارق أوسع بين "الميسورين" و "المعوزين". والاستقرار المتقلقل نتيجة أوجه القصور الاجتماعي والاقتصادي الداخلي يتعين علينا جميعا أن نعالجه. وهناك أيضا حاجة ماسة لإجراء تغييرات أساسية في طريقة مواجهتنا لمشكلة التضامن والتنمية في المجتمع الدولي والمجتمعات الإنسانية. ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تدرك أن الحالة الراهنة، عاجلا أم آجلا، لن تعود بالفائدة على أحد، وأنها تلحق الضرر بكل فرد. وأعتقد اعتقادا صادقا أن علينا أن ندرك بوضوح حقيقة أن النمو السكاني، وتضاعف عدد السكان، وتدمير البيئة، وانتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها، والهجرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، جميعها مشاكل لن تؤثر على تلك البلدان وحدها بل على العالم أجمع.

والحل يتمثل في مزيد من التنمية. فنحن نعلم أنه عندما تزيد دخول الناس، وتتعلم النساء، وتتحقق العدالة الاجتماعية، تتغير أيضا معدلات النمو السكاني.

ونحن نعلم أننا، من أجل إعادة التوازن بين البيئة والمجتمع، نحتاج إلى أناس متعلمين بإمكانهم أن يستخدموا ما لديهم من تراث خاص ومعرفة بشأن طريقة العيش بانسجام مع الطبيعة - كما هو الحال في بلادنا.

وكما كان علينا أن نتعلم أن الطبيعة يمكن أن تنزل بنا العقاب عندما نلحق بها الضرر، فقد حان الوقت لأن ندرك جميعا سواء كنا بلدانا نامية أو متقدمة، أنه من غير المقبول أن يظل العالم الغني يزداد غنى بينما العالم الفقير يزداد فقرا.

ونعلم أن الحل ليس في مجرد تقديم المال والمساعدة. غير أنه لا توجد أية طريقة أخرى نحقق بها هدفنا، إذا لم نغير الأفكار القديمة. والشعار يقول: "التجارة، لا المساعدة". ولكن يبدو أن مصير العالم المتخلف هو "لا تجارة ولا مساعدة"، وهذا ما لا يمكننا جميعا أن نقبله أبدا إذا كان لنا أن نخلق مجتمعا أكثر عدلا وسلاما.

ومع مرور الوقت ستصبح الحلول أكثر تكلفة وأكثر صعوبة من الناحية الإنسانية ومن الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. واعتقد، أن ما نحتاجه هو مزيد من بعد النظر من جانب من يوجهون مصير العالم. عليهم أن يجدوا حلولا تكون حقا فعالة.

ولا أقول أنه ينبغي علينا تكرار الماضي. إلا أن الماضي عرف خططا، كخطة مارشال، قدمت العون لكل من المانحين والمستفيدين على السواء. إننا بحاجة إلى نهج مماثلة. ونتطلع بأمل كبير إلى اتفاق التجارة الحرة المعقود بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك. ونتوجه بالتهنئة إلى الرئيس كلنتون الذي التزم بمكافحة قوى الحمائية في بلاده وفي أماكن أخرى في أمريكا الشمالية في محاولة الاسراع في السير قدما.

إن بوليفيا، بوصفها بلدا ناميا صغيرا، تنظر إلى كل هذا بعين الأمل، وعلى أنه التزام سيمكننا من بيع منتجاتنا إلى البلدان النامية بدلا من تزويدها بالقوى البشرية فقط.

إننا نتطلع إلى ختام عاجل وناجح لجولة أوروغواي، لأننا نعتقد أن حرية الفرص للإنتاج هي الأمل الأوحد لمجتمعاتنا. فأطفال العالم لا يطلبون إلا أن يكون آباؤهم قادرين على العمل وأن يعودوا إلى منازلهم حاملين خبزهم اليومي. ولكن ذلك لا يحدث إلا عندما يتخذ بلد أو مجتمع أو عالم موقفا موحدا ويتيح الفرصة وحرية الوصول لك فرد على قدم المساواة.

إننا لا نطالب بمعاملة خاصة. ولا نطالب بمجرد المساعدة. إننا نطالب بأن يفسح لنا المجال لكي نعمل ونصدر وألا نُكره على مجرد تصدير أعظم الموهوبين والأقوياء في مجتمعاتنا إلى العالم المتقدم.

نحاول في بوليفيا أن نمضي قدما بتنفيذ المشروعات من خلال استخدام رأس المال الأجنبي ومشاركة شعبنا. إننا شعب فقير جدا. وتدرك بلادي أنها بحاجة إلى تكنولوجيا ورأس المال، ويحدونا الأمل في أن نتمكن خلال السنوات القادمة من بدء خطة طموحة وقابلة للتنفيذ.

تقوم هذه الخطة على أسس ثلاثة: توفير رأس المال، وتعميم الديمقراطية، والمشاركة الشعبية.

أولا، نود أن ندعو رأس المال الأجنبي للاستثمار في تطوير التكنولوجيا واستخدام موارد جديدة من أجل إغناء التراث المتمثل بمشروعات الدولة. إننا لا نريد أن نبيع تراثنا، ولا نريد فقط مشاركة الدول.

ثانيا، يجب أن تكون نسبة خمسين في المائة من تلك المشروعات و ٥٠ في المائة من رأس المال مملوكة لجميع البوليفيين، حتى يتمكن البوليفيون من المشاركة في المشروعات ويشعروا أنهم جزء من عملية التنمية الاقتصادية.

ثالثا، يتساءل الكثير من الناس "كيف يمكن أن نقدم سلعا مجانية لأناس غير متعلمين ولا يعرفون القراءة أو الكتابة ولهم خلفيات عرقية وثقافية مختلفة؟" الواقع أن بوليفيا بها نسبة كبيرة ممن لا يعرفون القراءة ولكنهم يعرفون الحساب. إنهم يعرفون ماذا تعني المشاركة ويعرفون معنى مشاركتهم في أقدار بلدهم. وبمشاركتهم نود أن ننشر في الأحياء والمجتمعات الفقيرة ما يحتاجه الناس هناك من صحة وتعليم، لكي يتمكنوا من المشاركة في الإدارة.

إن الديمقراطية النيابية لن تكون كافية في العهد الألفي القادم. يجب أن تكون ديمقراطية قائمة على المشاركة فالجماهير تريد أن تشارك وسوف يحسنون القيام بذلك عندما يتعلق الأمر بالمسائل التي تمس مباشرة حياتهم ومستقبلهم.

ونعتقد أنه من خلال هذا النوع من المشاركة سيكون للموارد الضئيلة لمجتمعاتنا انتاجية أعظم، وسيتزايد الطلب وذلك سيمكن مجتمعاتنا من السير قُدما باطراد.

لكن المشاركة في بوليفيا ليست مجرد كلام. فلأول مرة منذ ٥٠٠ سنة برز رجل من مجموعة إثنية أصلية ليصبح رئيس بلدنا بالإنابة. وبالنسبة لأهالي بوليفيا، لا يعد فيكتور هوغو كارديناس مجرد هندي أيماري وشخص ريفي بل إنه مهني عظيم ومفكر بارز. وهو نموذج لرغبتنا في تحقيق مشاركة جميع المواطنين في مجتمعنا. إننا نريد أن نخلص أنفسنا من المظالم القديمة قدم الدهر. نريد إحداث التغيير - بإشراك

الناس لا بإبعادهم. نريد أن نحقق الوحدة مع احترام التنوع في الرأي، لا بشأن المشاكل الأيكولوجية والبيئية فحسب بل أيضا بشأن المشاكل الثقافية والجغرافية والعرقية.

ونعتقد أن هذا التصميم على إشراك الناس لا استبعادهم يساعد على بناء مجتمع يحدث فيه التغيير في كنف النظام، والنظام في كنف التغيير. وعلى الرغم من أننا من بين أشد البلدان فقرا في أمريكا اللاتينية - بل وفي العالم - نعتقد أننا نشكل مثالا على حقيقة أنه من الممكن العيش في سلم اجتماعي واستعادة الاستقرار والنمو والعدالة الاجتماعية، في الإطار العام للمجتمع الديمقراطي. وفي بوليفيا، تؤتي الديمقراطية ثمارها لأن الشعب يلتمس توافق الآراء ويلتمس الاحترام ويقبل التنوع.

وهذه العملية ينبغي أن تسمح لنا بالانتقال إلى حالة تفضي إلى التصدي لمشاكل العمالة والتعليم والرعاية الصحية، والأهم من ذلك، القطاع الريفي حيث تسود أكبر درجات الفقر وحيث يُعد الناس من بين أفقر الناس في العالم.

والنمو الدينامي، بطبيعة الحال، سيقلل من الحاجة إلى زراعة أوراق الكوكا. ونحن في بوليفيا نجحنا في تخفيض مساحة الأرض المستخدمة لزراعة هذه الأوراق بنسبة ٥٠ في المائة. وقد حققنا هذا دون عنف المغاورين الذي يواكب تجارة المخدرات، ودون الكارتلات العاملة في البلاد. وبينما نحرز تقدما أكيدا في هذا المجال، ندرك تمام الإدراك أن النشاط الإنمائي البديل الوحيد هو الصناعات الخفيفة لأغراض التصدير. فلا فائدة من أن نأمر الفلاح البوليفي، كما سبق أن قلت، بأن يمتنع عن إنتاج المخدرات، وأن يقوم بدلا من ذلك، بزراعة البن، في حين انخفض سعر البن إلى نصف سعره السابق، أو أن يزرع الكاكاو في حين لا يوجد طلب على الكاكاو - أو المطاط. وتؤكد تجربة المحاصيل البديلة الأهمية الحيوية التي يكتسبها تمكين بلدان مثل بوليفيا - وبوليفيا بوجه خاص - من تصدير منتجاتها إلى البلدان المتقدمة النمو في شكل سلع مصنوعة بدلا من تصدير آفة العقاقير الضارة إلى سائر البشرية. وسنواصل، مع ذلك، خوض الحرب ضد تجارة المخدرات لأننا أخذنا على عاتقنا التزاما لا تجاه شعبنا فحسب بل تجاه البشرية أيضا. وعلى الرغم من أننا فقراء فإننا سعداء جدا لأن نرى جهودا جديدة تبذل حاليا لخفض الطلب. وما نريد أن نفعله هو خفض العرض. وبودنا القضاء على هذه التجارة وما يصاحبها من أخطار - اجتماعية وأخلاقية وقانونية ومؤسسية. والواقع أننا أخترنا خيار الصفر. ونتوقع أن ننجح، سواء بمساعدة الآخرين أو بغير مساعدتهم. لكن احتمالات نجاحنا ستزداد إذا حظينا بدعم وتعاون وتفاهم بقية العالم التي تضار، قبل كل شيء، بسبب هذه الآفة اللعينة.

إن خطتنا خطة طموحة، يقينا، لكنها ممكنة التحقيق. ونحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية عن هذه الخطة تقع على عاتق البوليفيين أنفسهم. نحن لا نقف مكتوفي الأيدي ننتظر من يمد لنا يد العون. لا، إننا نعرف ما تعرفه كل شعوب العالم من أن الجوع لا ينتظر، وأن على المرء أن يجد الحلول بنفسه. لكنني أعتقد، بكل إخلاص، أنه سيكون من الصعب جدا التغلب على كل هذه المشاكل دون التعاون الدولي. ولا بد أن تكون هناك إشارة من الخارج تفيدنا بأن المساعدة لن تتوقف في الوقت الذي تزداد فيه الحواجز التجارية.

إن بوليفيا قطعت على نفسها التزاما كبيرا تجاه البيئة. فعلنا ذلك لأن فقرنا يعزى جزئيا إلى إهمالنا لهذه المشكلة. لقد سمحنا للفقر بأن يبرر بصورة متزايدة، تدمير مواردنا الطبيعية في معرض أنشطتنا اليومية. ولدينا خطة عظيمة - خطة ذات أهمية دولية، ليس فقط من أجل حل مشاكل ميزان مدفوعاتنا، وليس فقط من أجل حل مشاكل ميزان مدفوعاتنا، وليس فقط من أجل إقامة مركز صناعي يمكن أن يكون أساسا لتوليد الطاقة التي نحتاجها، بل أيضا من أجل العمل على تخفيض تلوث البيئة. تلك الخطة تدعو إلى تشييد خط أنابيب، مع البرازيل، لنقل الغاز البوليفي إلى أسواق سان بابلو. وباستخدامنا طاقة رخيصة لا تؤدي إلى التلوث في صناعتنا وسياراتنا، يمكننا أن نسهم في تحقيق خفض جذري في التلوث في أمريكا اللاتينية عند المنبع، من أجل منفعة وتنمية بوليفيا والبرازيل والعالم بأسره.

أما حقوق الإنسان فلا بد من أن تكون شعار المجتمع العالمي، ولا بد من أن نتأكد من أن الحق في التنمية في كنف العدالة الاجتماعية أمر ممكن التحقيق. إننا لا نطلب هبة من أحد. بل نطلب فرصة. والأمم المتحدة آخذة في التغير. ولا بد من أن تتغير، فقد تغير العالم. وبعد المجابهة الكبيرة التي عرفتها فترة الحرب الباردة، ينبغي لنا أن نعالج كل الضرر الذي سببته هذه الحرب وعلى وجه الخصوص في العالم الثالث. يجب أن نعيد توجيه التضامن العالمي، ليس فقط في إطار المساعدة، بل يتعين علينا أن نقبل مفهوما بسيطا ومنطقيا حقا. بعض البلدان تصبح غنية عندما تقوم بأعمال تجارية، وعندما تنخرط في التجارة

مع بلدان أخرى غنية. والاعتقاد بأن الغني يعتبر غنيا لأن الآخرين فقراء شيء فات أوانه. إن الدرس العظيم لعصرنا هو أن السبيل الوحيد لتحقيق الثراء هو مساعدة الناس على كسر أغلال الفقر.

نحن نرحب بالاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إنه يؤذن ببداية حقبة جديدة من السلم، وبداية روح جديدة من العدالة العالمية والحوار بين الأمم التي تواجه ظروفا تاريخية معينة. إن الاعتراف المتبادل بعدم جواز الحصول على الأراضي عن حريق الحرب خطوة كبرى إلى الأمام، شأنه شأن ذلك الدرس العظيم والتاريخي الذي يفيد بأنه حتى في المناطق التي استمرت فيها المنازعات الإقليمية بشكل عنيد، يمكن، عن طريق الحوار المتمدن والحس السليم والإنسانية تحقيق النتائج والتأليف بين الناس بدلا من تركهم متباعدين.

ومؤخرا، في قلب امريكا اللاتينية، جمعنا شمل بلدين - باراغواي وبوليفيا - بلدين تباعدا منذ ٦١ عاما بسبب الحرب، وقررا الآن أن يكون لهما مصير مشترك. وكان لهذا تأثير كبير علينا لأنه، منذ تمت المصافحة - منذ توقيع الاتفاق بين البلدين - خرج أبطال حرب تشاكو في بلدنا في مسيرة، حاملين علم باراغواي. وإذا كان الذين حاربوا ومات رفاقهم على استعداد للنسيان، فكيف لا يمكننا أن نحذو حذوهم؟

هذه الأمثلة المضيئة لكيفية حل أشد الصراعات مرارة، تثير فينا رغبة مخلصة في أن نستلهم نفس الروح في بحثنا عن حل نهائي لوضع بوليفيا الذي دام لمدة ١١٤ سنة باعتبارها أرضا مغلقة. يقول كثيرون: "كيف يمكنكم أن تطالبوا بشيء فقدتموه منذ ١١٤ عاما؟" وأجيب بأن لدينا من الصبر الكثير، لقد انتظر شعبنا ٥٠٠ عام لتعود أرضه إليه، ليسترجع بلده وحقه في المشاركة في المجتمع. وأعتقد أن الظلم ليس مكتوبا علينا، وسنواصل التقدم بمطلبنا عن طريق استخدام العقل وليس القوة. سنواصل المطالبة بحقنا في الوصول إلى البحر حتى نحصل عليه، أو يجف البحر.

فاذا ما جف، لن تكون هناك مشكلة أخرى، ولن نتقدم بطلبات أخرى، ولكنني أعتقد أنه سيكون من المشين حقا مواصلة الوقوف في وجه هذا التقارب التاريخي - الذي يطالب به شعبان شقيقان - إذا كنا، على المستوى الحكومي، وعلى مستوى القيادة مستمرين في مناقشة شيء يريد البلدان فعلا أن يجدا له حلا. إن الحلول ممكنة؛ والمعجزات تحدث فعلا، لكننا لا نزال نرى أن المعجزات تأتي نتيجة للعمل والإبداع وفي هذا نحن ملتزمون، دون عدوانية، وبرصانة وهدوء، بأن نفعل كل ما في وسعنا، بأحسن طريقة خلاقة ممكنة، لإيجاد حلول تواجه تحدي وتوقعات هذا العالم الجديد الذي نعيش فيه، ولإحداث التغير الذي نطلبه.

في أوقات التغيير هذه، يجب أن نعتمد على قدراتنا الإبداعية، فنحن نعرف أهمية الجهود الذاتية. ولكن في الوقت نفسه، نريد الآخرين في هذا العالم أن يقفوا بجوارنا ويتضامنوا معنا، وأن يتيحوا لنا على الأقل الفرصة لنريهم ما يمكننا القيام به.

يجب علينا أن نمضي قدما في أمن على طول الطرق الجديدة التي يتطلبها التاريخ، ونحن نطلب، وسنحاول أن نكفل باستمرار وبقوة متجددة، أن يكون الطريق المختار هو طريق التضامن، والرفاه، والعلاقات الأخوية بين الشعوب والبلدان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): نيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب السيد غونزالو شانشيز دي لوزادا، الرئيس الدستوري لجمهورية بوليفيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيدة كيم كامبال، رئيسة وزراء كندا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تلقيه رئيسة وزراء كندا.

اصطحبت السيدة كيم كامبال، رئيسة وزراء كندا، إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني غاية السعادة أن أرحب برئيسة وزراء كندا، الرايت أونرابل كيم كامبال، وأن أدعوها إلى إلقاء خطابها أمام الجمعية العامة.

السيدة كيم كامبال (كندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): لقد مرت سنة غير عادية منذ اجتمعت الجمعية العامة في العام الماضي. فقد شهدنا انطلاقات في مجالين - جنوب افريقيا والشرق الأوسط- ظلا لعقود مصدر عذاب للمجتمع الدولي. إن الوصول بهما إلى خاتمة ناجحة سيكون صعبا، لكن هناك ما يبرر التفاؤل. وكندا تحيي شجاعة وبعد رؤية الأطراف المعنية، وتتعهد بمواصلة بذل جهودها لتشجيع التوصل إلى أوجه تقدم أخرى.

لكننا في الوقت نفسه رأينا أيضا مآسي - في الصومال، والبوسنة وأنغولا وفي أماكن أخرى - لا تزال تتحدى حتى الآن أفضل جهودنا لتحقيق السلام.

وفي ظل هذه الخلفية، حيث تتجدد آمال وتخيب آمال، أود أن أتكلم بشأن وظيفة الأمم المتحدة المركزية: الدفاع عن السلم والأمن والنهوض بهما، وبالظروف التي يمكن أن يترعرعا فيها. وهذه مهمة كندية أيضا.

منذ ابتدع لستر بيرسون مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٦، كنا هناك؛ نكابد من مشاقها في الميدان، وتلحق بنا إصابات، ونضطلع بالعمل الشاق من أجل السلام، بمشاركة عدد متزايد من الدول الأعضاء الأخرى. ومنذ عام ١٩٥٦، بعثت كندا إلى الميدان بحوالي ٠٠٠ ١٠٠ رجل وامرأة في عمليات تابعة للأمم المتحدة في كل ركن من أركان العالم. ولقد كان ذلك الإسهام إسهاما مكلفا بالنسبة لنا، لم يكن بأقله الخسائر في الأرواح. ومع ذلك، كان هذا الإسهام رمز فخر لمعظم الكنديين، وتعبيرا ملموسا عن سعينا الوطني نحو عالم أفضل.

يتكلم الكنديون من منطلق خبرة ولدها الالتزام. إننا نرى التغييرات التي ينبغي إجراؤها والمبادئ التي ينبغي أن تظل ثابتة. إن العالم متعطش لحلول تعددية للصراع والحرب. وهذا وقتنا، وهذه لحظة الأمم المتحدة. إننا نعيش فترة تغيير سياسي حاسم. لقد تراجعت مقومات الحرب الباردة، ولكن حل محلها عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل - قلق سياسي حول مستقبلنا، وعدم اليقين إزاء ما يمكن للجهود المشتركة أن تحققه لنا. وتشعر معظم البلدان بزيادة أمنها عسكريا، ولكن مواطنينا، في حياتهم الشخصية، يشعرون دائما بأمن أقل بشأن رفاهيتهم، بالنسبة لهم أنفسهم وبالنسبة للأجيال القادمة.

ولكن هذا المنظور الأوسع يجب ألا يطمس المخاطر العسكرية الحقيقية التي لا تزال باقية: أي التكديس الزائد عن الحد للأسلحة التقليدية وانتشار أسلحة التدمير الشامل - الكيميائية والبيولوجية والنووية، والصراع والبؤس الإنساني الذي خلقه انهيار المجتمع المدني والسياسي داخل دول وعبر حدود هشة وجديدة في معظم الأحيان.

لقد تلقى العالم دروسا صعبة في السنوات الأخيرة. أولا، تعلمنا أن أمننا مترابط. وفي إطار كل مجال محدد من شواغلنا - سواء كانت عسكرية أو اقتصادية، أو بيئية أو صحية - لا يمكن لأية أمة أن تقف وحدها. فنحن جميعا نتأثر، إيجابيا وسلبيا، بتطورات خارج حدودنا. كما أن أعمالنا، داخل بلداننا، يتردد صداها لا محالة في جميع أنحاء مجتمع الأمم الأوسع.

ثانيا، تعلمنا أن أمننا لا يمكن تقسيمه. ولا يمكننا أن نهرب من الصلات التي تربط بين القضايا، وعلى سبيل المثال، بين النمو الاقتصادي والسلامة البيئية وتدفقات السكان. إن أي تدهور في أي من هذه المجالات يمكن أن يؤدي إلى زعزعة المجالات الأخرى بأكملها. وينبغي أن نفكر في الأمن على نحو أشمل، ومن نواح تتصدى للمصادر الرئيسية لعدم الأمن: مسائل للتنمية الاقتصادية والرخاء والسلامة البيئية، والتخلص من الجريمة والتهديد الجسدي، والصحة، والعضوية في المجتمعات التي تعبر عن قيمنا، وتقاليدنا وطموحاتنا.

ثالثا، تعلمنا أن الأمن الحقيقي لا يتعلق بالمراقبة والقمع. إنه يتعلق بإقامة التوازن السليم فيما بين المصالح، داخل البلدان وعبر الحدود.

رابعا، تعلمنا أن علينا أن نجد طرقا أكثر تعاونا لمواجهة مسائل الأمن، طرقا تعمل على زيادة القوة النسبية للعديد من المؤسسات القائمة. إننا نتنبأ بشبكة من الترتيبات المتضافرة - المحلية، والإقليمية والعالمية تشكل دعائم نظام جديد للأمن الجماعي، يرتكز كلية على الأمم المتحدة باعتبارها نقطته المركزية.

وميثاق الأمم المتحدة نفسه يوفر مرشدا مفيدا في هذا الصدد، لأنه يصف العلاقات المحتملة بين الأمم المتحدة والأجهزة الإقليمية في التسوية السلمية للنزاعات المحلية. إن التعاون بين الأمم المتحدة، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي والمجموعة الأوروبية في اوروبا، وبين الأمم المتحدة، والكمنولث ومنظمة الوحدة الافريقية في افريقيا، وبين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في امريكا الوسطى وهايتي قد قطع بنا شوطا بعيدا على الطريق الذي توخاه واضعوا الميثاق. هذا علاوة على أن

المنظمات الإقليمية تكون دائما أفضل تجهيزا للتعامل مع المصادر المحلية لعدم الاستقرار والصراع المحتمل، مثل النزاعات على المياه، والتحولات الديموغرافية أو مشاغل حقوق الإنسان.

لقد حاصرتنا الحرب الباردة لعدة عقود. وقد انتهى ذلك العصر. وأصبح في متناول أيدينا تحقيق وعود ميثاقنا، ببناء نظام أمني تعاوني عالمي يتمركز في الأمم المتحدة. ولأن الأمم المتحدة وحدها هي التي تستطيع أن توفر محفلا عالميا لوضع مبادئ جديدة وللتفاوض بشأن قواعد ومعايير جديدة. إنها الأمم المتحدة وحدها التي تستطيع بوصفها جهازا عالميا، أن تلقي بثقل المجتمع الدولي الكامل وراء أية مسائل حيوية محددة.

وفي السنوات الخمس الماضية وحدها، زاد اشتراك الأمم المتحدة في مختلف الجهود العسكرية المتعددة الأطراف زيادة جذرية. فمنذ خمس سنوات لم يكن هناك سوى سبع فقط من تلك العمليات، واليوم يوجد منها ١٦. ومنذ خمس سنوات كان هناك ٠٠٠ ٩ من العسكريين الذين توزعهم الأمم المتحدة، واليوم يوجد ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠، أي أكثر من مجموع ما تمتلكه كندا من قوات مسلحة نظامية. وعندما ننظر حول العالم اليوم، نرى أن آفاق تزايد تلك العمليات أمر لا مفر منه.

لم يكن التحول في عمليات الأمم المتحدة مؤخرا مجرد تحول كمي. فالحقيقة هي أن الأمم المتحدة تشارك الآن في مجموعة من الأنشطة تتجاوز تماما مفاهيم حفظ السلم التقليدية التي تعودنا عليها في الماضي. ومعظم الاقتراحات التمهيدية التي قدمها الأمين العام في "خطة للسلام" قد تحولت، وعن صواب، من مجرد وصفه إلى حقيقة. ويحق لنا تماما أن نتساءل ما إذا كان ينبغي للأمم المتحدة ، وتحت أي ظروف، أن تكرس مواردها لحل الأزمات الدولية. ويحق لنا بالمثل أن نسأل ما إذا كانت الأمم المتحدة تمتلك الأدوات السليمة لأداء ما هو مطلوب منها.

(تكلمت بالفرنسية)

لقد كان التوسع السريع في عمليات الأمم المتحدة في السنوات الماضية غير مسبوق وبناء. وقد تعلمنا جميعا، في سياق العملية دروسا معينة، وبعضها بطريقة عنيفة ومفاجئة. ويجدر بنا جميعا أن نقيم تجربتنا الأخيرة ونقرر الطريقة التي نقوم بها سويا بتحسين قدرتنا على التصرف بأسلوب أكثر فعالية.

إن كندا بوصفها مشاركا نشطا في كل عمليات الأمم المتحدة العسكرية تقريبا، قامت بنفسها بتشخيص الحالة وتوصلت إلى استنتاجات خاصة بها فيما يتعلق ببعض الإجراءات العلاجية التي ينبغي اتخاذها.

(تكلمت بالانكليزية)

أولا، ينبغي أن نحسن من قدرتنا الجماعية على الحكم، وتحديد طبيعة التهديدات الوشيكة على نحو دقيق وبأسلوب غير عاطفي، وتحديد حقائق حالات معينة. وينبغي أيضا أن نحسن من قدرتنا على التصرف، والاستجابة بشكل حازم وفعال للأحداث قبل أن تتفاقم وتتحول إلى أزمات.

وهناك خطوات يمكن أن نتخذها الآن لتحسين قدرتنا المشتركة في ميدان الدبلوماسية الوقائية. ينبغي تنفيذ المبادرات الأخيرة لتعزيز نظام الإنذار المبكر. ومن أجل ذلك، ينبغي أن تتوفر للأمين العام الموارد اللازمة لإجراء تحليل سياسي مستقل، تحليل يمكنه أن يستند إليه قبل اندلاع الصراع المسلح، وعندما يكون التدخل غير العسكري لا يزال فعالا. ولا ينبغي فحسب أن يكون الإنذار في وقته المناسب، ولكن يجب أيضا أن يكون له أثر على القرارات. وينبغي أن يستفيد الأمين العام بالكامل من أحكام المادة ٩٩ من الميثاق ليلفت انتباه مجلس الأمن للحالات التي قد تهدد السلم. وهذا في حد ذاته يعطي دفعة قوية لاسترعاء الاهتمام العالمي واتخاذ الإجراء الوقائي اللازم.

ويجب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على ممارسة الدبلوماسية الوقائية من خلال المساعي الحميدة للأمين العام. وتتطلب جهود الأمين العام دعما ملموسا لمواجهة عشرات الصراعات الحالية والصراعات المحتملة. ويمكن أن يكون الوزع الوقائي لوحدات حفظ السلم لاحتواء الصراع، كما فعلنا أخيرا في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ذا فائدة كبيرة، وقد يعمل في نهاية المطاف على تفادي تكريس مزيد من الموارد النادرة.

لقد بينت تجربة وزع القوات العسكرية التابعة للأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم، في رأينا، عدة جوانب قصور. ويتعين علينا جميعا التحرك بسرعة لمواجهتها بتغيير الطريقة التي يدار بها هذا العمل. أولا، لم يعد من الممكن بعد الآن تنفيذ العمليات الكبرى على أساس كل حالة بذاتها. وينبغي تعزيز القدرة الإدارية والتخطيطية والتشغيلية للأمم المتحدة. وينبغي تعيين مجموعة من الموظفين الدائمين الاستراتيجيين في المقر الرئيسي، تكون لهم القدرة على مراقبة عمليتين أو أكثر من العمليات الواسعة النطاق،

والمتعددة الأبعاد. ومن أجل أن يكون هذا المقر فعالا فإنه يحتاج إلى قدرة شاملة على تجهيز المعلومات وتخطيطها.

ثانيا، ينبغي تعزيز قدرة الأمم المتحدة على نقل المعدات والأفراد بسرعة إلى مسرح العمليات، وضمان التنسيق فيما بين مصادر المعدات والأفراد. وقد كان على الأمين العام في العديد من المرات في الماضي، أن يؤخر عمليات وافقت عليها الأمم المتحدة بسبب عدم وجود ما يكفي من الأفراد والمعدات.

وينبغي أن تعزز بدرجة كبيرة القدرة على وزع قوات الأمم المتحدة بسرعة إلى مناطق الأزمات الطارئة. وعلى الأقل، ينبغي أن تدخل الدول الأعضاء في التزام رسمي مع الأمين العام بتوفير قوات تكون على أساس احتياطي، وفي حالة استعداد، كما فعلت كندا في السنة الماضية.

ثالثا، على أعضاء الأمم المتحدة بناء وتطوير هيكل كبير من قوات حفظ السلم اللازمة لبعثات الأمم المتحدة في المستقبل. إن حفظ السلم يتطلب حساسية ثقافية، وقدرة على الوساطة ومجموعة من المهارات الأخرى. وسيكون التدريب مطلوبا، وبخاصة لمجموعة من كبار الضباط ممن سيتولون القيادة في حالات معقدة، وصعبة وخطيرة. والتدريب هو أساس الدمج الناجح لقوات وطنية مختلفة في عملية واحدة.

رابعا، إننا بحاجة إلى ضمان أن تفي العمليات الميدانية بمعايير أداء عالية. وينبغي الانتهاء في وقت مبكر من العمل المتعلق بتطوير مدونة سلوك عامة وإجراءات تشغيل لجميع الأفراد الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة.

خامسا، ينبغي أيضا أن نتصدى للأخطار الشديدة المتزايدة التي تواجه قواتنا لحفظ السلم. ونحن نعمل مع الآخرين لتوضيح وتدوين المبادئ والتدابير اللازمة لحماية أفراد الأمم المتحدة، ولا سيما أولئك الذين يشاركون في عمليات حفظ السلم. وستقترح كندا أحكاما معينة لاتفاقية من هذا النوع تناقش خلال دورة الجمعية العامة المقبلة.

في السنوات العديدة الماضية، قدمت سلسلة من الاقتراحات المبتكرة بهدف تعزيز قدرة الأمم المتحدة على القيام بعمليات عسكرية فعالة متعددة الأطراف. والعديد من هذه الاقتراحات كان محل نقاش مستفيض في كندا، كما في العديد من البلدان الأخرى.

والحقيقة أننا تقدمنا ببعض هذه الاقتراحات، وندرك تمام الادراك، طبعا، أن اقتراحاتنا مجرد وجهة نظر. والواقع أن تحقيق هذه الأمور يستلزم تأييدا أوسع نطاقا بكثير من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفقا لذلك، وخدمة للجهود التي ستبذلها الأمم المتحدة في المستقبل يكون الوقت قد حان لأن يوكل إلى هيئة تضم خبراء مدنيين وعسكريين ذوي خبرة بعمليات الأمم المتحدة، مهمة تقييم هذه وغيرها من الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد من تعزيز القدرة التشغيلية للأمم المتحدة. وهذا التقرير ينبغي وضعه في صورته النهائية وتقديمه إلى الأمين العام في الصيف المقبل. وينبغي أن يتضمن توصيات جلية بشأن مزايا الاقتراحات، وكيفية تنفيذها وتمويلها - وهذا هو الأهم. والتقرير بدوره سيوفر لنا الأساس للتوصل إلى قرارات جماعية بشأن ما إذا كنا سنشرع بتنفيذ أي منها أم لا. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نقرر على نحو حاسم ليس فقط الاحتياجات المحتملة، بل أيضا الدعم الضروري لهذه الاقتراحات.

وجدول أعمال هذا الاستعراض يمكن أن يتضمن ما يلي: انشاء كلية أركان دائمة للأمم المتحدة لتدريب الضباط العسكريين؛ وإنشاء المزيد من مرافق التدريب لقوات الأمم المتحدة؛ وتطوير شبكة تابعة للأمم المتحدة من مستودعات الإمداد لتخزين المعدات من أجل الإمداد السريع لعمليات جديدة للأمم المتحدة؛ ومسألة ما إذا كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ستعمل على أن توفر، بتكلفة إسمية، إن كان هناك من تكلفه، المعدات والأجهزة التي ستتاح لفرق الأمم المتحدة التي ليس لديها مثل هذه الموارد في منشآتها العسكرية؛ وإنشاء قوة دائمة للوزع السريع تحت قيادة الأمم المتحدة، يمكن أن تكون أساسها قوة متطوعين جديدة للأمم المتحدة.

قد يكون هناك أيضا مسائل أخرى ينبغي أن تدرج في جدول الأعمال هذا. بيد أن الأمر الأساسي هو إنجاز هذا التقييم. وحكومتي ملتزمة باستعراض هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة، في سياق إعادة تقييم لقدرتنا العسكرية الذاتية، بما في ذلك مشاركتنا في عمليات للأمم المتحدة.

إن الأمن أكثر من مجرد مسألة تتعلق بالقدرة على وزع عدد كاف من القوات في الوقت المناسب. فبعثات

الأمم المتحدة الحديثة تكتسب خبرة تتجاوز بكثير الخبرة التي يمتلكها أفراد حفظ السلم العسكريون التقليديون. وثمة حاجة إلى أفراد مدنيين من الشرطة، وإلى عمال للانتخابات، وإلى مراقبين لحقوق الإنسان، وإلى مهندسين، وإداريين وغير ذلك من المتخصصين من أجل بناء الهياكل الأساسية. ولا يكفي وقف الأعمال العدائية؛ فالأمم المتحدة يتوقع منها أيضا أن تبني السلم.

إننا ننتقل من تقليد يقضي بوضع قوات حفظ السلم بين القوات المتعادية، إلى أشكال جديدة من التدخل. وإعادة بناء المجتمعات لتعتمد على ذاتها ستكون عملية معقدة وطويلة. فصنع السلم الدبلوماسي، وحفظ السلم العسكري والمدني وبناء السلم كلها أمور تشكل أنواعا جديدة من التحديات. وقد بات من الواضح، برأينا، أن نهجا أكثر تكاملا وتنسيقا من جانب الأمم المتحدة أصبح الآن إلزاميا إذا أردنا أن نتصدى بنجاح للعديد من الأزمات التي تستلزم وجود القوات العسكرية للأمم المتحدة. ولقد حققنا قدرا من النجاح في هذا المجال في كمبوديا، وهو أقل بكثير في حالات أخرى مثل الصومال. والعمليات العسكرية للأمم المتحدة لا تستطيع بحد ذاتها ومن ذاتها أن تتصدى للأسباب الجذرية للصراع أو أن تحسمها. فهذا شيء لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بذل مجهود أوسع نطاقا بكثير، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا. والواقع أننا نحتاج، مع مرور الزمن، إلى القدرة على إعادة بناء بلدان أو مجتمعات، عانت من انهيار هيكلي.

ومن شأن نظام فعال للأمن التعاوني، بقيادة الأمم المتحدة المعاد تنشيطها، أن يكلف مالا؛ ولكن الأمن الحقيقي دائما ما يكون له ثمن يستأهل تسديده. والموارد محدودة، ويجب علينا جميعا أن نتقاسم الأعباء. وهذا يعني تسديد فواتير الأمم المتحدة بالكامل وفي الوقت المحدد. وهذا ما تفعله كندا، ونتوقع من الآخرين أن يحذوا حذونا. ومن الصعب المغالاة في التأكيد على الضرر والمترتب على عدم التسديد وتراكم المتأخرات بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، وقدرتنا الجماعية على القيام بأعمال فعالة.

إن تقاسم الأعباء يعني المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة، بدءا بالإسهام بقوات في بعثات حفظ السلم، وصولا إلى توفير مراقبين لرصد عمليات الانتخاب. وكندا توفر اليوم أقل قليلا من ٤ في المائة من جميع قوات الأمم المتحدة. وقبل أقل قليلا من سنة واحدة شكلت القوات الكندية ١٠ في المائة من جميع قوات الأمم المتحدة. هذه أرقام تجدر ملاحظتها في الواقع، على اعتبار أن كندا تشكل أقل من نصف من ١ في المائة من سكان العالم، وأن مؤسستنا العسكرية تمثل أقل من ١ في المائة من النفقات العسكرية العالمية. وهذا لا يقصد به الإيحاء بأننا نسعى إلى دور أصغر، دور يتناسب مع وضعنا في العالم. بل يقصد به بالأحرى طرح السؤال عما إذا كان غيرنا يؤدي نصيبه العادل من المسؤولية.

وتقاسم الأعباء أيضا يعني تقاسم المسؤولية السياسية عن صياغة القرارات واتخاذها، وعن كفالة الوفاء بالقرارات والالتزامات. لهذا السبب نرحب باهتمام مجلس الأمن المتزايد برسم ولايات واضحة، وتحديد الأهداف بدقة، ووضع المواعيد النهائية. والولايات الواضحة والواقعية ضرورية إذا أريد أن تبقى الأمم المتحدة ذات مصداقية وفعالية معا.

وفي كندا، كما في عدد من البلدان الأخرى، تواجه الحكومات ظروفا مالية صعبة ورأيا عاما يطالب بخدمات أكثر فعالية وكفاءة واقتصادا من جانب الحكومة . والحاجة إلى ترشيد الحكم، وإلى التبسيط ووضع حد للتداخل، والازدواجية والإسراف، هي حاجة عالجتها حكومتي في الأشهر الماضية، وستتواصل جهودنا في هذا المجال. إننا نتحمل مسؤولية تجاه دافعي الضرائب لدينا لكفالة تطبيق نفس المعايير والأهداف على المؤسسات الدولية التي نحن أعضاء فيها.

إن مؤسسات الأمم المتحدة لا يمكنها أن تبقى محصنة ضد التحديات المالية فضلا عن السياسية في أواخر القرن العشرين. ويجب عليها أيضا أن تتقاسم الأعباء بأن تصبح أكثر اقتصادا وأكثر كفاءة. وأفضل تركيزا وأكثر مسؤولية وأكثر استجابة. ويجب عليها أن تتكيف، تماما كما تفعل الدول الأعضاء، مع التكنولوجيات الجديدة، ومع القيود المالية المستمرة، ومع التحدي المتمثل في عمل ما هو أفضل بتكاليف أقل. فالهياكل هنا ليست مقدسة. ولا يجوز أن يكون أي منصب أو إنفاق أو مؤسسة بمنأى عن التدقيق الذي تخضع له هياكل دولنا - في كندا - وفي غيرها من البلدان.

إننا نرحب بالاصلاحات التي بدأها الأمين العام ونتعهد بتأييد غيرها من الإجراءات. ونحثه على مواصلة ذلك، ونحض جميع الدول الأعضاء على تأييد الجهود التي يبذلها، لأن أمننا وأمن الأجيال المقبلة في الميزان.

إن أمامنا عملا كثيرا يتعين إنجازه. فجميع

الجهود التي نبذلها لاصلاح أداء الأمم المتحدة في صنع السلم وحفظ السلم ستذهب سدى لو لم نتمكن من الاتفاق جماعيا على ما يجب اعتباره أخطر تهديد حالي للأمن الدولي ألا وهو انتشار أسلحة التدمير الشامل في كل مكان. ففي مناطق كثيرة جدا من العالم يهدد احتمال نشوب صراع ينطوي على أسلحة نووية بخطر زعزعة الأوضاع المتوترة بالفعل، ويمكن أن يؤدي إلى حدوث كوارث انسانية ذات أبعاد لا يمكن تصورها. يجب علينا أن نجند تصميمنا الجماعي من أجل تعزيز معاهدة عدم الانتشار، وتأديب أولئك الذين ينتهكون أحكامها، ومنح الثقة لمن يلتزمون بمضمونها. إننا نرحب ترحيبا مخلصا بالأولوية التي أعطاها الرئيس كلينتون لهذه المسألة، والتدابير العملية التي اقترحها.

إن أولوياتنا الخاصة واضحة وهي: مزيد من التقدم في تخفيض الأسلحة النووية؛ والتمديد غير المحدود لمعاهدة عدم الانتشار، والتقيد العالمي بها؛ والتفاوض بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب؛ والتقدم المبكر في إنفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وتعزيز سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ويجب أن يرافق هذه الاستثمارات المباشرة في السلم والأمن إجراء جماعي حيال الأسباب الجذرية لانعدام الأمن.

ويجب علينا أن نطور ونعزز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون. فالتاريخ الحديث يعلمنا أن الدول الديمقراطية هي أقل الدول التي يحتمل أن تشن الحروب، وأفضل الضامنين للسلم؛ وأن النزاهة في حكم القانون، على الصعيد الوطني، هى أنجع سبيل لبقاء الديمقراطيات ديمقراطية؛ وأنها، على الصعيد الدولي، أنجع سبيل لحسم المنازعات قبل أن تصبح أزمات.

يجب علينا أن نحمي ونعزز حقوق الإنسان، إن الأمن يبدأ على مستوى الفرد، ولن يكون هناك سلم ولا أمن عندما يكون الناس، فرادى أو مجتمعين، أقليات أو أغلبيات، عاجزين عن التمسك بكرامتهم وممارسة حقوقهم الأصلية. ويجب على الجميعة العامة أن تبنى على التقدم الذي تحقق في مؤتمر فيينا الذي انعقد في وقت سابق من هذا العام، وأن توافق على إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون حقوق الإنسان قبل نهاية هذا العام.

وعلينا أن نكافح الفقر والحرمان والتخلف الاقتصادي الذي كثيرا ما يكمن في لب عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وينبغي للأمين العام أن يضع خطة للتنمية. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة إعادة التفكير بشجاعة في الطريقة التي يمكن بها للأمم المتحدة القيام بدورها الهام على الوجه الأكمل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، بينما تتفادى، في ذات الوقت، ازدواج الأنشطة التي تنفذ في أماكن أخرى بشكل أفضل. وستساعد الخطة على إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في النهوض بالتنمية المستدامة بالتعاون الوثيق مع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية الأخرى. فهذا أقل ما ندين به لأطفال العالم ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الثالثة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

(تكلمت بالفرنسية)

ولكي يدوم النمو الاقتصادي يجب أن يحترم البيئة، ومن ثم فعلينا أن نستمر في التزامنا الجماعي الذي قطعناه على أنفسنا في قمة الأرض، في ريو في العام الماضي، من أجل حماية البيئة. وإذا لم نفعل، فلن نستطيع تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك، وهي حقيقة يعايشها معايشة تامة. آلاف الكنديين الذي يعتمدون على مصائد أسماك المحيط الأطلسي.

(تكلمت بالانكليزية)

فالانهيار القاسي للمصائد في شمال غرب المحيط الأطلسي وفي أماكن أخرى هو دليل دامغ على الحاجة لمعالجة تلك الأزمة على وجه الاستعجال. ويتعين على الأمم المتحدة أن تعتمد، بلا توان، نظاما دوليا ملزما قانونا لصون وإدارة الأرصدة السمكية في أعالي البحار.

لكن الواضح، أنه لا يمكن لأي مساعدة إنمائية، مهما كان حجمها، أن تعادل النمو الاقتصادي الذي يتحقق عن طريق التدفق الأكثر حرية للسلع والخدمات ورأس المال والأفكار فيما بين دولنا الأعضاء. والواقع أن أهم خطوة يمكننا أن نخطوها جماعيا نحو ازدهار الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على السواء، تتمثل في التوصل، دون أي مزيد من الإبطاء، إلى نتيجة جوهرية لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد وصلت هذه المناقشات إلى مرحلة حاسمة الأهمية؛ ولا ينبغي لنا أن نضيع هذه الفرصة الثمينة. وما برحت حكومتي ملتزمة بالقيام بدورها من أجل تحقيق ذلك الهدف والسعي من أجل اغتنام الفرص الأخرى لتحرير التجارة، مثل الفرصة التي يتيحها اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. ونحن مقتنعون بأن هذا الاتفاق سوف يجعل اقتصادات أمريكا الشمالية أكثر قدرة على المنافسة وأكثر انفتاحا في آن واحد، وسيوفر قوة دفع تشتد الحاجة إليها في التجارة والاستثمار العالميين.

إن سلامنا وأمننا ليسا متاحين بسهولة. فعلينا أن نعمل من أجلهما، بل ونعمل جاهدين - في بلداننا، وفي مناطقنا، وعلى المستوى العالمي. وعلينا أن نجدد وننشط الهياكل الموجودة حاليا، وأن نبني غيرها عند الاقتضاء. وأمامنا فرصة تاريخية لكي نستفيد من نص ميثاق الأمم المتحدة، ومن وعود الأيام الأولى التي لم تتحقق. بأن نقيم في عصرنا هذا نظاما تعاونيا للسلم والأمن، يحترم الاختلافات، ولكنه يتشبث بقوة بمبادئ عالمية مثل الكرامة الانسانية والحرية. فلنتقدم إلى الأمام معا، والآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء كندا على البيان الذي أدلت به الآن.

اصطحبت السيدة كيم كامبل رئيسة وزراء كندا من المنصة.

خطاب السيد جانيز درنوفسيك رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد جانيز درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا إلى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني بالغ السعادة أن أرحب برئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، معالي السيد جانيز درنوفسيك، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد درنوفسيك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، يا سيدي، بأن أتقدم إليكم، وإلى جمهورية غيانا، بالتهاني الصادقة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. تنعقد هذه الدورة في فترة من تاريخ العالم، يتفق الجميع على أنها فترة استثنائية، ولهذا فمن المهم على نحو خاص، أن تكون هذه الدورة ناجحة قدر الإمكان. وكونكم توجهون أعمال الجمعية يشجعني على الأمل بأنها ستكون كذلك.

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لإسهام وزير خارجية بلغاريا السابق. معالي السيد ستويان غانيف، بصفته رئيسا للجمعية في دورتها السابعة والأربعين.

إن مجرد وجود سلوفينيا دولة مستقلة وعضوا في الأمم المتحدة هو في حد ذاته دليل كاف على أن العالم قد تغير تغيرا جذريا. وإلى جانب مجموعة من البلدان الأخرى التي إما تأسست حديثا، أو حررت نفسها من أغلال السيادة المحدودة - أو الأمرين معا في آن واحد - لم تكن سلوفينيا، بطبيعة الحال، هدفا لتلك التغيرات فحسب، ولكنها كانت أيضا نصيرا فعالا فيها. وكانت التطلعات الديمقراطية للأمم، وحركاتها الديمقراطية ودور الأفراد البارزين في جميع مناحي الحياة الاجتماعية، هي القوة الدافعة وراء هذه التغيرات. وكان الكير من المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ احترام حقوق الإنسان، هو الحافز للحركات الديمقراطية في كفاحها من أجل التغيير السياسي والاقتصادي.

وعلينا ألا ننسى هذه الحقيقة اليوم ونحن نرقب العمليات الجارية في ذلك الجزء من العالم الذي كان يعرف من قبل باسم الشرق. فالأحداث المأساوية التي نتصور أنها نجمت عن هذه التغيرات ذاتها لا يجوز أن تحجب ذكريات الحركة التي تستهدف الحرية والكرامة للرجال والنساء كأفراد وكأعضاء في كيانات لها سماتها التاريخية والثقافية واللغوية. والصعوبات التي تواجه الديمقراطيات الجديدة كانت متوقعة. ولكنها تعزز المؤسسات الديمقراطية وفعالية الآليات الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، في جزء آخر من الشرق - الجزء الأصغر - يعربد العنف المدمر الناجم عن كراهيته تفوق التصور.

والاصطلاح القديم الذي تحول إلى مفهوم يسمى "بلدان الشرق السابق" يعرقل الفهم الحقيقي للأحداث الجارية في ذلك الجزء من العالم الذي يشير إليه. وينبغي الاستعاضة عن هذه المفاهيم الايديولوجية بمصطلح يحترم الخصائص الثقافية والتاريخية للمناطق المتفردة في ذاتها، والتي حاولت مؤخرا جميع السياسات والعقائد المعروفة أن تطمسها.

إن البلدان الاشتراكية السابقة التي ظهرت فيها من قبل حركات ديمقراطية تمر الآن بتطور ديمقراطي آمن. ومن ناحية أخرى، أدى الفراغ العقائدي في البلدان ذات النظم الشمولية التي فوجئت بنهاية العالم ثنائي الاستقطاب، بينما لم تكد تبدأ فيها الحركات الديمقراطية، إلى ظهور نزعة قومية مقترنة باتجاه

توسعي وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وقد عانت يوغوسلافيا السابقة، التي كانت تمثل الشكل النمطي للدولة المتعددة الأعراق أي اتحاد يتكون من ستة أعضاء كل عضو معرف بسمات إقليمية مختلفة، من عواقب هذا الاختلاف داخل حدودها السابقة، ولم يقدر لها البقاء لهذا السبب ذاته.

إن لكل منطقة سماتها الخاصة، واحترام هذه السمات ييسر إلى حد كبير الاستقرار وآفاق التنمية السلمية على أساس التعاون المتعدد الأطراف. ولا تقتصر صحة هذا القول على أوروبا وحدها بمعناها الأوسع، وإن كان من الصحيح أن عمليات التغيير تظهر بوضوح بالغ في هذه المنطقة، سواء رضينا أم كرهنا. والتغييرات التي أشير إليها الآن، تضع موضع الاختبار الجاد معظم مبادئ التعاون الدولي ومعظم الآليات المنشأة من أجل تعزيز هذه المبادئ. والحق في تقرير المصير مثال واضح على ذلك فمن ناحية، أنكر هذا الحق على بعض الأمم، ومن ناحية أخرى، يجري التغاضي في الوقت ذاته، عن إساءة استعمال نفس المبدأ من أجل شن أعمال توسعية عدوانية والاستيلاء على أراضي الغير.

وزاد دور الأمم المتحدة زيادة كبيرة منذ انتهاء الحرب الباردة، وتواجه المنظمة الآن عددا من القضايا التي ينبغي معالجتها بطريقة جديدة تتناسب مع المناخ الجديد. والآن أصبح واضحا للجميع، بدرجة أو بأخرى، أننا لا نستطيع الاستمرار بدون مفاهيم جديدة وآليات جديدة في إطار هذه المنظمة، لتمكينها من التفاعل وفقا لمتطلبات عصرنا هذا. ومن الأهمية بمكان تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية داخل البلدان والتعبير عن ذلك بالمثل في العلاقات فيما بينها.

وهناك توقعات كبيرة بأن الأمم المتحدة ستواجه هذه القضايا وستكون قادرة على التكيف معها بكفاءة. ولكي تفعل هذا، يتعين على الجمعية العامة أن تتقدم بمقترحات في هذا الصدد. واسمحوا لي أن أذكر بعض الميادين التي يمكن أن تشملها هذه المقترحات.

يحتاج القانون الدولي إلى زيادة تطوير الأحكام المضمونية وآليات الاتفاق الرضائي من أجل تنفيذ تلك الأحكام. ولا بد من إعادة التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وإن كان من الواجب تعديله، على نحو معقول، بمعايير ملائمة معرفة دوليا. ذلك أن التعاون الدولي وترابط كل الدول يؤديان بصفة مستمرة إلى تضييق نطاق الأمور التي تقع أساسا في نطاق الولاية القضائية المحلية للدول، بينما يتسع نطاق العمل الدولي المشروع. وفي هذا السياق، يبدو أن هناك فرصة لتعزيز حماية حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات الإثنية، والبيئية. وقد أكد مؤتمر حقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي معايير عالمية لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها، وأوصى بإنشاء منصب مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان. وتعتزم سلوفينيا أن تقدم مقترحات خلال هذه الدورة لزيادة أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، وتعزيز مركز حقوق الإنسان، وإنشاء منصب مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان.

ويتسم التعاون الاقتصادي بأهمية خاصة. وينبغي النظر إلى التعاون الذي يجري في إطار سلسلة من المنظمات الدولية القائمة وترتيبات التكامل في سياق توسيع نطاق هذا التعاون ليضم أعضاء جدد. ويجري بالفعل إبرام اتفاقات بشأن التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء في التكتلات التجارية، وإن كان ذلك يحدث أحيانا ببطء شديد. وعلى أي حال، من المهم ألا تغلق هذه الرابطات أبوابها في وجه الديمقراطيات الجديدة، لأن ذلك يمكن أن يعرقل إلى حد بعيد تنمية اقتصادات السوق في الديمقراطيات الجديدة وهي لا تزال في مستهل حياتها. ومن المأمول فيه أن تقوم اللجان الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية باستخدام نفوذها للمساعدة في إزالة العقبات.

في قمة الأرض التي عقدت في ريو في العام الماضي شاركنا في الجهود المبذولة لتحقيق تعاون دولي أوثق فيما يتعلق بالبيئة. وسنقدم كل دعم ممكن إلى الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف مؤتمر ريو، بما في ذلك التنمية المستدامة، وسنقوم على نحو متزامن باستشفاف المشاكل الجديدة في هذا الميدان. ومن الطبيعي أن النجاح سيتعذر إدراكه ما لم تكن هناك رقابة أو جزاءات كافية.

إن الأمن الأوروبي يتخذ أوجها مختلفة منذ انتهاء الحرب الباردة، فهناك بلدان جديدة دخلت الساحة الأوروبية. وتم حل بعض الترتيبات العسكرية التي زعم أنها ذات مرامي دفاعية. ويتطلع عدد من البلدان إلى اتخاذ ترتيبات جديدة لضمان أمنها. وهذه فرصة ينبغي ألا نضيعها. فأوروبا يتعين أن تكون قادرة على أن تملأ الفراغ الأمني فيها بترتيبات أمن ديمقراطية واستشرافية وكافية للجميع، خاصة وأنها المرة الأولى في التاريخ التي لا يرتهن منها الأمن بالانفاق الدفاعي المتزايد. وهذا شيء مشجع. ومن ناحية أخرى نواجه خطر اندلاع نزاعات جديدة في مناطق مختلفة. ويتطلب ذلك الوضع، أكثر من أي شيء آخر،

الدبلوماسية الوقائية التي ينبغي أن تصبح، بحكم طبيعتها، من المسائل التي تحتاج إلى تنسيق من الأمم المتحدة التي ينبغي أن تشكل آراؤها في الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي أن يتم بطريقة منهجية توسيع نطاق رابطات الأمن القائمة، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد غربي أوروبا، وأن تراعى ضرورة التنسيق بينها وبين مؤسسات صنع القرار في الأمم المتحدة. والاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والذي تم التوقيع عليه في أيار/مايو من هذا العام يعتبر من الأمور المشجعة من وجهة النظر هذه. وقد يكون من المفيد أن ننظر على نحو جدي في إنشاء قوات للعمل السريع، حيثما يكون في الإمكان أن يؤدي إجراء حازم يأتي في حينه ويأذن به مجلس الأمن إلى منع إندلاع أزمة.

وخلال العامين الماضيين، قامت سلوفينيا، من جانب واحد، وبشكل جذري، بتقييد قدرتها العسكرية. وأعدت أكثر من نصف المرافق العسكرية لجيش يوغوسلافيا السابقة على أراضي سلوفينيا لتلبية الاحتياجات المدنية. ومع ذلك، لا تزال جمهورية سلوفينيا خاضعة لخطر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على يوغوسلافيا السابقة. ومما يوسف له أن هذا التدبير لم ينتج الأثر المنشود في أجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، بل على العكس من ذلك، فقد منع ضحايا العدوان من الدفاع عن أنفسهم على نحو فعال. ونرى أن الأوان قد آن لأن يعيد مجلس الأمن النظر في هذا التدبير، وأن يعدله بما يتفق مع الواقع.

وأنا على ثقة من أنني لست وحدي في الرأي القائل بأن كل المعضلات الجديدة التي تواجه العالم الآن تقتضي أيضا إصلاح هياكل وآليات الأمم المتحدة. فلا بد من أن تستخدم الجمعية العامة صلاحيتها استخداما كاملا في هذا الاتجاه لدى تعاملها مع المواقف المختلفة، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتسوية المسائل المتصلة بالعلاقات الدولية. ونظرا للظروف الجديدة في العالم وطبيعة المشاكل الحالية، سيحتاج مجلس الأمن، فيما يبدو، إلى بعض التعديل حتى يتمكن من التفاعل معها بمزيد من المرونة والفعالية. وسيكون من الحكمة أن تزاد عضويته على النحو الواجب حتى يكون أكثر تمثيلا، وحتى تتعزز مسؤوليته تجاه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة. ويمكن توخي زيادة تعزيز الكفاءة المهنية للأمانة العامة، وبذلك تتحسن الظروف التي تجعل عمل الأمين العام فعالا. إن حالة العالم الراهنة التي نواجه فيها على نحو متزامن عواقب خطيرة محتملة للتغيرات التي اعتبرناها سارة لولا تلك العواقب، وكذلك مشاكل البلدان النامية، المستفحلة والمعروفة للجميع - تتطلب، بالطبع، زيادة كفاءة الآليات الحالية وربما إنشاء آليات جديدة. وهذا يعني أنه سيكون من المتعذر أيضا تجنب مسألة تسوية عملية التمويل العادي للأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيرسو (غرينادا).

وفي الختام، أجد لزاما عليّ، للأسف، أن أشير إلى مسألة تشغل المجتمع الدولي وتثير اهتمامه منذ فترة طالت أكثر من اللازم، وأعني بها الأزمة التي نشأت من بعض أجزاء يوغوسلافيا سابقا. وعلى الرغم من أن سلوفينيا تقع على مقربة من المناطق التي يدور فيها الصراع المسلح في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك فإنها لم تشارك على نحو مباشر في المشكلات التي كانت سببا في هذا الصراع المسلح على مدى السنتين الماضيتين. وهذا، بطبيعة الحال، لا يعني أن شعب سلوفينيا وحكومة سلوفينيا يتخذان موقف اللامبالاة. إن جمهورية سلوفينيا تحترم الجزاءات وتتعاون مع المجتمع الدولي في جميع الجهود التي يبذلها لإحلال السلم في تلك البلدان. لقد تقدمنا بمقترحات بغية التخفيف من حدة الأزمة، وإيجاد حل سياسي، وإنهاء الحرب والمعاناة. ولسوء الطالع لا تزال الحرب مستعرة. يذكرنا بذلك دائما وجود ٠٠٠ ٧٠ لاجئ يعيشون في سلوفينيا. إن العناية بهذا العدد ليست بالعبء الهين على سكان سلوفينيا البالغ عددهم مليوني نسمة، حتى مع التعاون الذي يقدمه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. بيد أن المعونة الدولية للاجئين تتناقص.

ونرى أنه من الضروري الالتزام بجميع المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. فهذا من شأنه أن يشجع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي نشأت حديثا، على اتباع تلك المبادئ وعلى أن تسعى، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى التي أقيمت على أراضي يوغوسلافيا السابقة، إلى عضوية الأمم المتحدة وفقا للميثاق. إن المصالح الاقتصادية والسياسية لجميع أعضاء يوغوسلافيا سابقا لا يمكن البدء في تلبيتها وتنفيذها، إلا عن طريق التفاوض على قدم المساواة من الناحية القانونية بشأن خلافة يوغوسلافيا سابقا.

وما فتئت سلوفينيا تؤيد كل المبادرات الرامية إلى إقامة عالم أفضل تتوفر فيه فرص كافية للأجيال القادمة، عالم يقوم على أساس المصالح المتبادلة للمجتمع الدولي كله، بعيدا عن أهوال الحرب، والفقر والقهر الاجتماعي، عالم تكون فيه حقوق الإنسان

وكرامة كل فرد معايير تحترمها جميع الحكومات.

أتمنى للجمعية العامة كل نجاح في الدورة، في عملها لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أتقدم بالشكر إلى رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد جانيز درنوفسيك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا، من المنصة.

السيد ستار (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بسرور كبير، أتقدم إلى رئيس الجمعية العامة بتهاني الوفد الباكستان بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثامنة والأربعين. إن مهاراته الدبلوماسية وخبرته الواسعة، وبصفة خاصة في الأمم المتحدة، ستكون ذخرا قيما لنجاح هذه الدورة الهامة للجمعية.

ونعرب أيضا عن تقديرنا وامتناننا للرئيس السابق، السيد ستويان غانيف لإسهامه القيم في توجيه أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ويجدر بنا أن نشيد إشادة خاصة بالأمين العام لمنظمتنا، السيد بطرس بطرس غالي، لتفانيه وديناميته. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن السلم والتنمية والديمقراطية أهداف متشابكة، وأن التكامل التعاوني العالمي غدا الآن

"واقعا لا محيد عنه ومطلبا لكافة شعوب العالم".(A/48/1، الفقرة ١٣)

ويسعد باكستان أن ترحب بالجمهورية التشيكية وسلوفاكيا، واريتريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وإمارة موناكو وإمارة أندورا، أعضاء في منظمتنا. ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

لقد التزمت باكستان منذ استقلالها بذلك الهدف وبرؤيا الميثاق النبيلة. لقد سعينا دوما إلى التقيد بمبادئه، ونحن نؤكد من جديد إيماننا بصحتها السرمدية. وما فتئت باكستان، كعهدها في الماضي، تتعاون بإخلاص مع جميع الدول الأخرى في الجهود المشتركة الرامية إلى تحويل المبادئ التي ألهمت إنشاء الأمم المتحدة إلى واقع ملموس، وستواصل السير في هذا الطريق في المستقبل.

بعد انقضاء نصف قرن تقريبا، يثير تأمل الماضي مشاعر مختلطة. إن حالات فشل المنظمة وحالات قعودها عن العمل تستحوذ على الفكر وتثير الاكتئاب؛ بيد أن لدى أعضاء الأمم المتحدة الكثير مما يمكن الاحتفال به. فقد كانت بعض الانجازات خلال هذه العقود تاريخية.

لقد خرجت أكثر من ١٣٠ أمة من الحقبة المظلمة للاستعمار والسيطرة الأجنبية، وساهمت كل واحدة منها بعبقريتها الفريدة في إثراء حضارة العالم، وفي النهوض بقضية كرامة الإنسان.

وأمكن تفادي كابوس هاوية نووية. وتخفيض أسلحة التدمير الشامل. وحل السلام والتعاون محل التنافس الايديولوجي والمواجهة.

وما زالت الديمقراطية تحقق الانتصارات. وقد حققت الشعوب في أجزاء كبيرة من العالم تقدما اقتصاديا واجتماعيا ومستويات معيشة أفضل في ظل السلم والحرية.

وفي لحظات التفاؤل، نشهد بارقة فجر جديد، لحقبة أكثر هدوءا وإنصافا، تكون القوة فيها متحضرة، وتحسم فيها الخلافات والنزاعات بين الدول، لا من خلال العدوان أو التخويف، بل بالطرق السلمية على أساس القانون والعدل، كما يحدث بين الأفراد.

تلك الرؤيا تبدو قريبة إلى حد مثير، ولكنها تفلت من أيدينا. فخطى المجتمع العالمي نحو السلم والرخاء، تجمع بين البطء والتعرج. ولقد شهدنا العديد من النكسات والحركات العكسية. وفي تلك الأحيان تبدو رؤيا السلام وقد انحسرت إلى آفاق بعيدة.

إن احترام حقوق الإنسان يتقوض على نحو خطير. وتبدي بعض الدول استخفافا وازدراء سافرين بالقواعد الدولية، وتسمح لقواتها بارتكاب أعمال وحشية تثير سخط الشرفاء، بل وتشجعها على ارتكاب هذه الأعمال.

وبدلا من تشجيع السلوك المتحضر والتحلي بالتسامح، تلجأ بعض البلدان إلى تعزيز الشوفينية وشرور التعصب والكراهية. ونتيجة لذلك ارتكبت المذابح

ضد الأقليات ودمرت ودنست أماكن العبادة الخاصة بها.

إن عدد الأفراد في العالم، الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم كلاجئين ارتفع إلى أرقام قياسية، أرهقت الموارد المتاحة لإغاثتهم.

وزادت مشكلة الفقر حدة، وهناك بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع دون غذاء أو مأوى كافيين. وأصبحت الحياة بالنسبة لهم قصيرة وفظة.

ومن الواضح أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تسلك طريقا طويلا، وأن تتغلب على كثير من العقبات القديمة والجديدة، حتى تحقق الأهداف والمقاصد الواردة في الميثاق. ومع ذلك، يمكننا حتى ونحن نحصي التحديات المتعددة، أن نجد السلوى في بعض النجاحات الأخيرة.

وقد تحقق تحول لاحق للنظر في كمبوديا لعبت فيه سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا دورا مركزيا. وكانت المساهمة الجديرة بالثناء للممثل الخاص للأمين العام، السيد ياسوشي أكاشي ومعاونيه، مصدر إرتياح للمنظمة وأعضائها. وباكستان، التي تلتزم بالنهوض بالسلم والاستقرار يسعدها أنها قدمت ١٥٠٠ جندي لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أثناء الفترة الإنتقالية.

وإعلان المبادئ الذي وقعت عليه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل تطور إيجابي. وإذا نفذ بحسن نية، فيمكن أن يسجل في التاريخ بوصفه خطوة أولى هامة صوب السلام والتعايش في الشرق الأوسط. ومما يكتسي أهمية حيوية لتحقيق هذا الهدف، إحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتسوية العادلة للمسائل المعلقة. ومازال مركز القدس الشريف مسألة حاسمة تهمنا نحن في باكستان، بل تهم المسلمين في جميع أرجاء العالم.

ونأمل أن يوفر الإعلان الذي تم التوصل إليه بمساهمة جديرة بالثناء من النرويج، وجدول الأعمال الذي اتفق عليه بين الأردن وإسرائيل، دفعة للمفاوضات من أجل سلام شامل في الشرق الأوسط يشكل قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الأساس الضروري له المتفق عليه.

وفي أفغانستان يشكل الاتفاق الذي حققه قادة المجاهدين وتشكيل حكومة ائتلافية سببا للارتياح وتوطيد السلام سيمكن الشعب الأفغاني من التمتع بثمار إنتصاره الملحمي. وفي هذه الأثناء، ينبغي الشروع على الفور في تطبيق برنامج لإعادة بناء هذا البلد الذي انهكته الحرب. وهذا البرنامج، بتوفيره العمالة، سيعزز عملية السلام، وباكستان على إستعداد للإشتراك في الجهود الضرورية من أجل تعمير أفغانستان. والمساعدة ضرورية أيضا لمليون ونصف مليون من اللاجئين الأفغانيين في باكستان الذين مازالوا عاجزين عن العودة إلى ديارهم بسبب عدم تهيئة الأوضاع السياسية والإقتصادية الملائمة.

والتطور السياسي في جنوب أفريقيا يبشر بالسلام والحرية لشعبها كله. وشعبها والعالم أجمع يشيد بالمقاتل الشجاع من أجل الحرية والسياسي المحنك نيلسون مانديلا لقيادته الحكيمة. وباكستان ستستجيب لمقترحاته بعودة جنوب أفريقيا إلى مجتمع الدول. وتشكيل حكومة ديمقراطية تعددية أصبح في متناول اليد. وتتطلع باكستان إلى إقامة علاقات صداقة وثيقة مع جنوب أفريقيا الجديدة.

وفي الصومال أيضا أحرز تقدم ملحوظ صوب إعادة إحلال القانون والنظام وإصلاح النظام السياسي فيها، وإن كانت العملية للأسف بطيئة ومؤلمة. ونحن في باكستان نشعر بعميق الحزن لأن قواتنا تكبدت خسائر جسيمة بسبب الأعمال المضللة لفئة صومالية. ومع ذلك فإن باكستان لن تتخلى عن رسالة الأمم المتحدة. وستظل مفرزتنا صامدة ترفع عاليا راية الأمم المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة، وتنهض بإعادة إحلال السلام والوئام في الصومال التي تكن لشعبها المحبة الأخوية وحسن النية المستمر.

نرحب بالتقدم المحرز في موزامبيق وليبيريا ورواندا. ونأمل أن تنفذ الإتفاقات ذات الصلة روحا ونصا. والتطورات المؤسفة في أنغولا لابد من عكسها. ونحث الطرفين المعنيين على إلتماس الحوار والمصالحة الوطنية. وعلى المجتمع الدولي أن يساعد هذه البلدان في إعادة إحلال السلام والحياة الطبيعية.

إن التفاؤل الذي ولدته نهاية الحرب الباردة طغت عليه المأساة الهائلة في البوسنة والهرسك. وإن عضوا في الأمم المتحدة قد قطعت أوصاله باستعمال القوة، وعومل شعبه بوحشية في مواجهة العدوان والإبادة الجماعية المبيته. وقد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية على نطاق لم يعرف له مثيل منذ المحرقة الكبرى. ووجدان الإنسانية قد أهين. ومع هذا فإن مجتمع الدول لم يعمد إلى الدفاع عن دولة صغيرة، بل نجح في إنكار الحق المتأصل للدولة في الدفاع عن الذات وحقيقة الأمر هي

أن بعض أعضاء مجلس الأمن أعاقوا المبادرات لمساعدة ضحايا العدوان والتقتيل، وهم يعلمون كل العلم أن مرتكبي العدوان كانوا يحظون بالعون والتشجيع من جيرانهم الإثنيين.

وقد اضطر البوسنيون، وقد غلت أيديهم خلف ظهورهم، إلى التفاوض بشأن إتفاق مزعوم. واضطروا إلى الإزعان للإملاء تجاهلا للإنصاف وحتى لقرارات مجلس الأمن. وإن هذه الخطة التي تكافئ العدوان وتضفي الشرعية على إمتلاك الأراضي بالقوة لا ينبغي بل لا يمكن أن تحظى باستحسان المجتمع الدولي.

ومازال بوسع الجمعية العامة أن تعمل حتى في اللحظة الأخيرة لإنقاذ الأمل الذي علقته شعوب العالم على الأمم المتحدة. وليتبقى للأمم المتحدة أن ترفع صوتها ذودا عن القانون والعدالة، بغية المحافظة على سيادة البوسنة والهرسك؛ ولضمان توزيع منصف للأراضي بين طوائفها المختلفة؛ وتعزيز قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم وحمايته، ولحماية المناطق الآمنة؛ وتوفير الغوث إتقاء للجوع ومشاق الشتاء الذي سيحل قريبا؛ ومعاقبة المسؤولين عن الجرائم الوحشية المرتكبة في البوسنة والهرسك.

أذربيجان ضحية أخرى للعدوان، لقد احتل الأرمن الأراضي الأذربيجانية وطردوا مئات الألوف من بيوتهم. ونحن ندعو إلى وضع حد لهذا العدوان وإنسحاب القوات الأرمنية. كما أن اللاجئين الأذربيجانيين بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي للتخفيف من معاناتهم.

إن الأزمة في كشمير تستدعي عملا عاجلا من جانب الأمم المتحدة. فقد أطلقت الهند العنان لحكم إرهاب وقمع وحشي في الدولة المحتلة في محاولة يستهجنها الضمير لإرغام الكشميريين على الإزعان وإحباط نضالهم المشروع من أجل إعمال حقهم في تقرير المصير. وهذا بطبيعة الحال حق متأصل، ولكن بالنسبة لكشمير على وجه التحديد، فقد تعهدت لهم بهذا الحق كل من باكستان والهند والأمم المتحدة. كما أنه يكرس في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بكشمير.

إن منظمات حقوق الأنسان غير الحكومية التي تحظى بالاحترام الدولي وثقت بصورة جلية الجرائم الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ ١٩٩٠ ما فتئت منظمة العفو الدولية تقدم تقارير عن الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في كشمير من جانب القوات الهندية، وممارسة السجن التعسفي، وتعذيب وقتل الكشميريين رهن الاعتقال، واستخدام الإغتصاب كسياسة:

"إن الاغتصاب ليس غير مألوف، فهناك أدلة على إستخدامه كأداة إرهاب".

يقول ب.م فاندراجن، وهو محاضر في جامعة أكسفورد زار كشمير في أيلول/سبتمبر١٩٩٢. وفي تقريره الذي نشره الإتحاد الدولي لحقوق الإنسان في باريس، يشير المؤلف إلى:

"أن الإغتصاب الجماعي المخزي من جانب الجيش الهندي في كوتان يشيورا حظي بتغطية واسعة في الصحافة وفي الهند وفي الخارج. وهو أبشع الأمثلة حتى الآن على الجرائم الوحشية لقوات الأمن ضد النساء في المنطقة".

وهو الأكثر خسة ولكنه ليس الحادث الوحيد.

ويشير التقرير أيضا إلى "حالات إختفاء الأشخاص" و"تعذيب الشبان في كشمير كل يوم" وإلى الاعدامات بدون محاكمة أو الاعدامات غير القانونية التي "تتواتر بصورة تبعث على الجزع".

وإن عناوين التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية لحقوق الانسان والصحف ذات السمعة الطيبة تصف الأوضاع الخطيرة في كشمير. وتتضمن بعض العناوين البارزة للتقارير الصادرة في ١٩٩٣ ما يلي: "السماء تشتغل" عنوان لتقرير أعده تيم غويسيل نيابة عن المجموعة البريطانية البرلمانية؛ "عار الهند"، تقرير صدر في جريدة "أوبزرفر" بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وهي جريدة لندنية تصدر يوم الأحد؛ "حملة تطهير في كشمير - تعذيب المحتجزين والاعتداءات على الأوساط الطبية" وهو تقرير صادر عن منظمة رصد آسيا وأطباء من أجل حقوق الانسان؛ "الاعدامات بدون محاكمة والاغتصاب، والاعتقالات التعسفية، والاختفاءات، وإنتهاكات حقوق الانسان الأخرى من جانب قوات الأمن الهندية في كشمير الخاضعة لادارة الهند". تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للمحامين من أجل حقوق الإنسان؛ "انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب قوات الأمن الهندية في جامو وكشمير" تقرير صادر عن المنظمة نفسها؛ "الإغتصاب في كشمير جريمة حرب" تقرير صدار عن منظمة من آسيا والأطباء من أجل حقوق الإنسان.

والتقرير الصادر عن "رصد آسيا"، وهي شعبة في منظمة رصد حقوق الانسان" في نيويورك وواشنطن، و "الأطباء من أجل حقوق الانسان" في

بوسطن، في حزيران/يونيه ١٩٩٣ يخلص إلى:

"إن قوات الحكومة الهندية، في محاولاتها لقمع الحركة الانفصالية المقاتلة في كشمير، انتهكت بصورة منتظمة حقوق الانسان الدولية والقانون الانساني الدولي.ومن أسوأ هذه الانتهاكات إعدام مئات المحتجزين أثناء احتجازهم من قبل قوات الأمن في كشمير دون محاكمة. وتنفذ هذه الاعدامات بوصفها جزءا من السياسة المتبعة ...

"وتشمل أساليب التعذيب الضرب المبرح والصدمات الكهربائية والتعليق من الأقدام أو الأيدي، وجر الساقين عن بعضهما والحرق بمعادن محماة والاعتداء الجنسي والحرمان النفسي والاذلال. ومن الأشكال الشائعة للتعذيب سحق عضلات الساق باسطوانة خشبية ثقيلة..."

وقد قتلت القوات الهندية عشرات الألوف من الكشميريين خلال السنوات الأربع تقريبا التي مرت على بدء الهند ممارسة قمعها الوحشي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠. وأصيب عدد أكبر من ذلك بكثير بالعجز والتشويه.

ولا يمكن لأية احصائيات أن تصور أسى شعب أو تعبر عن عذابه وآلامه. ولكنها تصور عزمه الفولاذي على استرداد حقه الطبيعي. ولا يزال النضال الكشميري اليوم، بعد أربع سنوات، يكتسب قوة داخلية. وقد ثبت دون شك أن الشعب الكشميري لم يخضع للاحتلال الهندي ولن يخضع له. ولم يقبل الحكم الهندي ولن يقبله.

ان موقف الهند بالنسبة لمسألة كشمير وسياستها في الأراضي المحتلة يشكلان تحديا أساسيا للقانون الدولي والقواعد الأخلاقية الدولية. تدعي الهند أن جامو وكشمير جزء من الهند، وهذا الادعاء لا أساس له في القانون أو التاريخ. ومستقبل الولاية لم يتحدد بعد. وقرارات مجلس الأمن بالنسبة لهذه المسألة، وهي تنص على إجراء استفتاء لتقرير انضمام تلك الولاية إلى الهند أو باكستان، لم تنفذ بعد. ولا يمكن أن يسمح لعضو في الأمم المتحدة أن يرفض تنفيذ قرار من قرارات مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، قبلت باكستان القرارات المعنية وكذلك الهند. والقانون لا يسمح لطرف أن يتنصل من جانب واحد من اتفاق دولي.

وكفاح شعب كشمير لاسترجاع حريته في الاختيار كفاح نزيه في سبيل حق أساسي يستوجب دعم جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذا الدعم واجب، بل وحق، بالنسبة لباكستان وهي طرف في النزاع. وباكستان، حكومة وشعبا، تظل صامدة في تقيدها بقرارات مجلس الأمن وفي تأييدها القوي لحق كشمير في تقرير المصير. وباكستان تدعو الهند إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون، وتهيب بسائر أعضاء الأمم المتحدة أن يتخذوا الاجراءات المناسبة لوقف انتهاكات الهند لحقوق الانسان في كشمير ولكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وتشهد التقارير الحديثة على تصعيد يثير الجزع لانتهاكات حقوق الانسان من جانب القوات الهندية في كشمير. وبغية التحقيق في هذه الحالة الطارئة التي تتعلق بحقوق الانسان وجهنا رسالة إلى رئيس مجلس الأمن في الأسبوع الماضي وأكدنا من جديد اقتراحنا بايفاد بعثة لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير. وان لم يكن لدى الهند ما تتستر عليه، فيجب أن تقبل اقتراحنا.

وبالاضافة إلى حسم الصراعات، يتيح نزع السلاح خيارا حقيقيا للدول، كبيرها وصغيرها، لتعزيز أمنها وتوسيع نطاق السلم على الصعيدين الاقليمي والعالمي. لقد أزال انتهاء الحرب الباردة خطر المعركة النووية الحاسمة. ونحن نرحب بالاتفاقات المعنية بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ومع ذلك، ستظل آلاف الأسلحة النووية في ترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونأمل أن تعمل على المضي في تخفيض كل الأسلحة النووية وازالتها في نهاية المطاف. ويجب على مؤتمر جنيف لنزع السلاح أن يجدد عمله بشأن التوصل إلى برنامج لنزع السلاح النووي ضمن اطار زمني محدد.

والى أن يتحقق نزع السلاح النووي، يحق للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تحصل على تأكيدات من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. واختفاء التكتلات العسكرية المتناحرة التي اعتمدت على الردع النووي ضد بعضها البعض توخيا للأمن، يجب أن يتيح للدول النووية أن تتعهد بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير النووية.

لقد دعت باكستان لمدة تزيد على ٢٠ عاما إلى ابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية. ولهذا يسعدنا أن تبدأ المفاوضات في جنيف لابرام هذه المعاهدة. وستشارك باكستان بنشاط في هذا المسعى. ونحن نؤيد بصفة مستمرة أيضا فرض حظر عالمي على انتاج المواد الانشطارية، ويجب فرض هذا الحظر على أساس غير تمييزي.

يثبت النهج الاقليمي أنه سبيل فعال لتشجيع منع انتشار الأسلحة النووية. ومفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية أصبح أخيرا يترجم إلى واقع ملموس. فتحققت هذا العام المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية. ووضعت البرازيل والأرجنتين ترتيبات متبادلة أيضا لعدم الانتشار. وهيأ عكس الاتجاه في برنامج الأسلحة النووية في جنوب أفريقيا الأوضاع لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. وفي الشرق الأوسط أيضا، قد يوفر التقدم صوب السلام زخما سياسيا لعدم الانتشار.

ومما يؤسف له أن الآمال المتعلقة بعدم الانتشار في جنوب آسيا عانت من نكسة خطيرة عندما فجرت الهند قنبلة نووية عام ١٩٧٤. مع ذلك، تواصل باكستان الدعوة إلى بذل جهود لازالة خطر الانتشار في جنوب آسيا. وتوخيا لذلك، طرحنا عدة مقترحات، تشمل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، والتوقيع المتزامن على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جانب الهند وباكستان، والتحقق المتبادل من جانب البلدين للمرافق النووية لكل منهما، وابرام معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية، وعقد مؤتمر تشترك فيه الهند وباكستان والولايات المتحدة وروسيا والصين لوضع ترتيبات الأمن وعدم الانتشار في منطقتنا. ومما يؤسف له أن هذه المقترحات لم تحظ بالقبول حتى الآن.

ومن الممكن تعزيز نزع السلاح التقليدي بصورة فعالة أيضا على الصعيد الاقليمي. ويجب أن يضع مؤتمر جنيف لنزع السلاح مبادئ لتعزيز تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي. وقد ثبت أن سجل الأمم المتحدة لنقل الأسلحة تجربة ناجحة. وتقدم باكستان المعلومات المطلوبة عن حيازتها للأسلحة ومبيعاتها لها. ومع ذلك، فقد لا يوفر هذا السجل صورة كاملة للأخطار المحيقة بالسلم في مختلف المناطق. ولن يمكن إجراء تقييم شامل للتوازن أو الاختلال في الأسلحة إلا عندما يؤخذ في الاعتبار نقل الأسلحة وانتاجها محليا.

ومن الضروري لتعزيز السلم والازدهار أن نيسر تطبيق التكنولوجيا الحديثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدلا من تقييد ذلك التطبيق. وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر في أمر اعداد دراسة شاملة للعقبات التي وضعت بشكل متعسف في سبيل تطبيق التكنولوجيا المتقدمة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.

لقد جلب الكساد العالمي الذي حدث في السنوات القليلة الماضية صعوبات شديدة على كثير من البلدان الفقيرة، ولا سيما أشد تلك البلدان فقرا. ونمو عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع يهدد الاستقرار السياسي في كثير من البلدان النامية. ويجب أن يولي المجتمع العالمي أولوية قصوى لبرنامج شامل للتنمية.

ولابد من مقاومة قوى الحمائية. ويجب أن تنتهي جولة أوروغواي بانتهاء عام ١٩٩٣. وينبغي توجيه موارد رسمية كافية للبلدان النامية التي تنفذ تدابير الاصلاح الاقتصادي ورفع القيود الاقتصادية بعيدة الأثر. ان الاحتياجات الماسة لافريقيا تتطلب اهتماما ملحا. والتدفق الجديد للمساعدة الرسمية يجب أن يستهدف، بصفة خاصة، استئصال الفقر وبرامج التنمية الاجتماعية والبشرية والنمو المستدام في البلدان النامية.

إن البلدان النامية بحاجة عاجلة إلى معالجة النمو العشوائي الذي لا يرحم لسكانها. ونقدر أيما تقدير تفاني وجهود السيدة نفيس صادق، رئيسة صندوق الأمم المتحدة السكاني التي لا تعرف الكلل. ونأمل أن تستحدث في المؤتمر السكاني المقبل في القاهرة استراتيجية طويلة الأجل لمواجهة تحدي النمو السكاني. وفي نفس الوقت، لابد أن تحظى احتياجات أطفال العالم بالأولوية في جداول الأعمال الوطنية والدولية.

الآن، بعد انهيار الستار الحديدي، لم تعد العقبات السياسية أو الايديولوجية قائمة أمام إنشاء اقتصاد عالمي حقيقي قوامه مبادئ السوق. ونأمل أن توفر المجموعات الاقتصادية الاقليمية زخما صوب التفاعل والاندماج الاقتصادي العالمي، وليس نقيض ذلك، إن باكستان تقف عند مفترق الطرق ما بين جنوب آسيا ووسط آسيا وغرب آسيا والخليج، ويمكن أن تكون صلة الوصل في التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي الذي يعود بالمنفعة المتبادلة بين هذه المناطق المتجاورة.

والأمم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن لأمم العالم أن تضافر فيه سياساتها لبناء الهياكل الجديدة للسلم والتقدم العالميين. ولقد بين الأمين العام الاتجاه الصحيح في تقريره المعنون "خطة للسلام".

من الأساس تعزيز آليات تسوية المنازعات وحسم الصراعات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، يجب على مجلس الأمن أن يبدي تصميما أكثر إتساقا في تنفيذ قراراته ومقرراته. وبهذه الطريقة فقط يمكن أن يصبح هدف الأمن الجماعي واقعا حيا.

توافق باكستان على أن التوسيع الملائم لعضوية مجلس الأمن مطلوب لتعزيز طابعه التمثيلي. كما أن إجراءاته ينبغي أن تصبح أكثر شفافية. والمبادئ التوجيهية للاصلاح يجب أن تكون الديمقراطية والمساواة في السيادة للدول الأعضاء. ولا يمكننا أن نقبل بتخصيص مركز متميز للبلدان المعروفة بتحدى ميثاق الأمم المتحدة ورفض تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

إن المطالب الملقاة على عاتق الأمم المتحدة من أجل حفظ السلم وصنع السلام إزدادت زيادة كبيرة. فهناك اليوم ٨٠ ألفا من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم يشاركون في ١٧ عملية. ومهامها في أغلب الأحيان صعبة وخطيرة. ولكن يتعين على أعضاء الأمم المتحدة أن يقبلوا بالمخاطر ويساعدوا الدول والمجتمعات التي يهددها الجيران والخصوم الأقوى منها. وباكستان من بين أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، حيث تساهم بأكثر من ٦ آلاف فرد في عمليات الأمم المتحدة حاليا.

وإذا كان للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها المتعاظمة، فلابد من ضمان حصولها على موارد مستقرة وكافية لتمويل أنشطتها. وستكون تكلفة البدائل باهظة للغاية.

ينبغي أن تكون الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة منعطفا تاريخيا، وإنتقالا من عادات الحرب الباردة إلى سعي لبناء السلم والرخاء العالمي في حقبة جديدة متعددة الأقطاب. وللنجاح في هذا المسعى سنحتاج إلى وقف الانتشار الخطير للصراعات والنزاعات القومية والطائفية؛ وإرساء سمو حقوق الانسان، والديمقراطية والحرية؛ ومنع إنتشار أسلحة التدمير الشامل والتحرك قدما صوب نزع السلاح النووي والتقليدي؛ ووقف قوي الحمائية والربح المفرط ورعاية التنمية الشاملة والمستدامة. إن التحديات التي تجابهها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ضخمة فعلا. لكن فرص السلم الحقيقي والرخاء الشامل تبشر هي الأخرى ببالغ الخير. وبتوفر حسن النية والتعاون بوسع الدول الأعضاء أن تحرز تقدما ملحوظا في هذه الدورة صوب رؤيا السلم والتقدم والتضامن الانساني المتوخاة في الميثاق.

السيد سولانا (**المكسيك**) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد شرعت الأمم المتحدة في عملية لا رجعة فيها من التحول العميق. إن الكفاءة والمرونة ستكونان السمتين المحددتين لهذه العملية. ولكن الأمم المتحدة الفعالة يجب أن تظل في خدمة السلم والتنمية.

إن الأمم المتحدة في القرن القادم يجب ألا تكون آلية، مهما كانت فعالة، لموازنة مصالح الأقوياء. بل لابد للمنظمة من أن تتحرك إلى الأمام بصفتها الأداة الأولى في العالم لتشجيع التنمية والتضامن فيما بين الأمم المتحدة وفيما بين الناس.

إن منظمتنا أولا وقبل كل شئ هيئة للأمم ذات السيادة. وهي لن ولا يمكن أن يكون لها إرادة غير تلك التي تعبر عنها الدول الأعضاء هنا. إن الزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء عبر السنوات الأربع الماضية، وهو شيء لم نشهده منذ أيام إنهاء الاستعمار، تؤكد على هذه السمة، كما تدلل على الثقة التي نوليها نحن الدول للأمم المتحدة.

إن مجتمع الأمم المتحدة هذا يود الآن تدويل بعض المواضيع التي كانت فيما سبق تقع ضمن الولاية الداخلية للدول بصورة خالصة. والمكسيك، بصفتها بلدا مدركا لمسؤولياته الدولية، تتصرف ضمن مقتضيات هذا الاجماع الجديد في الرأي. ولكن لابد أن نكرر مرارا وتكرارا أننا نرفض فكرة تطوير العمل الدولي للإضرار بالسيادة الوطنية.

إن جميع الشعوب الممثلة هنا يجب أن تشارك في تنظيم المستقبل. وترى المكسيك في أي إصلاحات فرصة تاريخية لتعزيز الحياة الديمقراطية لهذه المنظمة.

وإن مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن تلعب دورا أساسيا في إصلاح منظمتنا. وهناك إجماع بشأن الحاجة إلى زيادة عدد المقاعد في المجلس. فبينما كان هناك في عام ١٩٤٥ في الأمم المتحدة ٥١ عضوا، يبلغ عددنا اليوم ١٨٤. ولهذا السبب، ربما يجدر بنا أن نحاول، على أقل تقدير، مضاعفة عدد المقاعد في المجلس.

لا بد عند إعادة هيكلة المجلس أن نأخذ في أعتبارنا، قبل كل شيء، أن المجلس ليست لديه سلطة خاصة به. فهو يتصرف بولاية من الذين قرروا من بيننا، كدول سيادية، أن يوكلوا سلطتنا إليه من أجل مهمة صيانة السلم العالمي الحساسة. ومسألة تشكيل المجلس لا بد أن تعالج مع إيلاء الانتباه الى الحاجة الماسة الى كفالة الشرعية والشفافية لأعمال المجلس.

إن الذين يسهمون بأكبر قدر في صيانة السلم، وهم ليسوا بالضرورة أكبر منتجي ومصدري الأسلحة في العالم، هم الذين ينبغي أن يكونوا أعضاء في المجلس. والاضطلاع بعمليات صيانة السلم ليس مجرد مسألة وضع

القوات العسكرية تحت تصرف المجلس. ويجب أن نسلم بجهود البلدان التي مكنت من تحقيق التسويات السلمية للنزاعات الدولية. وإن اللجوء المتكرر الى مجلس الأمن في الآونة الأخيرة ينحو الى إخفاء حقيقة أن واجبنا الأول هو حسم الخلافات بالوسائل السلمية.

وأي جهاز تمثيلي يجب أن يكون ديمقراطيا. وحق النقض ليس ديمقراطيا، ولذلك فإن المكسيك لم تؤيده قط. ويتعين علينا معا أن نجد سبلا جديدة لضبط ممارسة هذا الحق وضمان الا يكون بمقدور عضو دائم واحد أن يحدد شكل تصرف مجلس الأمن أو أن يعطله.

إن الشفافية في أساليب عمل المجلس ستعيد الى الجمعية العامة الصدارة المستقاة من طابعها العالمي والتعددي. وإننا نقترح إنشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة ليقدم توصيات بشأن جميع جوانب اصلاح مجلس الأمن.

في السنوات الأخيرة ازدادت عمليات حفظ السلام زيادة كبيرة. وهذا يدل على أن العالم لم ينجح بعد في حل مشاكله الأكثر إلحاحا.

إن التعصب القومي لا يزال قائما. ومشاعر الكراهية للأجانب والعنصرية آخذة في الازدياد. والفقر المدقع ازداد.

إن المكسيك ترى عمليات حفظ السلام ممتازة لاحتواء الآثار السلبية لمواقع الصراعات. والغاية من هذه العمليات إقامة الظروف التي تتيح التوصل الى حل سياسي بالوسائل السلمية. وهي تشكل فرصة للسلم، ولكنها ليست السلم في حد ذاتها.

وقبل أن يقرر مجلس الأمن إنشاء عملية لحفظ السلام، يجب على جميع الأطراف في الصراع أن يعربوا عن موافقتهم. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نكفل حرمة الحقوق السيادية للدول واحترام اختصاصاتها الداخلية.

كما أن وجود ولاية واضحة أمر لا غنى عنه. فلا بد أن يكون لأصحاب الخوذ الزرق ميادين أنشطة محددة بوضوح وذلك على وجه الدقة لأن مهامهم أصبحت متنوعة. إن حكومة بلادي تشعر بالقلق لأن نطاق نشاط أفراد هذه القوات يمكن توسيعه في الموقع، ولأن نطاق اختصاصها يختلط مع الاجراءات الجماعية الأخرى المستندة الى تدابير الانفاذ المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

في الصومال، ينبغي لقوات الأمم المتحدة أن تكتفي بضمان وصول المعونة الانسانية الدولية الى المستفيدين المقصودين. فتأييد المجتمع الدولي لعمليات حفظ السلام والإغاثة الانسانية يتوقف على حيادها وشفافيتها.

وتوجه المكسيك نداء عاجلا الى الدول الأعضاء للقيام على الفور بوضع معايير لتنظيم جميع جوانب إنشاء عمليات حفظ السلام وعملها.

ولا يمكن لأية قوة أن تحل محل الإرادة السياسية في التوصل الى حلول للصراعات الدولية. ويؤكد على ذلك الاتفاق الذي تم بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة. والمكسيك تهنئ الطرفين المعنيين وكذلك الذين قاموا على مساعدتهم في تحقيق هذا النجاح العظيم للفطنة السياسية والجهود الجماعية واحترام حقوق الآخرين. لقد تراجعت الأسلحة أمام حكم العقل. وإن تقرير مصير الشعوب وحق كل دولة في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها - وهما مبدآن أيدتهما المكسيك دوما - بدآ يكتسبان الحيوية في الشرق الأوسط.

وعلى خلاف بوادر الأمل التي نشهدها في الشرق الأوسط، فإن فشل الجهود المبذولة لتحقيق السلم في يوغوسلافيا سابقا واضح. فخطط السلام تأتي وتذهب، ولكن قتل الناس الأبرياء ومعاناتهم مستمران بلا نهاية. إن المكسيك تحث جميع أطراف الصراع على القبول بتدابير بناء الثقة الملموسة التي ستتيح إقامة الظروف اللازمة لاتفاق شامل ودائم.

وترحب المكسيك بالقرار الذي اتخذته مؤخرا الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا بأن تمدد بصورة انفرادية الوقف المؤقت للتجارب النووية. إن هذا القرار سيسمح لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ أخيرا المفاوضات للتصديق على معاهدة لحظر هذه التجارب حظرا تاما. ونحن نأمل في أن تنضم جميع الدول النووية، بما فيها الصين، الى هذا الوقف المؤقت.

إن هذا القرار التاريخي، الذي كانت بلادي منذ البداية مصدر إلهام وتشجيع له، سيكون خطوة حيوية في منع انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد المكسيك على أولوية هذه المفاوضات، وذلك لما لها من فضائل وبسبب الأثر الذي ستتركه على المؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار، الذي سيقرر مصير هذا

الصك الدولي الهام. وبالنسبة للمكسيك، يرتبط الوقف التام للتجارب النووية ارتباطا وثيقا بنظام عدم الانتشار.

يتعين على مجتمع الدول الآن أن يواجه خطرا جديدا: المخدرات. إن المخدرات، التي أصبحت الآن أكبر تجارة غير مشروعة في التاريخ، تضع نهاية للروح البشرية وتفسد قوى النظام وتضر بالمؤسسات السياسية، بل إنها يمكن أن تخل باستقرار الدول.

ليس بوسعنا أن نشكك في وجاهة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وهي صك يستخدم في توجيه سياسات الدول وتنسيق التعاون الدولي. فقد أمكن بفضلها كسب معارك محلية ووطنية. ولكن الحرب لم تُكسب، وهي الآن حرب عالمية.

في ضوء الانتشار الذي الذي لا يمكن السيطرة عليه لتجارة المخدرات القذرة في جميع أرجاء العالم، ولانتشار استخدامها وانتاجها والاتجار بها، وجميع الأنشطة غير المشروعة المتصلة بها، يتعين علينا أن نفكر في عدم فعالية الاستراتيجيات التي اتبعناها، ولا بد لنا من اتباع سبيل جديد. ويجب علينا أن نعزز إرادتنا السياسية وخيالنا وابداعنا الاستراتيجي، وفي المقام الأول التعاون الدولي الذي يتسم باحترام السيادة ولا يدعي أحد فيه الصدارة، وذلك من أجل وقف نمو هذه الآفة الاجتماعية الرهيبة.

والمسألة الأخرى المركزية في عصرنا هي تيارات الهجرة الكبيرة التي تظهر بنشاط متجدد مع اقترابنا من نهاية هذا القرن. إن الهجرات الدولية الكبرى هي نتيجة لاستقطاب الثروة والرفاهية. إنها مشكلة تؤثر على العالم كله، وتفوق امكانية الدول فرادى على مواجهتها. إننا بحاجة الى خطط جديدة للتعاون الدولي من أجل إيجاد حلول للمشاكل الأكثر خطورة المتصلة بالتخلف الاقتصادي.

إن لكل موجة هجرة في التاريخ أسبابها الخاصة، وهذه الأسباب ليست مرتبطة بالضرورة. ولكنها كانت دوما تشمل البحث عن حياة أفضل. والتغييرات في الهيكل العالمي تعيق الهجرة وتشجعها في آن واحد. وفي عام ١٩٨٩، عاش ١ في المائة من سكان العالم - أكثر من ٥٠ مليون نسمة - خارج بلدانهم الأصلية. وفي عام ١٩٩٢، بعد ثلاث سنوات فقط، تضاعف هذا الرقم. ففي بداية التسعينات وصل عدد اللاجئين في العالم الى ١٧ مليون نسمة.

إن البلدان التي تبدو، بسبب نموها الاقتصادي وسلمها الاجتماعي، قادرة على استقبال مجموعات جديدة من المهاجرين تمر اليوم بصراعات داخلية تظهر في بعض الأحيان في صور التعصب الطائفي والديني.

وخلال هذه الفترة الانتقالية الصعبة نحو وضع نظام جديد للسلطة والتوازن في العالم، اجتمعت التوترات الداخلية والميول الحمائية والكساد العالمي وانفكاك العديد من الدول لتجعل بعض البلدان ترى في ظاهرة الهجرة تهديدا لأمنها الوطني.

فلنمنع هذه الظاهرة من أن تقهرنا باعتماد تدابير تقييدية فقط ليست سوى مسكنات سطحية.

إن المكسيك تقترح أن تبدأ الجمعية التفكير الجاد في هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

إن الخطط الوطنية لأية دولة ينبغي أن تقوم على سياسات تجعل بإمكان السكان أن يعيشوا حياة كريمة في بلدانهم. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نضمن عدم محاولة شعوب بأكملها أن تغادر بحثا عن فرص اقتصادية أفضل. فالفقر المدقع ازداد في جميع مناطق العالم. وما دام الخمس الأكثر ثراء من سكان العالم يستأثر بـ ٨٣ في المائة من الدخل الإجمالي، فإننا سنفشل في جهودنا لتحقيق التعاون الاقتصادي.

إن بلدان امريكا اللاتينية وبلدان شرق ووسط أوروبا بذلت جهودا استثنائية في مجال التكيف الداخلي بغية إجراء إصلاحات اقتصادية كان من الصعب تصورها قبل سنوات قليلة. إلا أن مشكلة الفقر الخطيرة، لا يمكن أن نتركها رهنا لنزوة قوى السوق. ففي المكسيك لم تتخل الدولة عن مسؤوليتها الاجتماعية. وقمنا فعلا بتعزيز سياساتنا التنموية المرتكزة على التضامن.

وفي مناسبات كثيرة قال الرئيس كارلوس ساليناس دي غورتاري، إنه من أجل تعزيز أي برنامج للتكيف والاستقرار الاقتصادي فمن الضروري النهوض بالبرامج الاجتماعية. وأكد كذلك على أن توسيع وتحديث البرامج التربوية وتوجيهها التوجيه الصحيح هي الطريقة الوحيدة، على المدى البعيد، لزيادة الانتاجية ورفع مستويات المعيشة للشعب.

إن المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سينعقد في ١٩٩٥ دليل على أن الأمم المتحدة تعترف

بطابع الأولوية لهذا البند المدرج في جدول الأعمال الدولي. وتشارك المكسيك الآن بحماس في الإعداد لهذا المؤتمر.

أثناء هذا العام انعقد في فيينا المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، والاتفاقات التي تم التوصل اليها ينبغي أن تؤدي الى تعزيز الصكوك القائمة. وأعربت أسرة الدول المشاركة في المؤتمر عن عزمها السياسي على تطبيق هذه الترتيبات على نحو غير انتقائي وبموضوعية ومع احترام الطابع الشمولي. وهذا جانب أساسي لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في شتى أنحاء العالم. وتعيد المكسيك القول أمام الجمعية العامة بأن الاحترام الكامل لحقوق الانسان يتطلب منا توجيه جهودنا لخدمة المجموعات الأكثر ضعفا: هؤلاء الذين يعيشون في ظل ظروف الفقر من اللاجئين والأقليات العرقية، وجميع الناس الذين هم بحاجة الى احترام طريقة حياتهم وثقافتهم.

إن الحجم الإجمالي للمبادلات التجارية للمكسيك مع الولايات المتحدة وكندا يعادل ٢٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. ولهذا قامت المكسيك بتوقيع اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والاتفاقات الموازية له. وعلى هذا الأساس فإننا نأمل بتعزيز وتنظيم وضمان التدفقات التجارية والخدمات والاستثمارات بين هذه البلدان الثلاثة. وخلال فترة وجيزة ستصبح هذه المنطقة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم. ففيها ٣٦٠ مليون نسمة وانتاجها يصل الى ٧ تريليون دولار؛ إنها قوة دفع ذات أهمية رئيسية تحرك الاقتصاد العالمي.

إلا أن المكسيك تمثل أيضا جزءا هاما وضخما من امريكا اللاتينية. فلدينا صلات ثقافية وتحالفات تاريخية في امريكا اللاتينية. ونحن نعطي الأولوية لتعاوننا مع امريكا الوسطى وبلدان منطقة الكاريبي. ونشارك على نحو نشط في مجموعة ريو وفي النظام الاقتصادي الامريكي اللاتيني، ونقوم، مع كولومبيا وفنزويلا، بإجراء مفاوضات بشأن التجارة الحرة مع مجموعة الثلاثة، ونأمل أن تكتمل هذه المفاوضات هذا العام. وهناك اتفاقية معقودة بينا وبين شيلي مازالت قائمة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. ونقوم أيضا بإجراء محادثات مع البلدان الأخرى في المنطقة.

ونشارك على نحو نشط في المؤتمر الامريكي - الايبيري الذي يحظى بمكانة تليق بمنظمة تشتمل على بلدان ناطقة بالاسبانية والبرتغالية في امريكا وأوروبا.

وباعتبارنا دولة أطلسية فإننا نشعر بالقربى من أوروبا حيث يقيم شركاؤنا الرئيسيون واصدقاؤنا. ونشعر أن لنا علاقة وثيقة بصورة خاصة مع الاتحاد الاوروبي، الذي نقيم معه حوارا فعليا.

ونحن أيضا بلد من البلدان الواقعة على المحيط الهادئ وقد قمنا بزيادة عدد ممثلينا وتجارتنا زيادة كبيرة مع البلدان الآسيوية. ونقدر الدعم الذي قدمته لنا بلدان مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان المحيط الهادئ من أجل مساعدتنا على الانضمام الى هذه الهيئة في القريب العاجل.

كذلك وجهت الينا الدعو من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ونحن نقدر هذه الدعوة. وإننا نعمل على الانتهاء من التفاصيل المتعلقة بانضمامنا الى هذه المجموعة ذات المكانة المرموقة.

ونتوجه بالتهنئة الى زعيمي جنوب افريقيا، الرئيس دي كليرك والسيد نلسون مانديلا، على الاتفاقات التي أبرماها ونحن على استعداد فورا للبدء بإقامة علاقات كاملة مع هذه الجمهورية.

ونقدر الجهود المبذولة في هايتي ونؤيدها تمام التأييد. لقد عاد سفيرنا الآن الى بورت أو برنس. ونؤكد مجددا عرضنا الى الأمين العام بتقديم الموارد التقنية والاقتصادية من أجل الانعاش العام لهايتي.

ونود أن نظل أصدقاء نكن الاحترام لكل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن الاستراتيجية الأساسية التي تقوم عليها السياسة الخارجية للرئيس سالیناس دي غورتاري هي تنويع وتعميق علاقاتنا مع جميع المناطق والبلدان في العالم.

لقد بدأت المكسيك فعلا الإعداد للاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة. وفي بلادي لن تكون هذه مناسبة للاحتفالات التي لا معنى لها ولاطراء الذات. إننا نقوم بجهود جادة للتفكير جديا بمستقبل المنظمة. بيد أن السؤال الأول الذي ينبغي لنا أن نسأله هو: ما هي المهام التي نريد من الأمم المتحدة أن تضطلع بها في القرن القادم؟ وكل ما يلي ذلك مجرد إضافات.

فإذا كانت الفرصة متاحة لنا فعلا - كما قيل

مرارا منذ انتهاء الحرب الباردة - لأن نحول المنظمة إلى ركن أساسي لنظام دولي جديد حقا وأكثر عدلا، فلنغتنمها ونباشر العمل الآن.

السيد كويجمانس (**هولندا**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل كل شيء أرجوكم أن تنقلوا تهانئي الى سعادة السفير انسانالي بمناسبة انتخابه رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. إن هذه الدورة للجمعية العامة تنعقد في وقت يُطلب فيه الى الأمم المتحدة الاضطلاع بدور بناء في مجالات عديدة. والمهمة الشاقة، مهمة العمل على الاستجابة لهذه التحديات تقع على عاتقه وهو أهل لذلك. أتمنى له كل نجاح في مهمته واتعهد بتقديم كامل الدعم من جانب وفد مملكة هولندا.

إن العالم يتأرجح بين الأمل الكبير والمعاناة الهائلة. والجدران لم تسقط في أوروبا فقط، ففي الشرق الأوسط، ظهر زعيمان جسوران، رئيس الوزراء رابين والرئيس عرفات، سارا على طريق المصالحة بين شعبيهما. وفي جنوب افريقيا أظهر السيد مانديلا والرئيس دي كليرك شجاعة مماثلة حيث تركا الماضي وآذنا بولادة جنوب افريقيا جديدة وديمقراطية. وفي الوقت نفسه، نرى العنف بكل انواعه يخدش وجه الأرض. فمن انغولا الى البوسنة يجري تدمير القرى وقتل الأبرياء المتعمد.

كما أن مستقبل روسيا يعتبر حاسما بالنسبة لآمالنا. إن قيام روسيا ديمقراطية تكون في سلام مع نفسها ومع جيرانها عنصر هام في الاستقرار الدولي. وفي روسيا أيضا، نرى سياسيا شجاعا يحاول أن يُطلق الماضي هو الرئيس بوريس يلتسن. وإنني أنضم الى العديدين الآخرين في الإعراب عن تأييدي الكامل لجهوده الرامية الى تعزيز الديمقراطية في روسيا.

إن انتهاء الحرب الباردة أوجد فرصة تاريخية لصوغ عالم أكثر عدلا وأكثر سلما، وإذا تركنا هذه الفرصة تفلت من أيدينا، فسيصدر التاريخ حكما قاسيا في حقنا.

إن تعزيز السلم والأمن الدوليين ينطوي على طائفة واسعة من الجهود. وقد أصبح من المعترف به على نطاق واسع الآن أن "الأمن" لا يمكن النظر إليه من المنظور العسكري أو المنظور السياسي العسكري وحده. إن الأمر يقتضي تعريفا أوسع. والواقع أن اجتماع القمة الذي عقده مجلس الأمن في العام الماضي أكد على أن مصادر عدم الاستقرار غير العسكرية، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والإيكولوجية، يمكن أن تهدد السلم والأمن أيضا. وقد بدأ التمييز التقليدي بين الصراعات بين الدول والصراعات داخل كل دولة من الدول في التلاشي. إذ أن إراقة الدماء داخل دولة ما تميل ، إن عاجلا أم آجلا، إلى الامتداد عبر الحدود الوطنية . وهذا بالطبع يثير مسألة السيادة. كيف نقوم بتعريف السيادة في وقت يزداد فيه الترابط وتزداد فيه سرعة التأثر بشكل متبادل؟ إن السيادة بكل تأكيد مبدأ هام من مبادئ القانون الدولي. بيد أن هذا المبدأ لم يقصد به قط أن نحمي من العالم الخارجي الحكام المستبدين، الذين يقتلون أبناء شعوبهم. كذلك لا يمكن أن يكون الغرض منه السماح بإدامة المعاناة والموت على نطاق واسع في دولة منهارة تعم فيها الفوضى. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون في واقع الأمر من الواجب الأخلاقي للمجتمع الدولي أن يتدخل . وفي بعض الأحيان، يمكن أن يكون من اللازم أن تقوم الأمم المتحدة بمباشرة ممارسة السيادة الفعلية في دولة محطمة للسماح بإعادة بنائها. ولا بد لنا أن نأمل بأن ينجح هذا في الصومال. ونشعر بالتشجيع إزاء التطورات الحالية في كمبوديا، التي تثبت أن هذه المشاريع الطموحة يمكن أن تنجح.

إن عددا من قرارات مجلس الأمن الأخيرة شقت طريقا جديدا بتوسيع المسؤولية الدولية لتشمل محنة بلدان منفردة مثل الصومال والبوسنة. ومن ثم فإن تعريف ما يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين يتسع تدريجيا.

إن الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطابه الأخير في كويبك ناقش مسألة "حالات الصراع داخل الدول". فقال:

"إن هذه الصراعات الجديدة هي الأكثر تهديدا للسلم الدولي في الوقت الحاضر والتي تحيق أكبر الضرر بحقوق الأفراد".

وفي تلك المناسبة دعا الأمين العام إلى "دبلوماسية جديدة للديمقراطية وحقوق الإنسان". وأعتقد أن هذه الفكرة تعتبر إضافة قيمة لتقريره "خطة للسلام".

واسمحوا لي أن أشير في هذا الصدد الى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الذي فتح فرصا جديدة لتحسين حماية حقوق الانسان. إن نتيجة المؤتمر كانت مشجعة تماما وإن كان قد بدأ بداية صعبة. والوثيقة الختامية تتضمن توصيات هامة بخطوات أخرى ينبغي أن تنفذ الآن .

ولهذا تود مملكة هولندا التأكيد على النداء العاجل الذي وجهه المؤتمر إلى الأمين العام والجمعية العامة من أجل زيادة تمويل مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان زيادة كبيرة. ومن الأهمية الحيوية أن تقوم الجمعية العامة في غضون هذه الدورة بإنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ووضع المخطط التمهيدي العام لولايته. كذلك فإن هذه الدورة ستتيح لنا الفرصة لتناول أحد أفظع صنوف انتهاكات حقوق الإنسان - وأقصد جرائم الحرب الخطيرة - بإنشاء المحكمة الدولية لجرائم الحرب. ومملكة هولندا، بتقليدها الخاص في مجال القانون الدولي، تشعر بالاعتزاز لحقيقة أنه قد طلب منها استضافة المحكمة في لاهاي.

إن تزايد المسؤوليات المطلوب من الامم المتحدة تحملها يؤكد على المطلبين المزدوجين، مطلب الشرعية ومطلب الفاعلية. وهذا يدخلنا في صميم المناقشة بشأن توسيع مجلس الأمن. ومن الواضح أنه ينبغي أن نحرص على ألا نعرض للخطر قدرة مجلس الأمن على صنع القرار، بجعله ضخما ثقيل الحركة. بيد أنني أفضل توسيع المجلس عن طريق ضم عدد قليل من البلدان الرئيسية بشرط أن تتوفر لديها الرغبة والاستعداد على تحمل نصيبها من المسؤولية الجماعية المصاحبة للعنصرية. و "خطة للسلام" تدعونا إلى النظر نظرة أوسع في مهمة حفظ السلم والأمن. وهي تؤكد، عن حق، على الحاجة إلى التحذير المبكر والعمل المبكر فيما يتصل بأي أزمة من الأزمات؛ أو - وهذا أفضل - العمل الوقائي . والأحداث التي وقعت في يوغوسلافيا السابقة ومناطق مضطربة أخرى من العالم أكدت مرة أخرى على أنه كلما تركت الأزمة تستفحل ، زادت صعوبة السيطرة عليها وارتفعت تكلفة ذلك العمل.

أعتقد أنه ينبغي علينا أن نحاول، في هذا الضوء، إعادة التفكير في الصلة المتبادلة بين مختلف أدوات إدارة الأزمات. إن الجهود الدبلوماسية والعقوبات الاقتصادية والضغوط العسكرية لا ينبغي النظر إليها، بالضرورة، على أنها متوالية في سلسلة واحدة، بل كمجموعة متكاملة من الأدوات. وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع كلها تتطلب سلسلة واسعة من أدوات الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك التي تدخل في القطاعين الإنساني والاجتماعي - الاقتصادي.

إن الزيادة الهائلة في عدد ونطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم تجابهنا جميعا بمهمة ثقيلة جدا. وعلاوة على ذلك، تغيرت البيئة التي تحدث فيها هذه العمليات في كثير من الحالات؛ وفي حين كانت عمليات حفظ السلم تتم، في السابق، في بيئة ودية، حيث تنتفع كل الأطراف من تنفيذ ولاية محدودة، فإن أفراد حفظ السلم يعملون حاليا في ظل مناخ معاد ، حيث نجد أن طرفا أو أكثر لا يتقبل وجود الامم المتحدة وولاية المنظمة. وهذا يعني أن العديد من العمليات في هذه الأيام محفوف، دون أدنى مبالغة، بخطر على حياة موظفي الامم المتحدة - المدنيين والعسكريين على السواء - وأن المزايا والحصانات تنتهك في كثير من الحالات. ولم تعد الراية الزرقاء تفرض الاحترام بحكم اللزوم، وهذا يؤثر تأثيرا مباشرا على مصداقية الامم المتحدة. ولذلك فإن الولايات تميل الآن إلى أن تكون أكثر قوة عن ذي قبل، وفي كثير من الحالات تستند بشكل صريح على الفصل السابع من الميثاق.

إن الطابع المتغير لعمليات حفظ السلم يتطلب موظفين ذوي مؤهلات متنوعة. في السابق، كان الجهود المدربون تدريبا جيدا يستطيعون القيام بالمهمة؛ أما الآن فمطلوب أيضا وحدات متخصصة في مجال السوقيات وضباط عسكريون من هيئة أركان الحرب من ذوي الخبرة في العمليات المتعددة الجنسيات، وخبراء في نزع الألغام، وما إلى ذلك. وفي الجانب المدني فإن ضباط الشرطة والخبراء في العمليات الانتخابية والمديرين والمتخصصين في حقوق الإنسان كلهم لا غنى عنهم للعمليات المتكاملة.

إن اللجوء المتزايد إلى الامم المتحدة خاصة عندما يتعلق الأمر بالشروع في عمليات السلم يجبر الأمم المتحدة على استنفاد كل مواردها التنظيمة والمالية. وهذا يعني أن الأمم المتحدة سيكون عليها في المستقبل زيادة الاعتماد على التنظيمات والهياكل الاقليمية لتنفيذ عمليات السلم والبعثات الأخرى. والميثاق ينص على هذا، والأمين العام تقدم باقتراح مماثل في تقريره "خطة للسلام". هذا من ناحية، سيخفف على الامم المتحدة بعض التزاماتها؛ ومن ناحية أخرى، سيمكن المنظمات والهياكل التنظيمية، التي تتوفر لديها المعرفة الميدانية بالصراعات في المناطق التي تنتمي إليها من العالم، من الاسهام إسهاما أكثر فعالية في حل المشاكل التي ينطوي عليها الأمر.

ليست هناك صيغ معيارية تملي الطريقة التي ينبغي أن تتفاعل بها هذه المؤسسات المتشابكة، وسيكون من الضروري النظر إلى كل حالة على حدة لتحديد أكثر أشكال التعاون مناسبة.

إن مملكة هولندا تسعى باستمرار الى تقديم

مساهمة عالية المستوى لعمليات فعالة للسلم، نشعر بالتزامنا تجاهها باعتبارنا عضوا في الأمم المتحدة. وإن إعادة التنظيم الحالية للقوات المسلحة الهولندية موجهة على وجه التحديد إلى تمكين بلدنا من المشاركة حتى بطريقة أوسع نطاقا وأسرع وأكثر فعالية في عمليات مستقبلة لحفظ السلام.

إن هولندا تعتقد أن الإعداد الكافي والإشراف الكفء حاسمان لنجاح عمليات السلم، وجعلت تبعا لذلك عددا من المسؤولين العسكريين تحت تصرف الأمم المتحدة.

وإذ تتزايد عمليات السلم عددا ونطاقا، تزداد كذلك الحاجة إلى دعم الأمانة العامة. ينبغي أن تمكن الأمانة العامة من التوسع - وأن تتعاقد - بما يتناسب مع الحاجة إلى مهام حفظ السلام. وعندما يكون التوسع مطلوبا، ينبغي أن يحدث في مرحلة مبكرة. وإن التحضير والتخطيط وإعداد الميزانية، التي تسبق العملية الفعلية هي بالتحديد العناصر الأساسية لنجاحها. إن الميزانيات المقترحة حاليا على الجمعية العامة لإنشاء عمليات جديدة لحفظ السلام غير كافية. وهذا لا يجعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تتوصل إلى قرارات بشأن تمويل العمليات فحسب، ولكن يبين أيضا أنه في الوقت الذي تعرض فيه الميزانيات ليست هناك صورة كاملة للطريقة التي تنشأ بها العملية. ومن الواضح أنه إذا ما نقص عدد عمليات السلام، فإن العدد الإضافي من موظفي الأمانة العامة لن يكون بعد ضروريا. وما اقترحه هنا هو أن يكون أي تعزيز مؤقتا ومرنا وسريعا.

وبصرف النظر عن التخطيط والتدريب الصحيحين، وتوفير الموظفين بالعدد الكافي وتحقيق مستوى إشراف مرض - وكلها لا غنى عنها لنجاح أي عملية للسلام - من المهم أن تكون قوات السلام التابعة للأمم المتحدة في الميدان بأقرب وقت ممكن بعد اتخاذ قرار وزعها. وإلا فسيكون هناك خطر استئناف الأعمال القتالية وبالتالي اختفاء أساس التنفيذ الناجح لولاية مجلس الأمن قبل تواجد القوات في الميدان. ولذلك فإن السرعة جوهرية إذا ما أريد تجنب استخدام مزيد من القوة.

وهذا لا يكون ممكنا إلا إذا توفرت صورة واضحة للقوات التي يمكن توفيرها للأمم المتحدة بعد وقت قصير من الإخطار بها. وفي هذا الصدد، ترحب هولندا بتشكيل فريق تخطيط القوات المستعدة للعمل وهي الفريق الذي يقوم بوضع مفهوم قوات الوزع السريع وبحصرها. لقد تعهدت هولندا بأن تبلغ بنهاية عام ١٩٩٣ بالوحدات الهولندية التي يمكن أن تخصص للقوات المستعدة للعمل. وبطبيعة الحال دائما سيقع القرار النهائي المتعلق بإمكانية وزع القوات على عاتق الحكومة الهولندية.

إن المطالب المتزايدة الواقعة على منظومة الأمم المتحدة لا يمكن الوفاء بها إلا إذا ارتفعت مستويات التنظيم والإدارة والمساءلة. وإن مسؤولية تحديد هذه المستويات والمحافظة عليها تقع أولا وقبل كل شيء علينا أنفسنا نحن الدول الأعضاء. إن مسؤوليتنا وضع أولويات واضحة وضمان التناسق في القرارات التي تتخذها لجان الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، وتوفير الموارد المالية المطلوبة للوفاء بالأولويات المتفق عليها.

إن زيادة الانتقاد الموجه ضد المنظمة توضح الحاجة الحقيقية إلى تحسين أداء وإدارة الأمانة العامة. وجزء من هذا الانتقاد تتأصل جذوره في الطريقة التي تضطلع بها دول أعضاء بمسؤولياتها: إن عدم قيام حكومات بوضع أولويات، واتخاذ قرارات ذات أهداف غير واضحة، وعدم دفع الأنصبة المقررة لا يمكن أن تلام الأمانة العامة عليها.

إنني مقتنع بأن الغالبية العظمى من موظفي الأمم المتحدة متفانون وعاملون مدنيون دوليون يدينون بالولاء للمنظمة. ونحن مدينون لهم بالاحترام. ففي مجالات تتراوح بين تقديم الرعاية الصحية بشكل مباشر وعدم انتشار الأسلحة النووية، يعمل كثير منهم في ظل ظروف صعبة ، بل حتى ويخاطر بعضهم بأرواحهم. لكن الأمانة العامة، رغم نوعية والتزام موظفيها، ينبغي أن تنظر نظرة ثاقبة طويلة إلى بنيتها الإدارية. هناك عبارات هامة مثل الإدارة بتحقيق الأهداف، والوضوح والمساءلة يجب أن تصبح كلمات أساسية في معجم الأمم المتحدة. إن المديرين المشرفين يجب أن يعطوا مسؤولية أكبر وينبغي أن يساءلوا عن تحقيق أهداف مقررة سلفا.

فضلا عن ذلك ينبغي أن ترد الأمانة العامة على الانتقاد بطريقة أشد إرضاء: أولا وقبل كل شيء، بضمان مراعاة الانتقاد الذي يكون له ما يبرره، واتخاذ تدابير تصحيحية دون تأخير؛ وثانيا، بالدحض السريع للادعاءات الزائفة. باختصار، إن العلاقات العامة للأمم المتحدة بحاجة إلى التحسين.

ولقد اتخذ الأمين العام بضع مبادرات جديرة بالثناء لإعادة هيكلة الأمانة العامة. وكانت التغييرات

الأولى في القطاعات السياسية، وهذا العام أعيد تنظيم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وقد وفرت إعادة الهيكلة هذه أساسا قويا لتحسين الفعالية والتنسيق. إلا أن تدابير أخرى مطلوب اتخاذها. ومن الأهمية الحفاظ على الزخم وتوفير مناظير واضحة لموظفي الأمم المتحدة: ينبغي ألا يظلوا دون علم بوضعهم مستقبلا باتجاه الإصلاح. إن الشك لفترة طويلة يؤثر على معنويات الموظفين وبالتالي على فعاليتهم.

قد قلت بالفعل إن الدول الأعضاء عليها مسؤولية تقديم الموارد المالية للأولويات المتفق عليها والأنشطة المقررة. إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تدار بأموال غير كافية. إن المنظمة تعاني عاما بعد عام من تأخير تلقي الأنصبة المقررة لمدة طويلة. ونتيجة لذلك، لا يمكن تنفيذ الأنشطة المقررة إلا جزئيا أو بعد تأخير كبير. وفي مجال حفظ السلام، لا بد للمشاركين بقوات لسوء الحظ - أن يكونوا مستعدين لتقديم تمويل مقدما ولأجل طويل لعمليات حفظ السلام وأن يكونوا قادرين على ذلك.

عدم توفر الانضباط هذا بين الدول الأعضاء يضطر الأمانة العامة إلى إنفاق قدر كبير من طاقتها، محاولة حل مشاكل السيولة المستمرة. وإن التناقض المؤلم هو أن نجاح الأمانة العامة النسبي بميزانية ضئيلة يبدو أنه يسهم في مزيد من التدهور في انضباط الدفع بين الدول الأعضاء. فضلا عن ذلك، إن عبء الإبقاء على عمل الأمم المتحدة يقع الآن بطريقة غير منصفة على الدول الأعضاء التي تدفع أنصبتها سريعا وبالكامل.

إن عددا من الدول الأعضاء يبدو أنه قام بدفع جزئي تعبيرا عن استيائه من بعض جوانب عمل المنظمة. إن الأمم المتحدة لا تقدم خدماتها بناء على طلب كل على حدة: والاستياء ينبغي الإعراب عنه في مناقشة وبقوة الحجة، وليس بإمساك الأنصبة المقررة.

إننا سننظر في توصيات تقرير "فولكر - أوغاتا" بشأن تمويل منظومة الأمم المتحدة خلال هذه الدورة. ومميزات العديد من التوصيات واضحة، ولكن بشكل عام، لا يمكنها أن تساعد إلا على تخفيف المشاكل الفورية؛ إنها لا تمس جوهر الموضوع. وفي نهاية الأمر، إن الحل الوحيد لمشاكل المنظمة المالية - وهذا ليس بحاجة إلى مزيد من التأكيد - هو السداد السريع الكامل من جانب جميع الدول الأعضاء للأنصبة المقررة.

وبينما نصر على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية نتوقع أيضا أن تستخدم الأمانة العامة مواردها المالية بطريقة فعالة وكفية. وقد اقترحت بعض الدول الأعضاء إنشاء آليات جديدة للرقابة المالية. قد يكون لهذه المقترحات مزاياها، ولكن لا ينبغي أن نغفل حقيقة أنه يوجد آليات للرقابة. وأعتقد أنه من المستصوب إجراء استعراض ناقد للآليات العاملة حاليا قبل أن نقرر إنشاء هياكل جديدة.

والمراجعة وحدها ليست كافية. يجب أن يمنع هيكل المنظمة سوء الإدارة المالية والإدارية. ويجب أن يتحمل المديرون المباشرون المسؤولية عن الميزانيات التي تخضع لرقابتهم. وقد عرض الوفد الهولندي في السنوات الأخيرة عدة أفكار تستهدف تحسين إدارة برامج الأمم المتحدة، وقد اعتمدت الجمعية العامة فيما بعد هذه الأفكار.

وبالإضافة إلى ذلك، أؤيد القيام بخفض أكبر للتكلفة، ليس بين موظفي الأمم المتحدة وحدهم ولكن أيضا وبشكل خاص فيما بين الدول الأعضاء. من البساطة نسبيا أن نطلب من الأمين العام القيام بأنشطة جديدة أو الدعوة إلى اجتماعات إضافية أو تقديم تقارير إضافية بشأن مختلف المسائل. ولكن يجب أن نسأل أنفسنا في كل مرة عما إذا كانت هذه الطلبات تقتضيها حاجة حقيقية، وهي، أي هذه الطلبات تتنافس على موارد المال والموظفين المحدودة.

ورغم أن موارد الأمم المتحدة محدودة، ينبغي الوفاء بالأولويات الحقيقية. وفي هذا المقام، ستواجه الجمعية العامة في هذه الدورة مهمة صعبة بصفة خاصة. سيتعين عليها أن تقرر أي الأنشطة سيلقى أولوية في الميزانية العادية لعام ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

وبظهور أولويات جديدة، سيتعين تخفيض عدة أنشطة أو حتى الغاؤها بالكامل. وعلينا أن نعيش في حدود مواردنا. وتعتقد هولندا أن هناك حاجة إلى موارد إضافية معظمها لتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ولتحسين قدرة الأمانة العامة على التخطيط وإدارة أنشطة صون السلم ولضمان التنسيق الفعال للعمليات الإنسانية وعمليات الطوارئ.

لقد تعرضت حتى الآن لعدة شروط ينبغي الوفاء بها إذا أردنا أن تستجيب الأمم المتحدة على نحو فعال للتحديات الجديدة التي تواجهها. الأساس المالي السليم والإدارة الفعالة وتوفر الأفراد المدربين، سواء في الأمانة العامة أو في سياق عمليات السلم في الميدان، كل هذه من المتطلبات المادية التي يجب الوفاء بها بيد أنه مما لا يقل أهمية عن ذلك التصميم حقا على تنفيذ

القرارات التي اتخذها مجلس الأمن. وينبغي أن يبين صنع القرار في المجلس الإرادة السياسية المشتركة لأعضائه - الذين يعملون بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - للعمل حقا على ترجمة كلماتهم إلى أعمال كلما اقتضى الأمر، عندما تتوفر الظروف المادية. ولم يتخذ دائما في الماضي القريب إجراء حاسم رغم الرغبة المعلنة في ذلك عندما كان ذلك الإجراء لازما ومبررا.

وبصرف النظر عن الأثر الضار الذي قد ينجم عن هذا على عمليات السلم نفسها، فإنه قد يسبب أيضا ضررا لا يمكن إصلاحه على المدى الطويل بموقف ومصداقية الأمم المتحدة ككل. واسمحوا لي بأن أكون واضحا في هذه النقطة: إنني لا أدعو إلى اللجوء إلى العمل العسكري لأوهى الأسباب. ولكن إذا قام مجلس الأمن بوضع خط فاصل وقال إنه إذا اجتيز ذلك الخط سيُتخذ إجراء عسكري، فإنه ينبغي أن يكون مستعدا لتنفيذ هذا الالتزام. وأذا كان من المستحيل سلوك ذلك الطريق، عندئذ تكون الولاية غير مكيفة على نحو كاف مع الحالة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت الولاية كافية ولكن المجلس تنقصه الرغبة في تنفيذها لن يكون تصميمه الواضح إلا مجرد تهديد أجوف. وفي كل من الطريقين، تتلقى مصداقية المنظمة ضربة شديدة. وإذا حدث هذا مرارا وتكرارا فإننا نخاطر بأن تصبح الأمم المتحدة الحاسمة الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة مجرد نمر من ورق، متخذة قرارت لن تنفذها أو لا تستطيع تنفيذها. ويجب ألا يسمح بأن يحدث ذلك.

إننا بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى أمم متحدة حاسمة وإلى التزام راسخ من جانب الدول الأعضاء. والأمم المتحدة تحتاج إلى الدول الأعضاء التي تدفع المستحقات عليها، وتزود المنظمة بالموارد الإنسانية اللازمة وتكون لديها الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ المقررات التي يتوصل إليها أعضاؤها على نحو مشترك. والدول الأعضاء بحاجة إلى أمم متحدة تكون قادرة على القيام بمهامها، وتقوم بعملها على نحو فعال وكفء ويمكن أن تكون مسؤولة عن الموارد التي تؤتمن عليها. وترغب مملكة هولندا في أن ترى دورة الجمعية العامة الثامنة والأربعين هذه تقربنا من تحقيق هذه الأهداف.

السيد كرافتشانكا (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): أود أن أهنئ بكل إخلاص ممثل غيانا على انتخابه بالإجماع لشغل المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن هذا تعبير عن الاحترام الكبير له ولبلده. ولا يسعني إلا أن ألاحظ القدر الهائل من العمل الجاد والمعقد، الذي يستحق أعلى تقدير، والذي قام به السيد ستويان غانيف، ممثل الشعب البلغاري الصديق والشقيق، في ذلك المنصب.

ونرحب بالجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو وأندورا وارتيريا، التي أصبحت في هذه السنة أعضاء في الأمم المتحدة وأهنئها على ذلك.

ستسجل نهاية القرن العشرين دون شك في التاريخ باعتبارها فترة تحولات جذرية في العلاقات الدولية. لقد شهدنا بأعيننا انهيار صرح الحرب الباردة الضخم، بمواجهته المكثفة بين الدولتين العظميين والأيديولوجيتين، وأصبح أثرا من آثار الماضي. وقد فتحت الآفاق لنظام عالمي جديد. فماذا سيكون شكل هذا النظام؟

إن نهاية القرن الماضي كانت مليئة بنذر الشر الرهيبة التي تجلت في البحث السريالي، وللأسف، لقد تحققت هذه النذر. لقد أصبح القرن العشرون الصعب قرن الاضطراب بالنسبة لروح الإنسانية والمجتمع الإنساني، قرن توتر العداوات الشديد التي وضعت الحضارة مرات كثيرة على شفا التدمير.

إن مشاعر وتوقعات اليوم مختلفة. وفي نهاية القرن، كان يبدو أن الأساس يوضع لتحقيق الوئام بين طرق حياة جديدة في المجتمع الدولي.

ولكن إقامة نظام عالمي جديد ليست مؤلمة كما قد يتصور المرء. إن التغييرات في ميزان القوى وديناميةالعلاقات الدولية تتحول دائما على نحو لا يمكن التنبؤ به إلى مشاهد فوضوية، مشاهد التناقض والصراع المكثفين. إن الدول العالمية، وأحلاف الدول والبلدان الناشئة حديثا تسعى من أجل تحقيق هويتها وإعادة التفكير في دورها في عالم جديد تماما.

لا يمكن دائما أن نشعر بأية قوة موجهة تنظيمة أو نظام من القيم ومبادئ توجيهية وأفكار تلهمنا جميعا في هذا العالم.

وفي هذه الحالة، يوجد فهم جديد للدور الممكن أن تقوم به الأمم المتحدة. وإنني أعتقد أن هذا الدور التنظيمي للأمم المتحدة هو أسمى وأبرز وأكثر واقعية من الدور الذي كان منوطا بها في العقود التي أعقبت الحرب، والذي لم يكن في الحقيقة عمليا في سياق

المواجهة بين الدولتين العظميين. وجمهورية بيلاروس تؤيد بمنتهى النشاط هذا الدور بالذات الذي تضطلع به الأمم المتحدة في عالم جديد.

وفي هذه اللحظة بالذات تحقق إمكانية ميثاق الأمم المتحدة والمنظمة نفسها بوصفهما مركزا للتوفيق والتنسيق وبين أعمال الأمم. إن الأمم المتحدة، كما أكد الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، أصبح يتعذر بحق الاستعاضة بغيرها عنها.

ولا شك أن الدور الجديد للأمم المتحدة يتطلب مستوى جديدا من الفعالية في المنظمة، لا سيما في جهازيها الرئيسيين أي مجلس الأمن والجمعية العامة. إن جمهورية بيلاروس تؤيد الإصلاحات التي ترمي إلى مساعدة المنظمة على التكيف مع الحقائق الجديدة جوهريا وجعل إجراءات أجهزتها الرئيسية أكثر ديمقراطية. ولكن لدى المضي قدما إلى الأمام، ينبغي للمرء ألا يكون غير واقعي. فالإصلاحات والمسؤوليات والمستقبل نقاط مرجعية نعتقد أنه ينبغي تركيز اهتمامنا عليها بصورة دائمة.

وفي هذه اللحظة الحاسمة، أخذ مجلس الأمن يصبح محور الاهتمام، مثل كرة بلورية سحرية يمكن للمرء أن يستشف المستقبل من خلالها. ومن الطبيعي أن إصلاح المجلس، بما في ذلك توسيع عضويته، يتطلب نهجا مسؤولا على نحو خاص. ومع التنبه إلى أن هذا الجهاز الأهم التابع للأمم المتحدة لا يمكنه في ظل هذه الظروف الجديدة أن يبقى كما شُكل وأنشئ قبل نصف قرن تقريبا، فإننا نؤيد السعي الحذر إلى إيجاد توافق في الآراء على جميع المسائل المتصلة بإصلاحه. إن إحداث تغييرات في مجلس الأمن - لا سيما اليوم عندما تزايدت أعماله بكثرة - ينبغي ألا يعوق الانتاجية التي تنجم عن الجهود التي يبذلها. وهذه الجهود برأيي تعتمد إلى حد بعيد على الأنشطة الحسنة التنسيق فيما بين جميع أعضاء المجلس الـ ١٥، وعلى التزامهم بمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمة، وعلى موقفهم الضميري الذي يتصف بدرجة عالية من المسؤولية، والذي تكشف، من خلال الأعمال الحقيقية، للمجتمع الدولي بأسره.

إن جمهورية بيلاروس ، كما يعلم الممثلون، أحد المرشحين لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. واليوم، عشية اليوبيل الذهبي للأمم المتحدة، أي الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها، من السليم أن يذكر بأنه في الوقت الذي أنشئ فيه البرلمان العالمي عام ١٩٤٥، كانت بيلاروس عضوا مؤسسا للأمم المتحدة وكانت بين الأوائل الذين وقّعوا على ميثاقها.

ومن الصحيح أن يذكر هنا أننا اكتسبنا قدرا معينا من الخبرة من خلال العمل في مجلس الأمن من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٥. وصحيح أيضا أننا تمثلنا في هذه الهيئة الهامة أقل عدد من المرات مقارنة بأصدقائنا وزملائنا في المجموعة الإقليمية، ولكن يحدونا الأمل في أن يعالج هذا الإجحاف في الانتخابات المقبلة.

إن الظروف التاريخية الجديدة التي أفضت إلى إنشاء كومنولث الدول المستقلة، مع وجود مينسك بوصفها المدينة المضيفة لأجهزته التنسيقية، جعلتنا ننظر نظرة جديدة إلى دورنا وإلى إمكانياتنا للمشاركة في حياة المجتمع الدولي. ويشهد على ذلك أيضا الدعم المشترك للكومنولث ولعدد من الدول الصديقة المؤيدة لترشيح بيلاروس للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. وبالنسبة لنا لا يمثل تقديم ترشيح جمهورية بيلاروس للعضوية في مجلس الأمن مجرد بادرة سياسية تلقائية ولا توقا إلى مكسب احترام شكلي. إن الظروف التاريخية ظروف يمكن فيها لخبرة بيلاروس وامكانيتها في هذه اللحظة الحرجة بالذات في تشكيل نظام عالمي جديد، أن تكونا ذات أهمية للمجتمع الدولي.

اسمحوا لنا أن نلقي نظرة على هذه الخبرة والإمكانية في المجالات التي أصبحت هامة جدا للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، كما هو معترف به ومعلن عنه على نطاق واسع من جانب هذه المناقشة الحالية.

أتناول أولا انتشار أسلحة التدمير الشامل. كما يعلم الممثلون أن بيلاروس إحدى الدول الأربع التي ورثت إمكانية نووية استراتيجية عن الاتحاد السوفياتي السابق. وفي حالتنا، إنها ترسانة هامة حديثة تقع في قلب القارة الأوروبية وتقوم على قذائف استراتيجية متحركة. وهذا الأمر ذو تأثير مباشر في الأمن العالمي، والتوازن النووي وعدم الانتشار النووي. ومع ذلك، تتخلى بيلاروس عن مكانة الدولة النووية - سيف ديموقليس الذي أشار إليه هنا الرئيس كلينتون - واختارت لنفسها المركز غير النووي.

وإذ قمنا بالالتزامات الواجبة نفي بها عمليا. في عام ١٩٩٢ كنا أول من أزال الأسلحة النووية التكتيكية عن أراضينا؛ وفي الواقع، تم القيام بذلك قبل الموعد المحدد لذلك. وفي شباط/فبراير الماضي صدق برلمان بيلاروس بالإجماع فعلا على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) وبروتوكول لشبونة المتعلق بهذه المعاهدة، وأيضا اتخذ قرارا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفنا دولة غير نووية. وفي تموز/يوليه من هذا العام، أودعت صكوك الانضمام

في واشنطن وموسكو ولندن.

وأود أن أؤكد أنه منذ أيار/مايو ١٩٩٢، أي منذ التوقيع على بروتوكول لشبونة، لم ندع أي مجال لأن يشك أحد في إخلاص ومنطق واتساق أعمالنا. ومن بين جميع الدول التي هي وريثة نووية للاتحاد السوفياتي، كانت بيلاروس الأولى ولا تزال الوحيدة التي رفضت الأسلحة النووية بصورة فعلية. علاوة على ذلك، فعلت ذلك دون أن تضع شروطا مسبقة أو تحفظات. وهكذا، لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي، تتخلى دولة ذات سيادة طوعيا عن فرصة حقيقية، فرصة امتلاك وتطوير إمكانية نووية. إن هذا بحق إسهام كبير من بيلاروس في الأمن العالمي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن أقوالنا لا تختلف عن أفعالنا.

وبالنظر لطرحنا من على هذه المنصة السامية في عام ١٩٩٠ فكرة إنشاء حزام غير نووي يمتد من بحر البلطيق إلى البحر الأسود، فإننا نعمل، بأكبر قدراتنا، على تحويل إقليمنا إلى جزء من هذا الحزام. ويحدونا الأمل في أن تلقى فكرتنا في الوقت المناسب التأييد والتطوير من جانب جيراننا.

إن التهديد المتمثل في الصادرات غير المشروعة من إقليم الاتحاد السوفياتي السابق من مواد وتكنولوجيا ومعدات نووية يمكن أن تقع في أيد غير مسؤولة أمر يشعر المجتمع الدولي إزاءه بقلق كبير. وبيلاروس، تصديا منها لهذا الخطر، كانت أول دولة في المنطقة توحد في اتفاق واسع النطاق مع الولايات المتحدة لوضع نظام صارم لمراقبة التصدير. ولا يزال العمل جاريا بالفعل لتنفيذ هذا الاتفاق.

والمبادرات الأخرى التي تقدمت بها بلادي معروفة أيضا لدى الأمم المتحدة. فبعد سنوات عديدة من الجهود التي بذلتها بيلاروس، تم الاتفاق على آلية دولية لها إمكانية منع الدول من استكمال ترساناتها بإضافة أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل. ونحن نعتزم مواصلة عملنا النشط في هذا المجال أثناء الدورة الحالية.

وتعتزم بيلاروس، باتخاذها موقفا مسؤولا من هذه القضايا، أن تتقدم أثناء هذه الدورة بالنيابة عن رابطة الدول المستقلة وبناء على تعليمات منها، بإعلان مشترك باسم رابطة الدول المستقلة بشأن مسائل عدم انتشار أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها.

وأنتقل الآن الى تخفيض الأسلحة التقليدية. إن بلدنا لا يصنع ولم يصنع أبدا الدبابات. ومع ذلك فإن ما لدينا الآن من الدبابات بالقياس لعدد السكان يزيد عما لدى أي دولة أوروبية أخرى، وهو أيضا جزء من التركة الصعبة التي ورثناها عن الاتحاد السوفياتي السابق. وعندما اتخذنا قرارنا بالانضمام الى معاهدة القوات التقليدية في أوروبا، كنا ندرك تماما أنه يتعين على بيلاروس أن تزيل عددا من الدبابات يزيد عن عددها في الولايات المتحدة بمقدار ١,٧ ويزيد عن عددها في المملكة المتحدة ١٠ مرات ويزيد عن عددها في فرنسا ٥٠ مرة. وهذا العبء غير المتناسب لم يؤخذ بعين الاعتبار في المعاهدة، لأن جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لم تتح لها الفرصة للمشاركة في إعداد المعاهدة.

غير أن ما في كفة الميزان هو مصير الاتفاق الدولي البالغ الأهمية، والذي عملت بلدان أوروبية كثيرة، من أجل تحقيقه طيلة أكثر من ٢٠ سنة، ولكي لا نفسد كل هذا الجهد ونعيد أوروبا الى الوراء سنين كثيرة، فقد تحملنا على عاتقنا هذا العبء المفرط الذي كلفنا ثمنا باهظا. واليوم تسهم بيلاروس إسهاما هائلا في تعزيز الأمن الدولي والاقليمي بتدميرها الأسلحة في ما كانت أقوى مناطق الدبابات الحربية الموجودة في الاتحاد السوفياتي السابق. ونحن نفعل ذلك بصعوبة بالغة، بسبب المشاكل المصاحبة لفترة الانتقال الحالية. وأشير هنا أن هذا العمل ينتج عنه في أحيان كثيرة عدم تفهم من جانب شعبنا: فنحن نقوم بتدمير دباباتنا، أثناء أزمة الطاقة، في الوقت الذي نفتقر فيه إلى موارد الطاقة اللازمة لتنفيذ حملة زراعة محاصيلنا.

إن الأسلحة شيء لاأخلاقي، وكذلك جباية الأرواح عمل لاأخلاقي. إلا أنه قد تبين أن عملية نزع السلاح ليست أنشودة ريفية: فالعبارة الدارجة التي اشتهرت في مدننا - وهي "المدافع قبل الزبدة" - قد انتهت بصورة غير متوقعة تماما، اذا لم يسفر القضاء على المدافع عن زيادة المخزون من الزبدة.

وتسترشد بيلاروس، في تخفيض أسلحتها التقليدية، بتحقيق مصالح الجميع، ومن حقها أن تتوقع المعاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى للتغلب على المصاعب التي تواجهها.

وبوجه عام، كانت التركة التي ورثناها من الاتحاد السوفياتي السابق تركة ثقيلة: اقتصاد من أكثر الاقتصادات عسكرة، وعدد كبير من المفارز العسكرية. ويكفي القول إنه في بداية ١٩٩٢ كان عدد الجنود

والضباط لكل ألف مدني في أراضينا أكبر بثلاث مرات من معدله في أراضي الاتحاد السوفياتي.

وبرلماننا وحكومتنا، إذ سعيا بإخلاص للحفاظ على حياد بيلاروس، اعتمدا سياسة تستهدف نزع الطابع العسكري عن الاقتصاد الوطني، بما في ذلك تخفيض ٥٠ في المائة من جيشنا على مدى خمس سنوات ووضع مذهب عسكري دفاعي واعتماده.

وجمهورية بيلاروس، التي عاشت طوال القرون فظائع حروب عديدة وفقدت في لهيبها الملايين تلو الملايين من مواطنيها، ستبذل قصارى جهدها حتى تضمن أن نيران المواجهة العسكرية لن تلتهم أراضيها مرة أخرى.

وأتناول بعد ذلك مسألة الصراعات الإثنية.

لقد أصبحت الصدامات العرقية والدينية والطائفية الحادة والدموية جزءا خطيرا من ملامح عالمنا الجديد. وتمثل الأسباب العميقة الجذور واللاعقلانية في الغالب تحديا صعبا بوجه خاص للمجتمع الدولي بأسره، لأنها لا تستجيب لوصفات التسوية البسيطة. وفي بيلاروس تجري التحولات الاجتماعية العميقة في ظل خلفية من التسامح المتبادل الفريد بين مختلف المجموعات الدينية والعرقية والثقافية في مجتمعنا. ولم تلطخ قطرة دم واحدة تراب بيلاروس خلال هذه المرحلة الانتقالية الصعبة. وسوف نمضي في بذل كل ما في وسعنا حتى تستمر بيلاروس التي تقع في قلب القارة الأوروبية نموذجا للتوازن السياسي والإثني والديني.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

وبيلاروس فريدة في روحها الانسانية، التي يمكنها أن تضمن الاستقرار والاصلاح الديمقراطي الذي لا رجعة عنه، ونحن نعرض على مجلس الأمن باخلاص خبرتنا في التعايش بين مختلف المجموعات العرقية والتقاليد العريقة، تقاليد التسامح الوطني والثقافي والديني الذي هو: أحد ملامح بيلاروس.

وإنني على ثقة من أن التسامح يمكن أن يكون مفتاحا هاما لتسوية أي صراع. ونستطيع أن نحرز النجاح اذا ما بذلت الجهود الدولية. إن التسامح بأسمى معانيه مكن من حدوث المصافحة التي تمت مؤخرا، والتي فتحت في نهاية المطاف الطريق الى ما كان يبدو مستحيلا: تسوية مشكلة الشرق الأوسط. والتسامح هو الذي سيقرر النجاح في العملية الجارية في جنوب افريقيا، والافتقار الى التسامح هو الذي يؤخر التوصل الى تسوية لأزمة البوسنة.

وعدم الاستقرار، والاصطدامات الإثنية والدينية، والنزعات الانفصالية العرقية والاقليمية، والنزاعات السياسية الداخلية: وصلت كلها الى مستويات خطيرة في المناطق التي كان يحكمها السوفيات. وفي عدد من الحالات، تحولت الى صراعات عسكرية محلية بل تحولت الى حروب. وإن الاستقرار الداخلي الذي تنعم به بيلاروس وموقعها في المركز - مستضيفة الهيئات المنسقة لرابطة الدول المستقلة - يؤهلانها لإمكانية القيام بدور الوسيط في صناعة السلم لهذه الصراعات.

ونحن، على سبيل المثال، نرغب مخلصين في المساعدة على تسوية مشكلة ناغورني - كاراباخ. وبيلاروس على استعداد للمساعدة على عقد المؤتمر الدولي المعني بناغورني - كاراباخ، تحت رعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، بعقد المؤتمر في عاصمتنا منسك، في الوقت الذي يحدده المشاركون في المؤتمر.

وإننا نعتقد أن الحياد الذي أعلنته بيلاروس رصيد دولي. ويمكننا هذا الهدف الدستوري من اعتماد نهج أوسع نطاقا، غير منحاز لتحديد مواقفنا بشأن مختلف القضايا. ونحن نفعل ذلك مع إيلاء الاعتبار اللازم لحقائق عالمنا المعاصر ومكاننا فيه. ونحن نسعى لمواصلة سياستنا على نحو يمكننا من إرساء الأساس لبيلاروس المزدهرة المحايدة. وأود أن أقول هنا تحديدا إننا ننتقل الى تطوير وتنفيذ مبادئ الديمقراطية.

وقد وصل برلمان بيلاروس الى المراحل النهائية من النظر في دستورنا الجديد، الذي سيوطد أركان عملية إشاعة الديمقراطية في بلادنا، وهي عملية لا يمكن الرجوع عنها. إننا نقيم هيكلا سياسيا جديدا: أحزاب سياسية جديدة، وحركات وطنية واجتماعية وسياسية، ومئات المنظمات المدنية التي سجلت رسميا وبدأت نشاطاتها السياسية.

ومن بين هذه المنظمات رابطة حماية حقوق الانسان. فوضع حقوق الانسان المتطور في بيلاروس قد ارتقى الى المعايير الدولية. وقد صدقنا في عام ١٩٩١ على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واعترفنا باختصاص لجنة حقوق الانسان بموجب المادة ٤١ من العهد.

وتثني بيلاروس على نتائج المؤتمر العالمي الثاني

المعني بحقوق الانسان الذي عقد في فيينا هذا العام. وقد كرر المؤتمر على وجه الخصوص التأكيد على التزامات الدول بالضمان الكامل والفعال لكل حقوق الانسان وحرياته الأساسية، دون أي تمييز مهما كان ضد الأشخاص المنتمين الى الأقليات القومية. ونحن نعلق أهمية كبيرة على هذا الحكم.

وقد هيأت بيلاروس ولا تزال تهيئ كل الظروف الضرورية لتمكين الأقليات القومية التي تعيش على أرضها من أن تتمتع بحقوق الانسان على نحو كامل. غير أننا أبعد ما نكون في الوقت نفسه عن أن نشعر بعدم الاكتراث حيال معاملة أبناء بيلاروس الذين يعيشون خارج أراضينا الوطنية. وسنواصل في المستقبل المتابعة عن كثب لحالة أكثر من مليوني مواطن من أبناء بيلاروس يعيشون في بلدان مختلفة من العالم.

إن الاصلاحات الاقتصادية آخذة في الترسخ في جمهوريتنا. وأدى التحرك التدريجي صوب اقتصاد السوق الى زيادة مستوى انفتاح الاقتصاد والى تحديد احتكار الدولة في عدد من مجالات الحياة. واتخذت خطوات ملموسة صوب إنشاء قطاع خاص. إن قانون الملكية الخاصة للأراضي، الذي له أهمية أساسية في هذا الصدد، دخل حيز النفاذ منذ ١ أيلول/سبتمبر. وأدى اعتماد القوانين التشريعية - مثل قوانين الملكية، والعمل في مجال المشاريع، والاستثمارات الأجنبية - الى تهيئة الأساس اللازم لزيادة تطوير علاقات السوق. وبيلاروس الآن على عتبة مرحلة أوسع من عملية خصخصتها.

وتهتم بيلاروس - شأنها شأن غيرها من دول هذه المنطقة - اهتماما أساسيا بتعزيز وتطوير التعاون المتعدد الأطراف في الميدان الاقتصادي ونحن نعتقد أن هناك أشكالا من التمييز والتقييد فيما يتعلق بدول أوروبا الشرقية والوسطى، كان ينبغي أن تصبح من تركات الماضي مع الحرب الباردة. وأي تأخير في هذا الصدد سيكون مناقضا للواقع السياسي والاقتصادي للعالم.

وتسعى بيلاروس الى رفع الحواجز والقيود في ميدان التجارة، وقد اتخذت قرارا ببدء المفاوضات حول انضمامها الى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. كما نأمل في أن تستكمل جولة أوروغواي بنجاح في المستقبل القريب.

إن التكامل على مستوى جديد من النشاط الاقتصادي في إطار كمنولث الدول المستقلة ملح على وجه خاص بالنسبة لنا. وكانت بيلاروس من الدول الرئيسية التي اتخذت زمام المبادرة لإنشاء اتحاد اقتصادي في إطار كمنولث الدول المستقلة ولإبرام اتفاق ملائم في هذا الصدد. ومن دواعي السرور البالغ لي أن أعلن أنه تم في الآونة الأخيرة التوقيع على اتفاق لإنشاء اتحاد اقتصادي في اجتماع لمجلس رؤساء دول هذه المجموعة عقد في موسكو تحت رئاسة السيد شوشكيفيتش.

ويفتح هذا الاتفاق آفاقا مؤاتية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لكمنولث الدول المستقلة وللتغلب التدريجي على أكثر مشاكل هذه المرحلة الانتقالية حدة. وإنني على اقتناع بأن الاتفاقات التي تم التوصل اليها في موسكو ستمثل تحولا صوب علاقات جديدة تماما، وأعني بذلك علاقات السوق، وستؤدي حتما الى القيام على ذلك الأساس بتكوين الكمنولث الأوروبي الشرقي، وهو مجموعة اقتصادية وسياسية طبيعية، ذات نمط سوقي، وتصبح في نفس الوقت بشكل تدريجي، ولكنه مستمر ودؤوب، مندمجة في الهياكل الاقتصادية الأوروبية والعالمية.

إن هذه الآفاق الجديدة تشجعنا أيضا لأنها، كما آمل، ستساعد بيلاروس في المستقبل القريب في تعزيز قدرتها الحقيقية على الدفع وعلى أن تسوى الى حد كبير مشكلة التزاماتنا المالية للأمم المتحدة.

ونحن ندرك تمام الادراك حدة الحالة المالية للمنظمة. ولهذا، وبالرغم عن حالتنا الاقتصادية والمالية بالغة الصعوبة، قد قدمت حكومة بيلاروس مؤخرا إسهاما قدره ٣,٥ ملايين دولار لميزانية المنظمة. وبذلك تكون قد سوت في الواقع متأخراتها بالكامل. وأود أن أؤكد لأعضاء الأمم المتحدة أننا سنواصل القيام تلك ما نستطيع القيام به في إطار مواردنا المحدودة للغاية. بيد أنه يجب على الأمم المتحدة ذاتها أن تتخذ خطوات، من خلال جهازها الرئيسي وهو الجمعية العامة، من أجل جعل التزامات بيلاروس المالية متسقة تمام الاتساق مع قدرتنا الحقيقية على الدفع. وتستلزم حقائق الواقع الجديد على وجه الخصوص اتخاذ قرار دون المزيد من الارجاء بنقل بلدنا من المجموعة باء الى المجموعة جيم في مخطط تقسيم الحصص لنفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ذكرت في بداية كلمتي الآمال الكبار التي تعلقها بيلاروس على أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل. ومع ذلك فإن هناك مجالا خاصا جدا بالنسبة لنا تكون فيه مساعدة الأمم المتحدة ذات أهمية حيوية، ألا وهو مجال البيئة "وجرحنا الأبدي الذي لا يلتئم"، ألا وهو كارثة

تشرنوبل النووية الرهيبة للغاية.

ومع النمو المنتشر للسرطان، لا سيما فيما بين الأطفال شعرنا في الآونة الأخيرة بقلق بالغ من جراء الضغط الاجتماعي والنفسي الذي يتعرض له شعبنا. وانخفض معدل المواليد انخفاضا مذهلا، وزاد عدد المصابين بأمراض عقلية زيادة سريعة. ويشعر الناس بقلق بالغ على صحتهم وصحة أطفالهم. وقد أثر ذلك أيضا على إيقاع تحول جمهوريتنا الى الواقع الاقتصادي والاجتماعي الجديد. ونحن ندعو الأمم المتحدة أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع لجنة الجماعات الأوروبية، بمواصلة جهودها للتعمق في دراسة عواقب كارثة تشرنوبل والتغلب عليها. ويحدونا الأمل في أن توضع في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة وأمانتها العامة الآليات البرنامجية والمؤسسية الضرورية للاستمرار في الأنشطة المتصلة بكارثة تشرنوبل بما يخدم مصالح المجتمع الدولي بأسره، مع مراعاة الأهمية الكبيرة للدروس المستقاة من كارثة تشرنوبل وطابعها الفريد.

إن الأنشطة التي يقوم بها السيد يان إلياسون منسق الأمم المتحدة الجديد المعني بكارثة تشرنوبل، الذي نقدر بداية عمله حق التقدير، تبعث على الأمل في أن إمكانيات الأمم المتحدة ستستخدم على نحو نشط حتى تؤدي الى نتائج عملية ملموسة.

وفي حقبة ما بعد تشرنوبل، نحن بحاجة الى دعم نفسي ومعنوي، والى مجرد الرحمة في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بكلمات الكاتب الروسي العظيم فيودور ديستوفسكي، الذي يرتبط ببيلاروس عن طريق المولد. لقد أعلن ذات مرة أن جمال ونُبل العلاقات الانسانية من شأنهما أن ينقذا العالم. وأضيف الى الجمال والنبل الرحمة لأن هذه الصفات في الحقيقة لا انفصام بينها نظرا لأن الجمال يكون نبيلا دائما بينما الرحمة والنبل يكونان دوما جميلين.

إن بيلاروس، التي عاشت كابوس ما بعد تشرنوبل، وعاشت عبر قرون كابوس العديد من الغارات والغزوات والحروب والفقر والشدة، لتتفهم معاناة وألم شعوب البلدان النامية أكثر من أي بلد آخر. فالفقر والأمراض ووفيات الأطفال في الكثير من بقاع العالم لا يمكن أن يقف أمامها دون اكتراث ذوو النوايا الطيبة. والواقع أنه من غير الأخلاقي ألا نلاحظ ذلك. وإني لعلى اقتناع بأن النظام العالمي الجديد سيستلزم توزيعا أكثر إنصافا لثروة العالم وسيتسم بتقديم المساعدة الى الذين فرض عليهم الفقر والجمود والتخلف القابل للتنبؤ طيلة عقود عديدة دون أي مبرر، والذين اضطروا الى أن يرضوا بالفتات المتبقي من الثروة التي أنتجوها ولكن يعاد توزيعها بعد ذلك ليس لصالحهم.

ويسعى بلدنا، باعتباره من الأعضاء الأصليين في لجنة التنمية المستدامة، الى الإسهام في عملها بطريقة تعبر عن المصالح الاقتصادية والايكولوجية لكل مجموعات الدول بشكل متوازن. ونحن نؤيد الجهود الرامية الى وضع اتفاقية دولية تعنى بالتصحر؛ والبحث عن حل لمشاكل الدول النامية الجزرية الصغيرة؛ والبحث عن موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية.

وإذ تدرك بيلاروس، في ظل ظروف حقائق مرحلة ما بعد تشرنوبل، أهمية المشكلات البيئية في التوصل الى حل، فإنها تؤيد بنشاط تنفيذ مقررات وتوصيات أول مؤتمر قمة في التاريخ يعقد لصالح "الأرض". وقد صدق برلمان جمهورية بيلاروس بالفعل على اتفاقية التنوع البيولوجي ويدرس الآن موضوع الانضمام الى اتفاقية تغير المناخ. إننا نؤيد دراسة المشكلات البيئية، على سبيل الأولوية، في سياق التعاون الدولي، وتؤيد جمهورية بيلاروس فكرة تحويل لجنة التنمية المستدامة في المستقبل القريب الى مجلس الأمم المتحدة للأمن البيئي. ونحن على استعداد للإسهام في وضع هيكل هذا المجلس وولايته.

تنتقل الأمم المتحدة من العهد القديم الى العهد الجديد محملة بتركة ثقيلة. لقد أصبحت بعض أجزائها بالفعل بالية ولم تعد تهم سوى الباحثين في التاريخ، بينما تتضمن أجزاء أخرى بذور ذلك الدور الجديد الذي ستؤديه الأمم المتحدة في هذا العالم الذي يتطور بسرعة، والذي تكلمت عنه بالفعل، وأشير على سبيل المثال الى التجربة الايجابية ذات التوجه المستقبلي لعمليتي صيانة السلم الواسعة النطاق في ناميبيا وكمبوديا. وفي الوقت الذي نقف فيه على عتبة الألف سنة الثالثة لا يمكن لأحد أن يتخيل جميع تفاصيل الصورة العامة لعالم المستقبل. بيد أن الآفاق الممتدة أمامنا هي الأكثر أهمية وهي واضحة تماما. فمن دور منظم وقف إطلاق النار الى دور ضامن السلم، ومن دور ضامن السلم الى دور المشارك في تنظيم الحياة في المجتمع الدولي، محكم ذكي مسؤول يعترف الجميع دون شك بارادته السياسية: هذه هي الطريقة التي نرى بها الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في القرن المقبل. وإذ تواجه بيلاروس تحديات العصر، تستعد للعمل على نحو مشترك مع الدول الصديقة الأخرى، وفي إطار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، اذا رأت الجمعية

العامة ذلك.

السيد بوس (لكسمبورغ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أقدم تهانيي المخلصة الى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين بمناسبة انتخابه، لقد تولى هذا المنصب بالدعم الاجماعي نظرا لصفاته الممتازة؛ وانتخابه تشريف لبلده غيانا.

إن السيد بطرس بطرس غالي أميننا العام يستحق أيضا شكرنا وتقديرنا القلبيين على الجهود الدائمة المصممة التي يبذلها لتنفيذ مقررات منظمتنا ولإعمال مبادئ الميثاق.

لقد زاد تعزيز العالمية الواسعة جدا فعلا للأمم المتحدة - وأرحب بذلك - بقبول ستة بلدان جديدة وهي الجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية واريتريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وموناكو وأندورا.

بالأمس أعرب السيد ويلي كلاس وزير الشؤون الخارجية لبلجيكا عن وجهات نظر المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء. ولذلك سيكون في مقدوري في هذا البيان أن أركز على بعض المسائل التي تهم حكومة بلادي بشكل خاص.

قبل ثلاث سنوات رحبنا من فوق هذه المنصة بنهاية المواجهة بين الشرق والغرب، وبما يلازم ذلك من انتهاء التهديد بإبادة نووية. وفي جميع أرجاء العالم تحرز الديمقراطية واحترام حكم القانون تقدما بطريقة مشجعة جدا ولكن نظرا للتطورات التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، يبدو أنه ينبغي لنا أن نقلل حماسنا بطريقة ما.

إن التغيرات التي حدثت في توازن القوى بين الدول التي كانت تسيطر على النظام القديم سمحت بتطور النزعتين القومية والاقليمية. وقد أدى هذا في بعض الحالات الى زعزعة الاستقرار في مناطق بأكملها في أعقاب منافسات بين الجيران، وتوترات إثنية وتعصب ديني.

إن النزعة القومية بطبيعة الحال ليست في حد ذتها شرا. إنها من بعض الوجوه مظهر منطقي لشعور الافتخار والثقة بالنفس اللذين يمكن في نهاية المطاف أن يعبرا عن نفسيهما بعد سنوات طويلة من القمع كبتت خلالها بالقوة حرية الكلمة.

ولكن عندما يتحول التعبير المشروع عن هذا الفخر الذي استعاده شعب ما الى عداء صارخ ضد كل شيء مختلف عندئذ تحمل القومية في ذاتها بذور الخطر الشديد.

إن القومية المتطرفة تمكن رؤيتها الآن في أماكن كثيرة، سواء في أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا أو في يوغوسلافيا سابقا، حيث تتجلى في أشد الصور تعصبا وتؤدي الى تفجر العنف والعدوان المسلح والأعمال الإرهابية ومعاناة المواطنين المدنيين التي لا توصف.

إن الصراعات الإثنية تنتشر في جميع مناطق العالم. في أوروبا الغربية ذاتها يمكن أن ترى هذه الصراعات من انبعاث الأحداث العنصرية وكراهية الأجانب.

إن القومية المتطرفة تشكل تهديدا للنظام الدولي باعتبارها تحديا لسيادة القانون ولاحترام حقوق الانسان.

إن وضع استراتيجية واضحة ومتسقة ضروري للرد على هذا التحدي.

أولا، ينبغي تجديد التعليم فيما يتعلق بالتسامح؛ وثانيا يجب ضمان الحماية القانونية للأقليات.

إن المبادئ والأحكام التي وضعها مجلس أوروبا ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في هذا المجال قد تقدم بعض الحلول. وينبغي وضع صكوك جديدة، في قمة مجلس أوروبا الذي سيعقد في الأسبوع القادم. إن خطة تحقيق الاستقرار في أوروبا جزء من هذا النهج نفسه.

ثالثا، يجب - وذلك هو أهم إجراء ينبغي القيام به - أن نفعل كل ما في وسعنا على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية لتعزيز إشاعة الديمقراطية والنهوض بحماية حقوق الانسان.

وعلى أساس هذه المبادئ التي تركز على حرية الشعوب في التعبير وعلى تنمية الهياكل الديمقراطية اقترحت الأمم المتحدة حلولا واتفاقات لحسم الصراعات التي تُعرض عليها بأعداد دائمة التزايد.

وتعرب حكومة لكسمبورغ عن ارتياحها العميق لإبرام اتفاق الاعتراف المتبادل والاتفاق على الحكم

الذاتي في الأراضي المحتلة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

نود أن نشيد بالذين صاغوا هذه الاتفاقات، وبصفة خاصة رئيس الوزراء رابين ووزير خارجيته بيريس والرئيس عرفات. لقد قدموا للعالم درسا في الشجاعة ووضوح الرؤية وكذلك في الواقعية السياسية.

إن التطورات التي نشهدها ذات مغزى تاريخي يضاهي مغزى انهيار حائط برلين. إنها تغير تغييرا أساسيا الحقائق في الشرق الأوسط؛ وأطلقت عملية المصالحة لوضع نهاية لحالة متفجرة ظالمة من المتعذر الدفاع عنها.

ففي منطقة خربتها ما تزيد عن ٤٠ سنة من الحرب والعنف والكراهية يجرى الآن فتح نافذة على مستقبل أكثر سلما وديمقراطية. إن الدينامية الموجودة التي لا تزال هشة يجب تعزيزها دون إبطاء.

ويمكن أن يتحقق ذلك أولا بإبرام اتفاقات سلم بين اسرائيل والدول المجاورة لها: لبنان والأردن وسوريا. وتشجع حكومة لكسمبرغ القادة المعنيين على التغلب على العقبات الأخيرة وإفساح المجال أمام تطبيع علاقاتهم مع اسرائيل.

ويجب أن يعمل الإسرائيليون والفلسطينيون بعد ذلك معا وبنية حسنة، وبتضامن من المجتمعين الدولي والإقليمي، للتنفيذ الناجح للاتفاق على الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة الذي يمثل الخطوة الأولى صوب تسوية شاملة. والمساهمة الأولى بالموارد، وهي المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء، على استعداد لزيادة تعاونها لصالح السكان الذين يجب مد يد المساعدة إليهم للتغلب على الفقر ولبناء مستقبل أكثر كرامة وأكثر رخاء. وستشارك حكومتنا على الوجه الكامل في هذا الجهد.

وبفضل الأمم المتحدة أعيد السلم إلى ناميبيا ونيكاراغوا قبل ثلاث سنوات.

واليوم، إن الجهد الذي بذل في كمبوديا تحت قيادة الأمم المتحدة، مكن شعبا له ثقافة عريقة أذلته عقود من القمع الدموي والإحتلال الأجنبي، من أن يشارك على نطاق جماهيري في انتخابات حرة ونزيهة. وبتوطيد دولة القانون والمصالحة الوطنية سيتمكن البلد من إعادة بناء نفسه.

وفي هايتي، أدت سياسة صارمة، سياسة التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية إلى اتفاق ينص على إعادة الديمقراطية.

وفي السلفادور كان لمساعدة الأمم المتحدة دور حاسم في انهاء الحرب الأهلية، وفي البدء من جديد في بناء مجتمع مدني، وفي عملية المصالحة الوطنية. وستجرى في العام المقبل انتخابات حرة سيكون في مقدور كل السلفادوريين من المشاركة فيها.

بيد أن تدخل الأمم المتحدة في الصومال قد أوضح حدود التدخل المسلح في حرب أهلية قبائلية في غياب اتفاق سياسي ووقف إطلاق النار. ومع ذلك، إن الصعوبات في موغاديشو ينبغي ألا تنسينا أن الأمم المتحدة أسهمت إسهاما أساسيا في مكافحة المجاعة.

وفي جنوب افريقيا يحرز مزيد من التقدم صوب القضاء التام على الفصل العنصري. وأرحب بالاتفاق على إقامة هيئة انتقالية لوضع دستور مؤقت وللإعداد لانتخابات حرة في نيسان/ابريل ١٩٩٤. ولن يجعل من الممكن ايقاف العنف المهلك الذي ما زال يفضي إلى القتل ويعرض عملية المصالحة للخطر إلا التصميم المتشاطر والتعاون الوثيق بين جميع الأطراف.

ولقد أحرز تقدم كبير أيضا صوب إعادة الديمقراطية وصوب المصالحة الوطنية في بلدان أخرى في أمريكا الوسطى وفي افريقيا.

وهذه الإنجازات، رغم شوائبها، تشجعنا وتوضح الدور الذي يمكن لمنظمتنا أن تلعبه في صون السلم وتوطيد النظم الديمقراطية.

والحالة في يوغوسلافيا سابقا لا تزال مثيرة للجزع البالغ. نشاهد كل يوم على شاشة التليفزيون الأعمال الوحشية المقترنة "بالتطهير الإثني" وقطع الأوصال الملطخ بالدماء للبوسنة والهرسك - وهو بلد كان يوما ما مثالا للتعايش الإثني والديني.

ونسلم بأن الاتفاق الذي لم يوضع بعد في صيغته النهائية بين الأطراف الثلاثة في البوسنة معقد وليس كاملا ولكن له ميزة إفساح المجال أمام إنهاء الإرهاب والعنف. ويوفر ترتيبا شاملا للخروج من الأزمة. ونجاحه غير الأكيد يفترض مسبقا وجود رغبة حقيقية من جانب الأطراف الثلاثة في التوصل إلى اتفاق وفي تنفيذ مايتم التوقيع عليه والتقيد به. وإن المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء وبمساعدة، حسب الاقتضاء، من اتحاد أوروبا الغربية، لعلى استعداد للإسهام في تنفيذ الاتفاق،

بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. ويمكن رفع الجزاءات بعد تنفيذ القرارات المختلفة لمجلس الأمن بشأن يوغوسلافيا سابقا وبعد التوصل إلى حل مرض لمشكلة الأقليات.

وبصفة عامة وصلت أنشطة المنظمة في مجال حفظ السلام إلى مستوى لم يسبق له مثيل. ويوجد حوالي ٠٠٠ ٨٠ من القبعات الزرقاء العسكرية والمدنية في الميدان في عدد لا مثيل له من البعثات الإنسانية وعمليات حفظ السلام. وأشيد بكل الذين يخدمون قضية السلم ولا سيما الذين فقدوا حياتهم خلال هذه الأعمال. ويقع علينا واجب كفالة المزيد من الأمن للأفراد.

ولكسمبرغ، التي برزت هي ذاتها إلى الوجود بوصفها دولة حديثة في إطار معاهدة دولية ضمنتها الدول العظمى في ذاك الوقت، حساسة على وجه الخصوص للحاجة إلى الأمن وضرورة حفظ السلم. وقد أسهمت بالتالي على نحو فعال في تحقيقهما إذ أرسلت الأفراد العسكريين للعمل في عمليات حفظ السلام وأسهمت بمساهمات مالية مناسبة فيها. وتنوي حكومتي مواصلة التعاون في المستقبل.

وتؤيد لكسمبرغ تأييدا قويا أيضا الجهود الرامية إلى تكثيف أنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية. ويجب زيادة هذه الجهود. ويمكن لتدابير مثل أيفاد بعثات لتقصي الحقائق، واستخدام نظم للإنذار السريع، وإنشاء فريق للانتشار السريع، وتعزيز الأدوار التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية أن تكون بالغة الفائدة في منع نشوب الصراع. وبمجرد اندلاع صراع ما يتطلب تدخلا أكبر تكلفة لكفالة استعادة السلم.

ويزداد التعاون في مجالات جديدة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي سيطلب إليها بصورة متزايدة الاضطلاع بوظائف حفظ السلام على مستواها، أو دعم أنشطة الأمم المتحدة واستكمالها في مجال الأمن الجماعي. واتحاد أوروبا الغربية الذي يترأسه في الوقت الراهن بلدي، هو بصدد تحديد دوره في عمليات حفظ السلام. وتفعل نفس الشيء منظمة معاهدة شمال الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وحفظ السلم وتشجيع الديمقراطية وحكم القانون تتماشى وحماية حقوق الإنسان.

وعلى مدى السنين، نجحت منظمتنا في تطوير حقوق الإنسان وتدوينها تدريجيا. ولكن هذا لا يكفي، يجب أيضا أن نضمن المزيد من الاحترام لهذه الحقوق. وتوضح التقارير السنوية للمنظمات العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أننا لم نحقق بعد هذا الهدف.

ويسرنا أن مؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان أتاح الفرصة لتحقيق تقدم. فقد تأكد الطابع العالمي لحقوق الإنسان تأكدا واضحا. وعرضت اقتراحات محددة لكفالة زيادة المعرفة بحقوق الإنسان وتوطيدها واحترامها. وعلى الجمعية العامة الآن أن توافق على هذه الاقتراحات، بما في ذلك الاقتراح بإنشاء مفوضية سامية لحقوق الإنسان.

وهناك صلة غير قابلة للفصم بين احترام حقوق الإنسان والنهوض بالديمقراطية. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة اتخذت هذه الصلة شكلا محددا في الأنشطة المتنامية للمنظمة في مجال المساعدة التقنية والإشراف الدولي على العمليات الانتخابية. وإنني أؤيد اقتراحات امينا العام بتوسيع نطاق هذه الأنشطة الداعمة لتشمل وجود صحافة حرة وأحزاب سياسية وهيئة قضائية مستقلة.

وفي هذا السياق، أرحب بقرار الرئيس يلتسين بتنظيم إجراء انتخابات حرة لكفالة الشرعية الديمقراطية لكل هيئات دولة روسيا.

ويجب أن تزيد أيضا الأمم المتحدة أنشطتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيتطلب ذلك أيضا الاستمرار بشجاعة في إصلاح بنيتها وطرق عملها.

ولن نتمكن من تحقيق سلام دائم ما دامت الشعوب تعاني من الفقر المدقع والمجاعات وما دامت تفقد الأمل في التقدم صوب تحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة. إن التعاون والتجارة محوران لسياسة واحدة يتحتم انتهاجها. لقد ضاعفت حكومة بلدي في الأعوام القليلة الأخيرة المساعدة التي تخصصها للتنمية والتعاون. ونحن نؤيد الإبرام العاجل لاتفاق متوازن في مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. ويمكن لهذا الاتفاق أن يقدم حافزا جديدا للتجارة والتعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي.

وبعد مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية يجب على لجنة التنمية المستدامة أن تصر على ضمان متابعة

الالتزامات التي اتخذت فيه.

لقد نما عدد سكان العالم بما يزيد على الضعف خلال الأربعين سنة الماضية. وسيتضاعف هذا العدد مرة أخرى خلال الثلاثين سنة القادمة وفقا للتقديرات. ويجب على المجتمع الدولي أن يجري تحليلا دقيقا للعواقب التي تنجم عن هذا المستوى من النمو، مثل مشاكل اللاجئين والتركز الحضري، والقيود الهائلة في مجالات التغذية والإسكان والصحة والتعليم. ولهذا تبرز أهمية المؤتمر المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة عام ١٩٩٤.

وليس من المستغرب أن تتزايد أهمية المشاكل الاجتماعية في الوقت الذي تواجه فيه اقتصادات كثيرة عمليات تكييف صعبة وتقوم فيه اقتصادات أخرى بالانتقال الحساس من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وبالاضافة إلى ذلك، تؤكد كل التقارير التي نشرت مؤخرا أن هناك زيادة تثير القلق في الهوة بين أغنى قطاعات السكان وأفقرها داخل البلدان وبينها.

إن القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية التي ستعقد عام ١٩٩٥ تتيح للمجتمع الدولي، إذا حظيت بإعداد كاف، فرصة لوضع استراتيجية لمكافحة الفقر والتأكد من التوزيع الأفضل للثروات.

لقد أصدر الأمين العام قبل أكثر من عام تقريره "خطة للسلام" الذي كان القصد منه تدعيم طاقات المنظمة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصيانة السلام واستعادته. ويجرى بالفعل تطبيق بعض المقترحات الواردة به، إلا أن بعضها لا يزال معلقا. ونأمل في أن يؤدي الاستعراض الحالي للخطة إلى نتائج ملموسة يمكنها أن توفي باحتياجات المنظمة.

وإصلاح مجلس الأمن مسألة حساسة تمس لب التعاون الدولي فيما بعد الحرب. إن المجلس يعمل منذ خمسين عاما، وقد آن الأوان لطرح هذه المسألة للمناقشة بصراحة وعمق. ويمكن للذكرى السنوية الخمسين للمنظمة عام ١٩٩٥ أن تتيح فرصة طيبة للاضطلاع بتلك المهمة.

والأزمة الثانية التي تواجهها الأمم المتحدة هي العجز المزمن في الميزانية. ويجرى التأكيد على هذا الأمر في كل البيانات التي يدلى بها هنا. وبصراحة تكاد الأمم المتحدة تعجز عن الوفاء بديونها. ومما يثير الدهشة أن الميزانية السنوية للمنظمة تقارب ميزانية مدينة متوسطة الحجم.

إن الالتزام القانوني الذي يلزم كل الدول الأعضاء يجعل من المتعين عليها أن تتولى دفع مساهماتها المالية بالكامل وفي الوقت المناسب. إن مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل تعتمدان على ذلك.

وختاما، أود أن أتوجه إلى قارتنا القديمة أوروبا.

يحاول أعضاء المجموعة الأوروبية، في بنائهم للاتحاد الأوروبي، أن يغتنموا فرصة لم يسبق لها مثيل للقارة برمتها، وهي تحقيق أوروبا موحدة حقا، أوروبا التي تضم بلدانا شن في أحيان كثيرة بعضها حروبا على بعض في الماضي.

ودون إنكار للصعوبات الحالية، أعتقد أن عملية التكامل التي تضطلع بها المجموعة الأوروبية يمكن أن تكون مصدر إلهام لمبادرات للتكامل الإقليمي في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية.

لقد جرى التفكير في التوحيد الأوروبي وتنفيذه على أساس مبادئ لا تزال صالحة كل الصلاحية، وهي المصالحة بين شعوب كانت في حالة عداء في الأمس القريب؛ والتعاون السياسي والاقتصادي والتجاري والثقافي واسع النطاق؛ وبناء نموذج اجتماعي على أساس الديمقراطية التعددية واقتصاد السوق والتضامن. وهذا النموذج يكفل العدالة والتماسك الاجتماعي، حتى وإن لم نتمكن على الإطلاق من أن نصل به إلى حد الكمال وكان لزاما علينا أن نعدله بصفة مستمرة.

وعلى أساس هذه القيم المشتركة يمكن لكل شعوب أوروبا أن تبني مستقبلها معا لأول مرة في تاريخها. وأرى أننا، على الصعيد العالمي أيضا، وبفضل العمل الدولي المتضافر، سنكون في موقع أفضل نتغلب منه على العقبات التي تواجه السلم وننشئ نظاما عالميا تسوده ديمقراطية أصدق وتسامح أكبر وعدالة أكثر ونظام اجتماعي أفضل، وبإيجاز نظام عالمي يتفق وروح ميثاق الأمم المتحدة.

السيد هان (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو أن أقدم التهانئ إلى السفير انسانالي ممثل غيانا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وأود أن أثني أيضا على العمل الممتاز الذي اضطلع به سعادة السفير ستويان غانيف ممثل بلغاريا خلال رئاسته للجمعية العامة في دورتها السابقة.

وأشيد أيضا بالسيد بطرس بطرس غالي، الأمين

العام، على تفانيه في سبيل قضية الأمم المتحدة واصلاحها في هذا المنعطف الهام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن ترحيبي الأحر بالدول الأعضاء الجديدة - اريتريا واندورا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا وموناكو. ويتمنى وفد بلدي لها كل النجاح ويتطلع إلى العمل معها في جميع المجالات.

إننا نعيش في عصر تحول تاريخي. وتؤكد ذلك التغيرات المثيرة في الحالة الدولية منذ الدورة السابقة. بتشكل نظام عالمي جديد يختلف اختلافا أساسيا عن النظام القديم. ونشهد اتجاها نحو السلم والتعاون والتكافل، فبدلا من الصراع والمواجهة والتعصب الأيديولوجي. وأقوى شهادة في هذا الصدد ظهرت في اتفاق السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي وقع في واشنطن في هذا الشهر.

واليوم، نجد أنفسنا في بيئة دولية كانت مجرد رؤية للآباء المؤسسين للأمم المتحدة. وأود أن أقتبس من ملاحظات السيد أوسوالدو آرانها، وهو دبلوماسي بارز من البرازيل، كان رئيسا للجمعية العامة عام ١٩٤٧. قال:

"إن كل فكرة القوة هي اليوم بالية وسلبية. فالنظام القديم، القائم على أساس القوة السياسية، يحاول البقاء، ولكن لم يعد يوجد مجال للسيطرة عن طريق القوة. إن الأمم المتحدة تمثل النظام الجديد الذي يرتكز على الاتفاق السلمي وعلى التفاهم وعلى المناقشة الحرة ... وعلى المسؤولية المشتركة المتساوية للشعوب". (السجلات الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية، الجلسات العامة، الجلسة ١٢٨، ص ١٤٤٢ من النسخة الانكليزية).

وبعد مضي خمسة وأربعين عاما على الإدلاء بهذه العبارات، نقف أخيرا عند نهاية عهد وعلى عتبة عهد جديد. وقد تكون هذه هي الفرصة الثانية، ولربما الأخيرة، لأن تضطلع بالمهمة المعلنة للأمم المتحدة منذ إنشائها.

من المؤكد أن نهاية الحرب الباردة لا تعني نهاية جميع المشاكل. فالعالم يشعر بالقلق إزاء استمرار الصراعات الإثنية والدينية وحتى تدهورها. ونواجه انتشار أسلحة التدمير الشامل. وحماية البيئة أصبحت تحديا رئيسيا آخر يواجه عالم اليوم. ولا يمكن أن نعتبر التنمية تحصيلا حاصلا. فهذه قضايا أساسية تتطلب الجهود الجماعية من جميع أعضاء المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص.

لقد دخلنا عصرا من التنوع وعدم اليقين، ولكن ينبغي إلا يثبط هذا الواقع الجديد همتنا. قد لا نكون معتادين على العيش في عالم تعددي، ولكن ينبغي ألا نخاف من ذلك. إن الأمم تختلف فيما تريد أن تحققه وفي الكيفية التي تريد بها تحقيقه. وهذه الأهداف المتنوعة، بينما تشكل مصدرا ممكنا للصراع، ينبغي أيضا أن تكون أساسا للتكامل والتعاون فيما بين الأمم.

يقول البعض إن عالم القطبين يستبدل بالعالم المتعدد الأقطاب. ولكن ربما تكون التعددية، بدلا عن "تعدد الأقطاب" مصطلحا أكثر دقة لوصف النظام العالمي البازغ. يفترض عالم متعدد الأقطاب وجود سياسة طبيعية قائمة على الصراع والتوازن بين القوى. والعالم التعددي، من ناحية أخرى، يقبل التنوع ويشجع على التعاون. وبالتالي يمكن للعالم أن يصبح أكثر ديمقراطية وانسجاما مما كان عليه في التاريخ.

أحد التغيرات الجديرة بالذكر في أعقاب الحرب الباردة تعزيز الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال السلم والأمن. وأن تقرير "خطة للسلام" الذي قدمه الأمين العام بطرس غالي في العام الماضي يوفر أساسا متينا لتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

للدبلوماسية الوقائية، بوجه خاص، بالغ الأهمية، بالنظر إلى التكاليف البشرية والمادية الباهظة التي تسببها الصراعات عند اندلاعها. وسيواصل وفدي مشاركته في الجهود الرامية إلى ترجمة مبادرات، مثل "الدبلوماسية الوقائية" و "بناء السلم بعد انتهاء الصراع"، إلى واقع ملموس.

وكما يبين استمرار المآسي في البوسنة وفي الصومال، إن الصراعات التي تشعل وقودها الاختلافات الإثنية والدينية، والفقر والفوضى الداخلية تصبح تهديدا جديدا وكبيرا للأمن الدولي. واستجابة للمطالبات المتزايدة، تنشط ١٧ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في أجزاء مختلفة من العالم.

بيد أن حفظ السلم التقليدي لم يعد استجابة كافية للصراعات الحالية. نجد أن نطاق هذه العمليات يتسع، متراوحا بين الإشراف على وقف إطلاق النار وبناء الأمة. وعلاوة على ذلك، إن الوزع الحسن التوقيت

لقوات حفظ السلم حتمي لتهدئة الصراع في مرحلة مبكرة.

ولهذا السبب نعتقد أن الآلية المقترحة لقوات الأمم المتحدة المستعدة للعمل طريقة صحيحة لتعزيز دور المنظمة في مجابهة تحديات السلم. إن توفير القوات المستعدة للعمل سيمكن الأمم المتحدة من تهيئة استجابة سريعة وفعالة للصراعات.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على دعم حكومتي لعملية الأمم المتحدة في الصومال. فلقد أرسلنا كتيبة هندسية في حزيران/يونيه، ونحث جميع الفئات المعنية في الصومال على التعاون التام مع الأمم المتحدة. وبالنظر الى السابقة الناجحة التي أرسلتها سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أثق بأن السلطة ستتمكن أيضا من تنفيذ مهمتها في حفظ السلم.

ولكن من مصادر القلق الشديد أن عدد الإصابات في صفوف قوات الأمم المتحدة في الصومال يزداد زيادة حادة. من اللازم وضع ترتيبات فعالة لتعزيز سلامة وأمن المشاركين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم هناك وفي كل مكان.

وفي مجال السلم والأمن، ثمة مهمة حاسمة أخرى هي منع انتشار أسلحة التدمير الشامل، النووية منها والبيوكيميائية على حد سواء.

تؤيد الجمهورية الكورية تأييدا قويا الجهود الرامية إلى وقف انتشار الأسلحة النووية فيما يتجاوز عام ١٩٩٥ عن طريق تمديد معاهدة عدم الانتشار النووي. ونؤيد أيضا تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها أداة مركزية لضمان فعالية معاهدة عدم الانتشار.

وفي نفس الوقت، تمشيا مع روح وهدف معاهدة عدم الانتشار، نحث الدول النووية الحالية على أن تعجل بجهودها لتخفيض ترساناتها النووية وأن تضافر جهودها بفعالية أيضا لإبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا من شأنه أن يشجع البلدان غير النووية على الإلتزام بالتحديد اللانهائي لنظام معاهدة عدم الانتشار وعلى الموافقة عليه. ويرحب وفدي بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية على مواصلة الوقف المفروض على التجارب النووية.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كان إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في كانون الثاني/يناير خطوة كبيرة إلى الأمام. ونحث الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية بعد أن تفعل ذلك في أبكر وقت ممكن. فالاتفاقية، إلى جانب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ستكون أداة كبرى للحيلولة دون انتشار الأسلحة الكيميائية البيولوجية.

بانتهاء الحرب الباردة دخل نزع السلاح في إطار الممكن الفعلي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية اكتسب نزع السلاح زخما بالاتفاقات على تخفيض الأسلحة النووية وتقليل أعداد القوات التقليدية. ويتعين علينا أن نبقي على هذا الزخم حيا. وفي ضوء هذه التطورات، ان تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ بشأن "الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة"، يوفر مبادئ توجيهية مؤاتية ومفيدة لنزع السلاح.

وفي نفس الوقت نحيط علما بإعادة التقييم الجارية لآلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. إن مؤتمر نزع السلاح مهم بصفة خاصة بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح. ويرى وفدي أنه ينبغي توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح على النحو الصحيح ليجسد البيئة الدولية المتغيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، إن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي تم الشروع فيه بمشاركة ما يزيد على ٧٠ دولة عضوا ينبغي تنفيذه على أساس عالمي في أقرب وقت ممكن.

وإذ أناقش مسألة نزع السلاح أود أن ألفت الانتباه إلى شبه الجزيرة الكورية. فبالرغم من الاتجاهات العالمية النطاق نحو السلم والتعاون، لا يزال التوتر في كوريا قائما.

تعتقد حكومتي أن حل مسألة الكوريتين ينبغي تلمسه في سياق النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة القائم على المصالحة والتعاون. وهذا يعني المشاركة الفعالة من جانب كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على حد سواء في النظام الاقليمي والعالمي.

إننا نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء البرنامج النووي لكوريا الشمالية. ويجدر بكوريا الشمالية أن تتعاون في إزالة أي شكوك محيطة بها بأن تحترم التزاماتها بعدم الانتشار النووي بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٨٢٥ (١٩٩٣)، يتعين على جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تمتثل لاتفاقات الضمانات التي أبرمتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت ذاته، نحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على التعاون معنا في تنفيذ إعلان عام ١٩٩١ المشترك بين الكوريتين بشأن نزع الطابع النووي عن شبه الجزيرة الكورية.

ويشعر وفد بلادي أيضا بالقلق العميق إزاء سلامة مفاعلات الطاقة النووية في كوريا الشمالية. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان المعنية أن تولي اهتماما خاصا لمسألة السلامة علاوة على مسألة عدم الانتشار فيما يتصل بالبرنامج النووي في كوريا الشمالية.

إن هناك بضعة مواضيع ملحة ذات طابع غير عسكري يتطلب حلها نهجا عالميا. فالتنمية والتجارة والبيئة وحقوق الانسان بعض من هذه المواضيع.

إن البيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة تتطلب منا وتسمح لنا أن نؤكد تأكيدا أكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتعين علينا الآن أن نكرس عوائد السلم لجهود التنمية. ونظرا للدرجة العالية من التكافل في عالم اليوم، ليس هناك بلد محصن من آثار الصعوبات الاقتصادية في بلدان أخرى. لقد أصبح الفقر والمشاكل السكانية والتدهور البيئي مصدر تهديد مشترك لرفاهية البشرية. إن هذه الأزمات غير العسكرية هي الآن المسائل التي يتعين معالجتها بإحساس من الإلحاحية والعمل الجماعي من قبل جميع الأمم.

وينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة في هذا المجال. وإنني أرحب بالمبادرات المتخذة مؤخرا لإعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة ولتنشيطها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي ترشيد هيكل المنظومة من أجل التعبئة الفعالة للموارد المحدودة. وريثما يتم ذلك، اعتقد أن من الضروري القيام بزيادة ملموسة للموارد الإنمائية لدعم التعاون الإنمائي. ونشجع البلدان المتقدمة النمو على تعزيز جهودها في هذا الميدان.

ومن أجل إقامة عالم أكثر رخاء، نحن بحاجة الى تعزيز نظام التجارة الحرة العالمي. إن نظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة أنشئ بعد إنشاء الأمم المتحدة بفترة وجيزة. وكانت الفلسفة الكامنة وراءه واضحة: تعزيز الرخاء الاقتصادي أفضل طريقة لضمان السلم والأمن. وخلال فترة الحرب الباردة تجاوز نظام التجارة الحرة العالمي هذا التوقعات المبكرة بأن جلب الثروة والرفاهية الى من اتبعوه. والآن بعد إنتهاء الحرب الباردة، يمكن للعالم أن يستفيد منه بصورة أكمل.

إن خيارنا واضح. يتعين علينا تعزيز نظام التجارة الحرة عن طريق ضمان خاتمة ناجحة لجولة أوروغواي.

إن التنمية الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة البيئة. ففي قمة ريو في العام الماضي نبه العالم الى هذه المسألة الخطيرة. لقد أكد مؤتمر القمة تأكيدا قويا على أهمية المشاركة العالمية لتحقيق التنمية السليمة بيئيا والمستدامة نحو القرن الحادي والعشرين.

ومن المهم لدى معالجتنا للمشاكل البيئية، أن نحقق توازنا بين الشمال والجنوب، فالشمال يركز على أولوية حماية البيئة بينما يؤكد الجنوب على حتميات التنمية. ونعتقد أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة محفل مختص جدا لتحقيق هذا التوازن وتنسيق تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

وإن جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، على استعداد للمساهمة في العمل العالمي. إننا نأمل في المساعدة في ردم هوة الاختلافات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ونحن نعمل الآن على الانضمام الى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقات بيئة أخرى.

إن مسألة حقوق الانسان تحظى باهتمام متزايد على المستوى الدولي. وقد تكون هذه ظاهرة طبيعية ناجمة عن تسهيل المجتمع العالمي التعددي البازغ لتشجيع الديمقراطية في كل مكان في العالم. وفي المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في شهر حزيران/يونيه، كان لي شرف أن أبلغ المحفل بأن حقوق الانسان قد بلغت الرشد أخيرا في كوريا. كما إنني تعهدت بدعمنا الراسخ للحركات الدولية للنهوض بحقوق الانسان.

إن إعلان فيينا وبرنامج عمله نتيجتان هامتان جدا لهذا المؤتمر. ويجب أن تقوم بتدابير المتابعة اللازمة. وبعد خمس سنوات سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨. وآمل أن يتمكن جيلنا من الوفاء بالتوقع الذي توخاه واضعو هذا الاعلان.

وإذ نعير الاهتمام لمسألة حقوق الانسان، ينبغي لنا أيضا أن نعني أنفسنا بمسألة اللاجئين والمجموعات المحرومة. إن الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية في أرجاء العالم تزيد الحاجة الى المساعدة الانسانية وحماية اللاجئين والأشخاص المشردين. إن انضمام جمهورية كوريا مؤخرا الى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين يشهد على التزامها بهذه القضية.

وإنني أعلق أهمية خاصة على القمة العالمية من أجل التنمية الاجتماعية التي ستعقد في عام ١٩٩٥ في كوبنهاغن. ويحدوني الأمل في أن تقدم في المؤتمر برامج عمل فعالة لمعالجة العراقيل الرئيسية للتنمية الاجتماعية.

وإذ تواجه الأمم المتحدة فرصا وتحديات جديدة، فإنها أيضا بحاجة الى إصلاحات لتتمكن من التصدي الأقوى لها. وهذا بالفعل سبب هام.

ونعتقد أنه نظرا للزيادة الكبيرة في عدد الأعضاء في الأمم المتحدة أصبح من الضروري توسيع مجلس الأمن. والسؤال هو كيف نوسع مجلس الأمن دون أن نضحي بفعاليته. وقد يكون الجواب هو إنشاء فئة ثالثة، بعضوية طويلة الأمد ولكن لا تملك حق النقض، بالاقتران بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين.

وفيما يتعلق بالجمعية العامة، إن تبسيط هيكل اللجان، عن طريق دمج اللجنة الرابعة واللجنة السياسية الخاصة، سيعزز دون شك فعاليتها. وقد يكون ترشيد جدول الأعمال تدبيرا آخر يساعد على تعزيز قدرة الجمعية العامة.

ويرحب وفد بلادي أيضا بالتدابير التي اتخذها الأمين العام من أجل إصلاح الأمانة العامة ويعرب عن تأييده له في هذه المهمة المعقدة ويشكل، بصورة خاصة، إنشاء مكتب الأمين العام المساعد لشؤون التفتيش والتحقيق مؤخرا خطوة أولية نحو زيادة مسؤولية الأمانة العامة.

وألاحظ مع القلق تقرير الأمين العام الذي يشير الى الوضع المالي للأمم المتحدة. ونحن نتفق بالكامل معه بأنه من أجل تمكين المنظمة من مواجهة متطلبات عصرها، ينبغي للموارد المتاحة أن تماثل إرادتها السياسية. ووفد بلادي يؤيد إجراء مناقشات بناءة خلال هذه الدورة تستكشف السبل والوسائل لتخفيف حدة الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا.

إني أؤمن بأن الاصلاح ينبغي أن يستند الى فهم سليم للوضع العالمي المتغير. وينبغي أيضا أن يتوافق مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. وآمل أن تؤدي هذه العملية الى جعل الأمم المتحدة فعالة ومثمرة قادرة بالفعل على تحقيق تطلعات الانسانية بحلول عام ١٩٩٥، في الذكرى السنوية الخمسين لهذه الهيئة العالمية.

ونظرا للدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في جمهورية كوريا سنحتفل بهذه المناسبة بتفان خاص. وستنشأ لجنة وطنية وستنسق الأنشطة مع الأمانة العامة، مع التأكيد الخاص على إيصال رسالة الأمم المتحدة الى الجيل القادم لكوريا.

لقد شرعت الحكومة الجديدة في جمهورية كوريا في إعادة توجيه سياستها الخارجية. وتؤكد دبلوماسيتنا الجديدة على القيم العالمية - السلم والديمقراطية والحرية والرفاهية وحقوق الانسان. أن العالمية جوهر الدبلوماسية الجديدة.

وتسعى كوريا الى القيام بدور نشط في معالجة المسائل العالمية مثل السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة، والاستغلال الفعال للموارد الطبيعية. وتسعى كوريا من خلال هذه المشاركة في الشؤون العالمية الى القيام بدورها في أنشطة الأمم المتحدة الرامية الى جعل العالم أكثر أمنا، وأكثر عدالة، وأكثر رخاء.

تشارك جمهورية كوريا الآن في عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونوسوم - ٢). كما تشغل مقعدا لمدة ثلاث سنوات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسنسعى بنشاط لإيجاد وسائل لزيادة مساهمتنا في المنظمات الدولية، خاصة تلك التي تعمل في إطار الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، تأمل جمهورية كوريا أن تتمكن من المساهمة على نحو أفضل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين اذا أعطيت فرصة للانضمام الى عضوية مجلس الأمن. وتأمل أن نلقى التشجيع والتأييد من جانب المجتمع الدولي في هذه الجهود.

إن إضفاء الطابع الديمقراطي، وتحقيق الوئام فيما بين الأمم هما أهم اتجاهات النظام العالمي الجديد. وبالاعتماد عليهما، تتوفر لنا الفرصة لصنع مستقبل أكثر سلاما وأمنا من أي وقت مضى في تاريخ البشرية. إن نجاحنا وفشلنا يتوقفان على فهمنا لطابع النظام الجديد

وقدرتنا على تعزيزه.

وقطعا أن هناك ثمة أخطارا ماثلة أيضا. لقد فشلنا في عصبة الأمم. وكثيرا ما عانينا من مشاعر الإحباط المريرة خلال فترة الحرب الباردة. أما الآن، فنحن على عتبة بداية جديدة. وعلينا أن نتطلع الى الأمام، لأن المستقبل رهن أيدينا. وينبغي أن نثبت جدارتنا وإننا على مستوى المهمة.

السيد ماكيانون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الأمم المتحدة منظمتنا؛ فنحن أولياء أمرها؛ وعلينا أن نتكيف مع التغيرات. وتقع علينا مسؤولية كبرى بأن نورثها لمن بعدنا وهي في حال أفضل مما وجدناها عليه. وسيعكف المؤرخون في السنوات المقبلة على دراسة هذه الفترة الحافلة بالتغير الجذري.

ولكن ما هي أهداف منظمتنا هذه في ١٩٩٣؛ حسنا، إن تعداد هذه الأهداف ليس صعبا جدا، لأنها مدرجة أمامنا، وعلى يدنا، في ديباجة الميثاق، وهي لا تزال صالحة اليوم كما كانت عندما اتفق عليها في ١٩٤٥.

وبطبيعة الحال، فأول الأهداف هو السلم، لأنه دونما سلم وأمن لا يمكن لمجتمع إنساني أن يزدهر؛ تليه الكرامة الانسانية، لأننا اذا لم نتعامل باحترام مع بعضنا البعض كأفراد فإننا لن نفعل ذلك كأمم؛ ثم العدالة، لأنه ما لم ترتكز العلاقات بين الدول على القانون، فإن الأقوياء سيتمكنون دوما من التغلب على الضعفاء؛ ثم التقدم الاجتماعي والاقتصادي، لأنه دون التنمية المستمرة والمستدامة لاقتصاداتنا، فإن كل إنجازاتنا سوف تذهب سُدى.

وأعتقد أنه ينبغي علينا الآن أن نضيف الى هذه القائمة الحفاظ على بيئة نظيفة وجميلة. فقد أصبحنا ندرك على نحو مؤلم، أن كوكبنا له حقوقه أيضا. وتجاهلنا لهذه الحقوق لا ينتج عنه سوى إلحاق الضرر بنا.

هذه هي الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها رؤيتنا لما ينبغي أن يكون عليه العالم. وفي نيوزيلندا، نقول بأنها تتيح الفرصة أمام الجميع. عندما أنشئت الأمم المتحدة منذ ما يقرب من ٥٠ عاما، كانت الرؤية أشد وضوحا من الواقع، إلا أن مؤسسي الأمم المتحدة لم يفت في عضدهم ذلك بالتأكيد. إذ كانوا قد مروا بتجربة الواقع المخيف للصراع العالمي الذي قضى فيه الملايين، وقد عقدوا العزم على أن يفعلوا كل ما بإمكانهم لضمان ألا يندلع هذا النزاع مرة أخرى، فأحسنوا البناء. لقد جسدوا رؤيتهم ليس فقط في هذه المنظمة فحسب ولكن أيضا في مجموعة واسعة من المؤسسات المالية والاجتماعية والإنسانية. ومنحوها القوة الوحيدة التي يعتد بها: ألا وهي إصرارهم الخالص، كرجال ونساء آتين من أقطار مختلفة تماما، على تحقيقها. وبفضل الصبر البالغ والمثابرة التامة وحدهما، أمكن الإبقاء على جذوة ذلك الحلم وذلك التصميم طوال معظم السنوات الـ ٥٠ التي انقضت منذ ١٩٤٥. لقد كان التقدم بطيئا ومتقطعا. وتم تحقيق بعض الأشياء العظيمة، ولكن في أحيان كثيرة كان الأعضاء في الأمم المتحدة يتفقون فقط على القاسم المشترك الأدنى، وذلك انعكاسا للفوارق والضغوط السياسية التي كانت قائمة في إطار عضوية الأمم المتحدة.

بيد أن هناك في اعتقادي أربعة أسباب يتحقق بها انتهاء هذه الحقبة الرمادية الطويلة.

أولا، اختتام الحرب الباردة التي كانت تمثل شبحا وتهديدا باندلاع الصراع العالمي. فبعد التخلص من هذا القيد، يصبح بوسع الأمم المتحدة أن تعمل كما أريد لها أن تعمل، بوصفها الحارس الأكبر لأمن جميع أعضائها، والحكم الأخير في قضايا السلم العالمي.

ثانيا، انتشار الديمقراطية التي هي أشد الضمانات فعالية لضمان السلم بين الأمم. وإننا نرحب بقيام العمليات والمؤسسات الديمقراطية في البلدان التي حرمت منها لمدة طويلة.

النقطة الثالثة هي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف المنبثقة عن مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، فيها تتاح للعالم فرصة كبيرة لكي يدير ظهره للحمائية ويتمسك بآفاق النمو الاقتصادي من خلال التجارة والأشكال الأخرى من التكامل الاقتصادي. فالحرية والتجارة تسيران يدا بيد.

رابعا وأخيرا فإن قمة الأرض المعقودة في ريو دي جانيرو وجدول أعمال القرن ٢١ يتضمنان توافقا عالميا في الآراء، وإصرارا عالميا على العمل من أجل الحفاظ على بيئتنا.

وهذا المزيج من التطورات يمثل حدا فاصلا جديدا؛ فاذا أردنا أن نكون أوفياء للآباء المؤسسين لهذه المنظمة، وجب أن نفعل ما فعلوه في ١٩٤٥ لدى مرورهم بنقطة التحول الفاصلة، وأن نحسن البناء، ليس

فقط لأنفسنا، وإنما للأجيال القادمة طبعا.

وبالنسبة لمسألة الأمن وصنع السلام، فإن النقطة الأولى التي أثرتها هي أن إزالة النزاع بين القوتين العظميين قد أتاح إمكانيات جديدة لممارسة الأمن الجماعي وصنع السلم. ومن المفارقات أن ٥٠ عاما من المواجهة بين القوتين العظميين قد انتهت بنا الى نتيجة مؤسفة هي إننا لا نُحسن حتى الآن العمل سويا: وشأننا في ذلك شأن فريق رياضي حديث العهد، فإننا لا نُحسن التنسيق، ونفتقر بشكل مؤسف الى الاستراتيجية، والى المهارات التي يقتضيها العمل الجماعي، الى المعرفة بالقواعد الجديدة، والى التصميم الجماعي. ولا يمكننا أن نصحح أوجه القصور بين عشية وضحاها، ولكن ينبغي أن نحاول الاستمرار في التحسن.

والمفارقة الأخرى هي أن السلم لم يُسد ببساطة ولمجرد أن الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة قد توقفا عن مواجهة بعضهما البعض. فقد ظهرت عواقب لم تكن متوقعة: ويشبه البعض هذه النتيجة برفع الغطاء عن قدر يعمل بالضغط. ويبدو أن النزاعات الداخلية منها والقائمة بين الجيران، تتفجر في كل مكان. وهذه العواقب عواقب مفزعة من حيث الأرواح البشرية.

وها نحن هنا، في الأمم المتحدة، نعاني من نقص في الموارد والتدريب ونواجه مهمة هائلة في صنع السلم وبناء السلم وصيانته. وليس من بديل أمامنا فعلا سوى أن نتعلم أثناء مواصلة السير، واعتقد أننا نفعل ذلك.

خلال السنة الماضية، تحدثت الى الجنود والعاملين في مجال الإغاثة في الميدان في بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في أماكن متباعدة تمتد من الصومال الى كرواتيا، وإنني أشيد إشادة كبيرة بتفانيهم في ظل أقسى الظروف. إن موظفي الأمم المتحدة يحاولون هناك، مثلما يحاولون في أماكن أخرى، تهيئة ظروف تجعل من عملهم عملا لا لزوم له في نهاية المطاف. إنهم في حقيقة الأمر يحاولون التسبب في بطالتهم.

إن وثيقة الأمين العام "خطة للسلام" تمر الآن بمرحلة الترسيخ. إن المشاكل واضحة: فالتوقعات متزايدة؛ والأجهزة بحاجة الى الاصلاح؛ والأموال غير متوفرة؛ والقوات الجاهزة الحسنة التدريب والتجهيز تنقصنا. ولقد تقدم السيد بطرس بطرس غالي ببعض المقترحات بعيدة النظر، بما في ذلك إرسال أفرقة الى الدول الأعضاء للمساعدة على التعرف مسبقا على الموارد التي يمكن أن تتاح لعمليات الأمم المتحدة.

ونيوزيلندا على استعداد للتجاوب مع هذا النهج.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد هان (جمهورية كوريا).

كما قام الأمين العام كذلك بإدخال تعديلات تنظيمية في إدارات المقر التي تدعم عمليات حفظ السلم. وتمثل إعادة تشكيل إدارة عمليات حفظ السلم بداية ممتازة بشرط أن ندرك إننا نحتاج الى أكثر من مجرد نقل الموارد. إن الفلسفة الجديدة لبناء السلم وصنع السلم ينبغي أن تعمل بشكل متواكب مع فلسفة حفظ السلم الناجحة المجربة في الماضي.

وفيما يتصل بمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، أوضحت عمليات حفظ السلم في الآونة الأخيرة المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة الذين يعملون في ظروف خطرة وغير مستقرة. وهذا لا يساعد على تجنيد أفراد لحفظ السلم ولا يساعد على اجتذاب بلدان للمساهمة بالقوات. والأمم المتحدة ينبغي أن تتوفر لديها الوسائل الكفيلة بتحميل كل من يعتدي على موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها أو يرتكب أعمال عنف أخرى ضدهم المسؤولية الشخصية عن تصرفه ومحاسبته على ذلك.

وفي وقت سابق من هذا العام، بادرت حكومة نيوزيلندا بالدعوة الى اتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة. وقد طلبنا من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن مدى كفاية الترتيبات الحالية. وتقريره يقدم عددا من التوصيات الايجابية. وقد أبرز الحاجة الى أن تقوم الجمعية العامة بوضع صك متعدد الأطراف جديد بشأن الدور الذي يصح أن يضطلع به مجلس الأمن في إقرار الشروط اللازمة لتحسين سلامة الموظفين.

وكان من دواعي سروري عصر اليوم إنني اشتركت في جلسة لمجلس الأمن اتخذت قرارا يرحب بتقرير الأمين العام ويحدد الشروط التي سيفرضها المجلس في المستقبل لحماية موظفي الأمم المتحدة. وكان من دواعي سروري أيضا أن الجمعية العامة، في الأسبوع الماضي، وافقت على اقتراح نيوزيلندا، بإدراج بند جديد في جدول أعمال هذا العام بشأن سلامة الموظفين. وآمل أن تنشئ اللجنة السادسة فريقا عاملا للنظر في هذا الموضوع وأن تحرز تقدما عاجلا بشأنه. كما آمل أن تناقش المسألة كذلك مناقشة وافية في كل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وبالطبع فإن أية آليات لحماية أفراد حفظ السلم

لا بد أن تتطلب أيضا أن يحترم الأطراف في أي نزاع سلامة الموظفين الذين أرسلوا لخدمتهم. ومثل هذا التعهد ينبغي، من حيث المبدأ، أن يشكل جزءا من ولاية أية عملية لحفظ السلم. إن الممارسة التي أقرها مجلس الأمن مؤخرا بوضع ولاية واضحة لكل عملية من عمليات حفظ السلم قبل إرسالها هي ممارسة جديرة بالترحيب بوجه خاص، لكن تظل على الدولة المضيفة مسؤولية القيام بحرص وعناية بشرح السبب في وجود الأمم المتحدة على أراضيها لأبناء شعبها، ومسؤولية اتخاذ تدابير إيجابية لضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة.

ولكن الغرض من حفظ السلم أو صنع السلم وبناء السلم لا يقتصر على معالجة الصراعات التي اندلعت بالفعل، بالرغم من إلحاح هذه المهمة. إذ ينبغي أن نحسن من قدرتنا على منع الصراعات قبل أن تندلع، وأود هنا أن أنوه بالتحسينات التي أدخلت مؤخرا على آليات حسم الصراعات وبالأعمال الجارية فيما يتصل بالدبلوماسية الوقائية مسلما بأهميتها ومجيئها في حينها. وأرحب ترحيبا حارا بالإسهام الذي تقدم به زميلي الاسترالي، السناتور غاريث إيفانز في المناقشة حول هذا الموضوع. فقد قدم لنا الكثير من الأفكار النيرة وبعض الاقتراحات المفيدة حول الخطوات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتحسين أدائنا في هذا المجال.

وتدابير نزع السلاح لا تزال عنصرا أساسيا في منع الصراع. وفي هذه السنة، إذ ينتقل المجتمع الدولي صوب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - الى مالا نهاية فيما آمل - سيكون موضوع عدم الانتشار من بين الموضوعات الرئيسية التي تتناولها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، فإن استمرار تملص كوريا الشمالية من مسؤولياتها بموجب هذه المعاهدة يتطلب ردا دوليا حازما.

إننا نرحب ترحيبا كبيرا بضبط النفس الذي تبديه الدول الحائزة للأسلحة النووية حيال مسألة التجارب، وبموقفها الايجابي إزاء البدء في مفاوضات حول معاهدة للحظر الشامل للتجارب. وهـذا أمـر لا يعد سابقا لأوانه. ولقد تبنت نيوزيلندا لسنوات عديدة مشروع قرار بشأن الحظر الشامل للتجارب. وهدفها يوشك الآن على التحقق. وهناك حاجة الى تناول هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح. ونظرا لأهمية المهام المطروحة على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح فإن عضويته ينبغي أن تكون مفتوحة أمام كل من تتوفر لديه الرغبة في المشاركة البناءة.

وفيما يتصل بالأسلحة التقليدية، فإننا نثني على تقوية الضوابط بافتتاح سجل نقل الأسلحة التقليدية. ولدينا الآن اتفاقية للأسلحة الكيميائية، بالاضافة الى اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وقد آن الأوان لكي ننظر في نوع العمل المماثل الذي يمكن القيام به فيما يتصل بالأسلحة التقليدية. وإذ ينتقل نزع السلاح من نطاق الأحلام المثالية الى نطاق الأمور الممكنة التحقيق، ينبغي أن نبذل كل جهد هنا في الأمم المتحدة وخارجها لضمان إحراز تقدم أكثر سرعة في نزع السلاح. ولا ينبغي نبذ أي اقتراح معقول لمجرد التمسك باعتبارات أيديولوجية بالية.

إن انتشار المؤسسات الديمقراطية في جميع أرجاء العالم هو، في اعتقادي، واحد من أكثر ظواهر السنوات الأخيرة تشجيعا. إن السرعة التي يجري بها ذلك مذهلة. إذ أنه في غضون ٢٤ ساعة فقط في الأسبوع الماضي، أقر برلمان اسرائيل إعلانا للمبادئ حول الحكم الذاتي الفلسطيني؛ وسن برلمان جنوب افريقيا تشريعا ينشئ المجلس التنفيذي الانتقالي لكي يتولى زمام ذلك البلد الى حين تقلد حكومة منتخبة ديمقراطيا السلطة فيه؛ وتسلمت حكومة دستورية الحكم في كمبوديا.

إننا نرحب بهذه الأحداث التاريخية وبما تبشر به من توفير المزيد من العدالة والرخاء لشعوب تلك الدول. وكما هو معروف، فإن الشرق الأوسط وجنوب افريقيا قد سيطرا على جدول الأعمال السياسي لهذه الجمعية لسنوات عديدة. وهذه التطورات الايجابية في المنطقتين ستعطي شكلا جديدا لمداولات الجمعية.

ومن حقنا أيضا أن نشعر بالسعادة إزاء مجال آخر كان محل اهتمام الجمعية لسنوات طويلة. إن الأمم المتحدة تشهد مرور ثلاث سنوات على بدء العقد الدولي للقضاء على الاستعمار. والنبأ السار هو إننا نرى أدلة على أن أهداف ومقاصد الأمم المتحدة في هذا المجال تكاد أن تكون مكتملة التحقق. إن عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في قائمة الأمم المتحدة أصبح صغيرا جدا، والكثير منها يفكر في سبل مبتكرة لإكمال عملية إنهاء الاستعمار. وقد أكدت هذا الاتجاه الحلقة الدراسية بشأن الاستعمار التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا في حزيران/يونيه في بابوا غينيا الجديدة. وقد تبين في بعض الحالات إن بعض الأقاليم الصغيرة جدا غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تريد أن يُفرض عليها أي تغير دستوري جوهري.

ونيوزيلندا ما فتئت دوما تدافع دفاعا قويا عن المبدأ القائل بأن القرارات المتعلقة بتقرير المصير هي، في جميع الحالات، من حق الشعوب المحلية. ونشعر بالارتياح للقول بأن بعض الأقاليم، مثل توكيلاو، قد تختار في نهاية المطاف استحداث مفاهيم للحكم الذاتي والارتباط الحر يمكن أن تزيد بها من تطوير نماذج استخدمت بنجاح بالفعل في أقاليم سابقة من الأقاليم الصغيرة جدا.

وفي هذا الصدد، واتساقا مع النهج المبدئي الذي تنتهجه نيوزيلندا إزاء جميع مسائل إنهاء الاستعمار، يسعدني أن أؤكد أن حكومة نيوزيلندا وشعب توكيلاو قد وجها الدعوة الى الأمم المتحدة لإيفاد بعثة زائرة الى توكيلاو في عام ١٩٩٤ للالتقاء بالقادة المحليين ومناقشة التطورات الأخيرة.

إن الديمقراطية أساس متين لتحقيق السلم بين الأمم المتحدة. إنها التعبير السياسي عن الاحترام العالمي لحقوق الانسان الذي نلتزم به جميعا. وإن إعلان وخطة عمل فيينا الصادرين عن المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في هذه السنة يوفران بعض الهداية بشأن الخطوات التي يمكن لهذه المنظمة اتخاذها لتعزيز احترام حقوق الانسان.

أعتقد أنه ينبغي لنا أن نتحرك بسرعة للاتفاق على تعيين مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى موظف ذي ولاية يضطلع بدور بناء في منع ورصد وتخفيف انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تعطى لمركز حقوق الإنسان الموارد التي تتناسب مع المهمة الكبيرة التي سيكون عليه أن يضطلع بها. وهناك حاجة واضحة لبرنامج محسن لخدمات استشارية ومساعدة فنية لمساعدة البلدان على بناء هياكلها الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان.

إن حقوق الإنسان تتعلق أيضا بالاعتراف بحقوق الشعوب في أن يكون لها كيانها الذاتي. في هذه السنة، السنة الدولية لشعوب العالم الأصلية، أود أن أؤيد اقتراحا بأن تعلن الأمم المتحدة عقدا للشعوب الأصلية. إننا بحاجة إلى أن نبني على ما تحقق، أولا في ريو دي جانيرو وبعد ذلك خلال السنة الدولية في جميع أنحاء العالم. وهذه مهمة طويلة الأجل. إنها ستتطلب جهدا مستديما ومنسقا للغاية.

لسوء الحظ، إن مهمتنا ليست مجرد تعزيز مراقبة حقوق الإنسان. في هذا العقد الأخير من القرن العشرين، يبدو أننا نتقدم أحيانا إلى الخلف بالفعل، ونحن نشهد انتهاكات حقوق الإنسان والحرمان منها على نطاق أعتقد تماما أننا تركناه وراء ظهورنا منذ زمن بعيد. إن معاناة الملايين من اللاجئين النازحين نتيجة الصراعات تتجاوز فهمنا ولكنها لا يمكن - ولا ينبغي لها - أن تتجاوز شفقتنا. إن هذا البعد يظهر بوضوح تام في كل موضوع تقريبا مطروح على مجلس الأمن الآن. وفي شهر حزيران/يونيه الماضي، وضع مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين تقديرا هو ١٩ مليون نسمة - ١٩ مليون فرد نازح في جميع أنحاء العالم - ويواصل العدد الارتفاع.

من المناسب أن نحيي بشكل خاص السيدة أوغاتا والعاملين معها على الطريقة التي يواجهون بها، وفي كثير من الأحيان في ظروف خطرة عصيبة، التحديات التي تثيرها هذه المشكلة. ولقد استجابت نيوزيلندا لهذه المطالب المتزايدة بوضع اعتماد خاص للاجئين من البوسنة، والصومال، وكمبوديا، بإنشاء برامج خاصة للمجموعات الضعيفة بشكل خاص، مثل النساء المعرضات للخطر، وبتوفير المعونة. إن لدينا الآن واحدا من أعلى معدلات نصيب الفرد من إعادة التوطين في العالم. لكن هذا بطبيعة الحال يعالج الأعراض وليس السبب. إن الهدف النهائي يجب أن يكون تهيئة أو إعادة تهيئة الظروف التي تسمح للاجئين بالعودة في سلام وكرامة إلى ديارهم وأوطانهم.

كما لا يمكننا أن نتجاهل الحاجة إلى تقديم الذين تسببوا في جلب هذه المعاناة للعدالة. إن إقامة محكمة لجرائم الحرب بالنسبة ليوغوسلافيا سابقا هي بالتأكيد دعامة مركزية في الرد الدولي على هذا الصراع الخاص. وإن الوفاء الكامل بمهمة المحكمة أولوية قصوى. في الوقت نفسه، في الإطار الأوسع، ترحب نيوزيلندا أيضا بالدراسة التي تولى لإقامة محكمة جنائية دولية. ونود أن نرى مزيدا من التقدم يُحرز بشأن هذا الموضوع خلال هذه الدورة للجمعية.

إن النمو الاقتصادي القابل للاستدامة لجميع البلدان أساسي لاستقرار السلم في العالم. وهناك عامل محدد رئيسي لذلك هو إقامة نظام تجارة دولي صحيح، نظام يشجع على إقامة علاقات اقتصادية أوثق وتبادل أقوى بين الشمال والجنوب. وليست هناك مساعدة يمكن أن تقدمها البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية أكبر من فتح أسواقها. واختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشكل مرض من شأنه أن يكون مفيدا للغاية لنا جميعا، وقد ذكر هذا،

كما اعتقد، كل المتكلمين الذين سبقوني على هذه المنصة خلال هذه المناقشة تقريبا.

إن التقدم صوب تحقيق هذه الغاية في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة كان - بطبيعة الحال - بطيئا كما نعلم جميعا. فقد وضعت مواعيد نهائية عديدة وانقضت المواعيد النهائية العديدة دون حل. وينبغي لنا ألا تساورنا أية أوهام. في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل، بعد سبع سنوات من المفاوضات بشأن جولة أوروغواي، إما أن يتحقق تحرر التجارة المتعددة الأطراف بما يعود بفائدة على الجميع، وإما أن تعاني إمكانيات تجنب حرب اقتصادية عالمية من أشد النكسات خطورة. وإن حكومة نيوزيلندا ترى أن غرض هذه المفاوضات هو أن تبقي اليوم على ما يمكن تحقيقه سياسيا، وأن تبني على ما قد يكون ممكنا غدا. وفي الإعداد لهذا، علينا أيضا أن نركز انتباهنا على ما يحتاج إليه لضمان أن تكون جميع البلدان في وضع يمكنها فيه جني ثمار المستقبل.

لا يزال أمامنا الكثير الذي ينبغي أن نتابعه من مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية. لكن الوقت ليس في جانبنا. فإن التدهور البيئي مستمر في فرض تهديد خطير على الكوكب وموارده، وما من بلد - ما من بلد بمأمن من آثاره. إن مستويات المسؤولية عن الضرر البيئي قد تختلف من بلد لبلد، ولكن يجب أن نواجه نتائجه معا. يجب أن نفي بأهداف جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو. وينبغي لجميع البلدان أن تتحرك نحو التصديق على اتفاقيات المناخ والتنوع البيولوجي، وهذه خطوة اتخذتها نيوزيلندا مؤخرا. وستساهم نيوزيلندا في المنشأة البيئية العالمية التي ستمول هاتين الاتفاقيتين. لقد بدأنا العمل لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فنطور الآن استراتيجية شاملة لخفض انبعاثات غاز الدفيئة الصافي. ونحن نحرز تقدما ممتازا أيضا بشأن استبعاد استهلاك الكيماويات المسببة لاستنفاد الأوزون. ونيوزيلندا على استعداد لإشراك البلدان الأخرى في خبراتها بشأن التنوع البيولوجي وذلك لمساعدتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاقيات.

إنني أعتقد أن إحدى أكثر الممارسات التي يمكن أن نتوصل إليها هنا إفادة هي استخلاص بعض الدروس من الخبرت والآراء التي طرحتها. وأوضحها بالنسبة لي هو أنه مهما كانت أهمية التعامل مع خصوصيات التطلعات البشرية نحو السلام، واحترام الفرد، والرفاه الاقتصادي والبيئة الجيدة النظيفة، ينبغي للفرد ألا تغيب عنه الروابط بين هذه جميعا. لقد أوضح الأمين العام كيف أن السلم والتنمية والديمقراطية تشكل دائرة تتعزز فيها بشكل متبادل، ونحن نتفق معه في هذا. إن إحداث الربط بالشكل الصحيح يمكن أن يكون هاما لتحقيق النجاح بمثل أهمية العناصر نفسها. إن السلم والأمن من شأنهما ألا تكون لهما قاعدة قوية إذا ما كان الناس جوعى. ولا يمكن للنمو الاقتصادي أن يدوم إذا لم يحافظ على الموارد الطبيعية المستخدمة لتحقيقه. والناس لن يبذلوا الجهد الذي تتطلبه إعادة الهيكلة الاقتصادية إذا لم يكن لهم رأي فيها. والنمو الاقتصادي لا يمكن الحفاظ عليه إذا ظلت البلدان تتذرع بذرائع جديدة مثل حماية البيئة لتبرير استبعاد المناقسة الخارجية من أسواقها.

إن التطلعات الإنسانية والأمن الإنساني يجب أن ينظر إليهما معا. هذه هي إحدى التحديات الكبرى التي تواجه أعضاء هذه المنظمة. إن العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات ما بعد حفظ السلام تستحق، في اعتقادي، اهتماما متجددا. وبالنسبة للبلدان التي لا تزال لديها حاجة لتبني تنمية اقتصادية وسياسية واجتماعية، ينبغي أن ننظر إلى وضع ترتيب مشاركة بين الأمم المتحدة والحكومة ذات السيادة. وإنشاء هيئة تنسيقية تشمل الحكومات وفريقا من أصدقاء الأمانة العامة يمكن أن يساعد على ضمان أن توجه مكاسب حفظ السلام إلى إعادة البناء. وأعتقد أننا بحاجة إلى إطار مؤسسي جديد لتحويل المشاكل من مجال الأمن إلى محفل يكون أكثر قدرة على مواجهة احتياجات إعادة التنمية وإعادة البناء.

الدرس الثاني هو أننا بحاجة إلى مواصلة النظر في كيفية جعل الأمم المتحدة ملائمة بطريقة أفضل لمواجهة التحديات التي تواجهها ولنكون مستعدين لتغييرها عند الضرورة. إن عضوية الأمم المتحدة لا تزال تنمو، وإنني أرحب بحرارة بالدول الأعضاء الجديدة.

أشار متكلمون عديدون إلى إصلاح مجلس الأمن. إن مجلس الأمن بحاجة إلى إصلاح مبكر. ونحن نؤيد إحداث زيادة معتدلة في العضوية وإلقاء نظرة جديدة على المؤسسة في مجملها. إن إمكانية أن يمثل بعض الأعضاء مجموعات إقليمية لمدة عشر سنوات، مثلا، جديرة بالدراسة. وإن نيوزيلندا ستواصل معارضة أي توسيع لحق النقض.

وهناك ضرورة عاجلة أخرى وهي أن نقوم بتحسين أساليب عمل المجلس. ومن الضروري إجراء مشاورات أوسع نطاقا مع العضوية الواسعة للأمم

المتحدة. وقد آن الأوان أيضا لإعادة هيكلة وكالات الأمم المتحدة. وقد قامت الجمعية العامة نفسها ببداية طيبة في هذا المضمار. وقد حققنا تبسيط العمل في الجان، ولكننا ينبغي أن نفعل نفس الشيء بالنسبة لعبء العمل كله، فهو الآن فالت الزمام.

وما برحنا منذ سنوات، نبحث بجدية عن الوسائل الكفيلة بتمويل المطالب الجديدة الملقاة على المنظمة عن طريق إحداث وفورات مقابلة في نواحي أخرى. ونحن لا نزال بحاجة إلى أن نسأل أنفسنا أسئلة صعبة عما إذا كان كل ما درجنا على عمله بصورة تقليدية مما لا يزال يتعين علينا الاستمرار فيه. إني أرحب بحقيقة أن مقترحات الميزانية المقدمة من جانب الأمين العام تتوخى بالفعل بعض الخطوات الكبرى في هذا المجال. وقد حدد أيضا التعاقد الأفضل كمصدر من مصادر تحقيق المزيد من الوفورات.

وفي نهاية المطاف، إن كل ما يمكن عمله، مع ذلك، لزيادة الفعالية والاقتصاد في النفقات سيذهب هباء إذا لم يتوفر لدى الدول الأعضاء الالتزام المالي المطلوب. إن نيوزيلندا تدفع نصيبها في الوقت المحدد، ولكن معظم الدول الأخرى لا تفعل ذلك. وإنني أحثها على أن تفعل ذلك. ولنواصل بالتأكيد الحديث عن الإصلاح المالي، ولكن علينا أيضا أن نؤمّن الأساس المالي اللازم لعمل المنظمة ونحن نفعل ذلك.

ولكن ما هو الحلم الحقيقي الذي يراودنا جميعا؟ إنني أحث جميع الأعضاء على مواصلة إحراز تقدم حقيقي، من سنة إلى أخرى، صوب تحقيق هذه الطموحات الإنسانية الأساسية التي ذكرتها في البداية، وأن نفعل ذلك بأمم متحدة قوية، جيدة التجهيز وواضحة التركيز على الهدف. وأريد، بالتحديد، أن أرى مجلس الأمن يعاد تشكيله، والجمعية العامة وقد أصبحت أكثر تركيزا، وصون السلم وهو يمارس على نحو أفضل، وأمانة مجهزة لمعالجة بناء السلم، وترتيبات للمشاركة، وإجراءات مالية قائمة على أساس الكفاءة والانضباط في المواعيد. ألا يعطي هذا معنى لاحتفالات الذكرى الخمسين التي تنتظرنا في عام ١٩٩٥، ألا يجعل هذا من الأمم المتحدة في الـ ٥٠ سنة المقبلة مكانا أكثر فاعلية، وأكثر دينامية وأكثر إثارة للاهتمام، مكانا تدار فيه الشؤون العالمية على نحو أفضل مما سمحت به الظروف في الـ ٥٠ سنة التي مضت؟ لا يتوقع المحرومون في هذا العالم أقل من ذلك. أما الأغنياء فإنهم يعرفون أن العالم بالغ الصغر بحيث لا يمكن السماح للفجوة الهائلة التي توجد الآن بين الناس جميعا بأن تظل باقية.

السيد دوسو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنيابة عن وفد بنن وحكومة وشعب بنن أود أن أقدم تهاني الحارة الى السفير إنسانالي على انتخابه بجدارة لرئاسة دورة الجمعية العامة هذه. إن في انتخابه بالإجماع كقائد لمداولاتنا شاهدا على قدراته، وشرفا لبلده وتوجيها للأنظار إلى الدور الذي تلعبه بلدان الكاريبي في الساحة الدولية.

وأقتنص هذه الفرصة لأقدم تهاني المخلصة إلى سلفه، السيد ستويان غانيف، الذي ترأس بجدارة عمل دورة الجمعية العامة السابعة والأربعين.

ويسعدني بالغ السعادة، كما يشرفني، أن أشيد أيضا بجدارة السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يترأس بفعالية ونجاح هذه المنظمة العالمية الذي يعمل على نحو مكثف لاستعادة السلم والأمن إلى مختلف بؤر التوتر في جميع أنحاء العالم.

ويرحب وفد بنن رسميا بالدول الجديدة التي انضمت إلى المجتمع العالمي لتقدم إسهامها في احترام القيم الأساسية المشتركة للمجتمع الجديد الذي نسعى جميعا، نحن شعوب العالم، إلى بناءه. أرحب بالجمهورية التشيكية، والجمهورية السلوفاكية، واريتريا، وإمارة موناكو وإمارة أندورا، التي يعزز انضمامها عالمية هذه المنظمة.

إننا نجتمع هنا، كما نفعل في ظروف مشابهة كل سنة لننظر معا في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز السلم والرخاء لجميع شعوبنا.

لقد شهدنا منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة كثيرا من الأحداث الهامة التي قدمت للمجتمع الدولي بأسره آفاقا جديدة، وتحديات جديدة في مسعاه من أجل السلم.

ونرحب بحقيقة أن المواجهة بين الكتلتين التي ولّدت لفترة طويلة توترا سياسيا، قد حلت محلها اليوم القيم العالمية للديمقراطية والمساواة في العلاقات الدولية. وتتكامل هذه القيم مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومع توفير الأمن لجميع الدول.

ومن المشجع أيضا أن نرى أن تلك الثقة المتجددة في فاعلية الأمم المتحدة في تسوية الصراعات قد عززت مصداقية المنظمة وقدرتها على العمل إذ أنها فتحت مجالات جديدة تملك فيها المنظمة القدرة على تشجيع تسوية مجموعة واسعة من المشاكل تؤثر على

البشرية.

في خمس سنوات فقط، تزايدت مهام المنظمة في مجال صيانة السلم واتسعت على نحو كبير.

ورغم التطورات الإيجابية فإن التغيرات الجارية حاليا والتي كان يقصد بها توفير حرية أكبر وتشجيع إقامة مجتمعات أكثر عدالة وأكثر دينامية قد أصبحت للأسف مصدرا كذلك لتحديات جديدة بل مصدرا لعدم يقين أكبر في العلاقات الدولية. وفي كل يوم في مكان أو آخر على كوكبنا، تتطلب الحروب الأهلية والتجزئة الإقليمية والمواجهات العرقية والنضالات القبلية أو الدينية تدخلا عاجلا من جانب الأمم المتحدة.

ولهذا، يمكننا أن نرى مدى صعوبة مهمة المنظمة، التي عليها أن تراعي توازنا هشا بين سيادة الدول وواجبها هي في التدخل.

وفي أوروبا، تغيرت الصورة السياسية تغيرا جذريا في بضع سنوات فقط. على أن الآمال التي ولّدها اختفاء حائط برلين لم تلبث أن تحطمت بفعل حرب أخرى، آتية في غير زمانها، اشتعلت في يوغوسلافيا السابقة وبفعل الحالة القائمة في بعض الدول التي نشأت من تفكك الاتحاد السوفياتي، مما يهدد الاستقرار والأمن على القارة القديمة.

وفي افريقيا، لا تزال هناك حروب أهلية كبرى. وهذه الحروب مسؤولة عن المعاناة والدمار اللذيين يعطلان جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانعاش في قارتنا.

إن افريقيا بحاجة إلى السلم والأمن، ومن دونهما لن يمكن للاصلاحات الشجاعة والبعيدة المدى التي بوشر بها على المستويين السياسي والاقتصادي أن تحقق غايتها.

إن القمة التاسعة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في القاهرة في حزيران/يونيه من هذا العام وفرت لنا الفرصة لاعتماد آلية لمنع قيام الصراعات ومعالجتها وتسويتها. وهذه الآلية هي خطوة هامة إلى الأمام نحو قبول حتمية السلم من أجل التنمية. والواقع أن معالجة الصراعات تبقى محل قلق رئيسي لبلداننا، ونحن نشهد تحركات اللاجئين الضخمة المترتبة على الصراعات وهي تصرفنا للأسف عن المهمة الأسمى، مهمة التنمية.

إن افريقيا الغربية التي كانت حتى الآن ملاذا آمنا، يرحب باللاجئين الوافدين من بقية أنحاء القارة وحتى من خارجها، تعيش الآن أوقاتا صعبة بصورة خاصة حيث شهدت زيادة لا مثيل لها في حالات الطوارئ وفي عدد اللاجئين الذي ارتفع في أقل من أربع سنوات من ٢٠,٠٠٠ إلى ١,٢ مليون لاجئ.

هنا أود أن أشيد بالأنشطة الإنسانية والجهود الكبيرة من جانب الأمم المتحدة لتسوية الصراعات في افريقيا وفي أماكن أخرى من العالم.

إن الأزمة الليبرية تُظهر اليوم، بفضل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، دلائل مشجعة على إمكان تحقيق تسوية سلمية دائمة. فاللاعبون الرئيسيون في المأساة الليبرية يبدون الآن ميالين إلى الحوار والاتفاق. فقد التقوا في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بمساعدة من ممثلي الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية والأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا والقائم برئاسة هذه الجماعة، من أجل السعي لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بإسكات أسلحة الحرب واستعادة السلم في بلدانهم. وأولئك الذين حضروا اجتماع جنيف قد نجحوا في إعداد اتفاق شامل يأخذ في الاعتبار جميع أوجه المأساة الليبرية.

وفي كوتونو بتاريخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، وقّع ممثلون عن مختلف الفصائل وحكومة ليبريا المؤقتة على اتفاق السلم هذا، وذلك بفضل وساطة قام بها السيد نيسيفور سوغلو، رئيس جمهورية بنن، والقائم برئاسة الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا. وبنن تشعر بالسعادة إزاء رغبة اخواننا الليبريين في الدخول في هذا الاتفاق وإزاء الروح التي تحلوا بها حيال إجراء حوار بناء وأخوي، وهو الحوار الذي لولاه لم يكن ليتسنى تحقيق أي شيء إيجابي. وبنن تواصل الاعتقاد بأن الحوار هو السبيل الوحيد لاستعادة السلم في هذا البلد الذي مزقته الحرب.

إننا نرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في تنفيذ الاتفاق، ونخص بالذكر احترام وقف إطلاق النار من جانب جميع الفصائل المتحاربة ووقف الأعمال العدائية.

ووفد بنن يرحب بصورة خاصة باتخاذ مجلس الأمن القرار ٨٥٦ (١٩٩٣) بالإجماع، وهو القرار الذي يدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ويوافق على وزع فريق متقدم في ليبريا يتألف من ٣٠ مراقبا عسكريا من أجل المشاركة في

أعمال اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. ونحن أيضا نرحب بالقرار ٨٦٦ (١٩٩٣) الذي ينشئ بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في ليبريا.

إن هذه البعثة لا يمكن إنشاؤها إلا بتعبئة المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، وذلك من خلال جملة أمور منها الإسهام في الصندوق الائتماني الخاص، الذي سييسر إرسال الدول الافريقية للتعزيزات إلى فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ويساعد في الانفاق على الوحدات التي تقدمها الدول المشاركة لفريق المراقبين العسكريين، فضلا عن المساعدة في تنفيذ أعمال نزع الألغام، وتوفير المساعدة الإنسانية والإنمائية وتشجيع التطور الصحيح للعملية الانتخابية.

إن الموقعين الثلاثة على اتفاق السلم المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ التقوا في كوتونو في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ لإنشاء مجلس الدول، وهو الجهاز الانتقالي التنفيذي. واتفاقية السلم المؤرخة ٢٥ تموز/يوليه تعد، أخيرا، بإنهاء الحرب المدمرة في ليبريا التي طال أجلها كثيرا.

ومن على هذا المنبر، أود أن أهيب بجميع الأطراف التي وقّعت على تلك الاتفاقية، أن تواصل التقيد بالالتزامات التي تعهدت بها خلال محادثات كوتونو، وأن تعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة من أجل التنفيذ الصحيح والعاجل لهذه الالتزامات، بغية وضع حد لمعاناة الشعب الليبري وكفالة الوصول بعملية المصالحة الوطنية إلى نهايتها بنجاح.

وعلى غرار الحل الجاري في ليبريا، ينبغي لنا أن نكفل عودة السلم إلى الصومال وأنغولا والسودان وموزامبيق.

وفي أنغولا، على سبيل المثال، على الرغم من الآمال والتوقعات الكبيرة الناجمة عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها في استوريل، البرتغال، نشعر بقلق خطير وبحزن عميق إزاء استئناف الأعمال العدائية على إثر رفض "يونيتا" الاعتراف بنتائج الانتخابات الحرة التي جرت يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

إن بنن ترحب بالتغير الحاصل في موقف حكومة الولايات المتحدة، التي منحت الآن الحكومة الشرعية في أنغولا اعترافا دبلوماسيا. وهذا العمل من جانب إدارة كلينتون يعزز موقف المجتمع الدولي في دعم ما يفرضه حكم صندوق الاقتراع لا حكم طلقات السلاح.

إن التطورات الجارية في جنوب افريقيا تدعو إلى التشجيع. فالمحادثات المتعددة الأطراف جعلت من الممكن التوصل إلى اتفاق على جملة أمور منها إنشاء المجلس الانتقالي التنفيذي وإجراء أول انتخابات ديمقراطية وغير عرقية في تاريخ جنوب افريقيا، وقد حدد موعدا لها يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤.

إن حكومة بنن تويد النداء الشجاع والمسؤول الذي أصدره رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري المجتمعة في هذه القاعة المهيبة للجمعية العامة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. فلقد دعا المجتمع الدولي إلى رفع جميع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا، باستثناء الحظر على السلاح. ونظرا للتطور الإيجابي الذي سيفضي بهذا البلد، الذي يجتاز الآن عملية إصلاح، إلى تطبيق مبدأ الصوت الواحد للفرد الواحد، فإن الوقت حان لقيام جميع الأعضاء في منظمتنا العالمية بدعم الانتقال السلمي لجنوب افريقيا.

وبنن ترغب في أن ترى القارة الافريقية وقد حررت نفسها من جميع الحروب الأخوية والداخلية، ومن جميع الصراعات التي تعوق تنميتها. ويحدوني وطيد الأمل في أن يتراجع الآن منطق الحرب تدريجيا أمام منطق السلم والتنمية في افريقيا.

وبالانتقال إلى الشرق الأوسط، وبعد ٢٦ عاما من احتلال اسرائيل للأراضي العربية، لا يسع بنن إلا أن ترحب بسعادة بالاتفاق التاريخي الموقع بين الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي يمنح الحكم الذاتي لغزة وأريحا.

إن هذا الاتفاق يسجل بداية سلم عادل ودائم يسمح لكل دولة في المنطقة، بما في ذلك فلسطين واسرائيل، بأن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها دوليا، حدود يضمنها المجتمع الدولي. وواجبنا بالتالي يقضي بأن نشجع الطرفين الرئيسيين، فضلا عن جميع الأطراف المعنية، على بدء أو مواصلة الحوار الضروري لتحقيق سلم شامل في الشرق الأوسط.

وفي منطقة الخليج الفارسي، أدت استعادة الكويت الكاملة لسيادتها وسلامة أراضيها الى التأكيد من

جديد على المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول. وفي هذا الصدد، نأمل أملا صادقا، أن تحترم جميع الدول قرار مجلس الأمن ٨٣٣ (١٩٩٣) بشأن ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت. وينبغي أن تسوى المشاكل المعلقة مثل مشكلة أسرى الحرب الكويتيين حتى يمكن فتح الطريق لكي تسود علاقات الأخوة والتعاون والتضامن في هذه المنطقة دون الإقليمية.

إن الجو المتسم بتخفيف حدة التوتر الذي بدأ يسود بنهاية الحرب الباردة والذي أتاح ظهور روح جديدة من توافق الآراء في مجلس الأمن، وغيره، ما زال غير مدعاة للاطمئنان التام فهناك الكثير مما لا يزال من المتعين انجازه لتوطيد دعائم السلام.

واليوم ينبغي أن نعترف بأن فكرة السلام لا يمكن أن تنبني بعد الآن على حشد الأسلحة؛ بل ينبغي أن تقوم على تكثيف الجهود للحد من التسلح والقضاء عليه قضاء تاما. فإن توازن الرعب يفسح الآن مكانة لتلاقي عقول البشر وقلوبهم وتصرفاتهم.

ولهذا السبب فإن التوقيع في باريس على اتفاقية الأمم المتحدة لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لا يساعد فحسب على تعزيز السلم والأمن الدوليين وإنما يفتح أيضا آفاق التعاون الدولي في مجال تسخير الصناعات الكيميائية لخدمة الأغراض السلمية.

وتحث بنن، الدولة التي تكرس نفسها للسلم وللتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجتمع الدولي على الامتناع عن استخدام العلم في الأغراض العسكرية حتى يصبح العلم مكرسا للتنمية وللسلم والأمن الدوليين.

ويبرهن القرار الذي اتخذته روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة وفرنسا بمد الوقف الاختياري لإجراء تجاربها النووية حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على أن حكومات هذه الدول النووية تبدي اهتماما متزايدا بالتدابير التي تتيح استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية للأغراض السلمية وحدها.

وتنضم بلادي الى بقية المجتمع الدولي في تهنئة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على عدولها عن قرارها بالإنسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية نظرا لأن ذلك الإنسحاب لم يكن ليؤدي إلا الى إضعاف المعاهدة، التي تكمن قوتها في عالميتها.

إن تصميم الدول الأعضاء على السير في طريق تسوية المنازعات الأقليمية، والاحساس الجديد الشائع بضرورة العمل العاجل لمواجهة التهديدات الجديدة لرفاه كوكب الأرض، إنما يخلقان فرصة تاريخية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه جميع بلداننا.

والواقع أن هذه الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة تنعقد في ظل أزمة اقتصادية عامة. وفي ظل النظام الاقتصادي الجديد الذي يتسم بتزايد التجارة بين ثلاث مجموعات مهيمنة، هي أوروبا الغربية، وأمريكا الشمالية، ومنطقة المحيط الهادئ وآسيا، تكون أفريقيا قد نحيت جانبا من الوجهة العملية.

ويبدو أن الشمال المتقدم يتضاءل احتياجه أكثر فأكثر الى المنتجات الأفريقية، ولم يعد لدى افريقيا بدورها الإمكانات التي تمكنها من شراء السلع والخدمات من الشمال. والأكثر من ذلك أن المجتمع الدولي لا يبدو شديد القلق من أجل إيجاد وسائل أفضل لمعالجة مشكلة عبء مديونية البلدان الأفريقية.

ولا يمكن لهذا الحال إلا أن يؤدي الى ركود حركة التجارة في السوق العالمي وأن يؤثر تأثيرا مباشرا على الاقتصادات الأفريقية التي تعاني الكثير أصلا.

وفي ظل هذه الظروف يتطلب بقاؤنا بالضرورة تكاملا اقتصاديا مستمرا حتى نصبح في وضع أفضل يتيح لنا التعامل مع تقلبات البيئة الاقتصادية العالمية وقبول التحدي المتمثل في كيفية تنمية قارتنا.

ويؤكد الأمين العام في "خطته للسلام" على دور المنظمات الأقليمية في إرساء السلم والدبلوماسية والوقائية. ويمتد هذا الدور بطبيعة الحال ليشمل التنمية أيضا. ولا يمكن أن نؤكد أكثر من ذلك على أهمية التكامل من أجل التنمية.

وفي حالة افريقيا يصبح هذا التكامل وسيلة لتشجيع التجارة والاستثمار والأبحاث والتعاون الإنمائي بين البلدان الأفريقية.

ولهذا السبب اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢٢ الى ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٣، معاهدة منقحة للجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا ووقعوا على تلك المعاهدة، وأكدوا من جديد تصميمهم على إضفاء دينامية جديدة على عملية التكامل الإقليمي.

ولئن كانت تنمية افريقيا هي مسؤولية تقع أساسا على الأفريقيين أنفسهم، فإن اعتراف المجتمع الدولي بمبدأ تقاسم المسؤولية. والمشاركة الكاملة مع افريقيا أمر لا يقل عن ذلك أهمية.

وعلينا أن نلاحظ في هذا الصدد أن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات لا يرق الى مستوى الآمال التي علقتها عليه جميع البلدان الأفريقية. ومن الضروري للغاية أن نزيد من تعزيز القدرات الوطنية وأن نهيئ مناخا ملائما للتنمية.

وبينما ترحب بنن بالدراسة التي أجريت حول الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية وإمكانية إنشائه، فإننا نأمل أملا صادقا في اتخاذ إجراءات أكثر جرأه بغية تنفيذ البرنامج الجديد وضمان تزويده بالمساهمات المالية الرئيسية اللازمة لإنشاء الصندوق في عام ١٩٩٤.

ومن ثم فإن علينا أن نزيد من نوعية وكمية المساعدة.

وبهذه الروح تشارك بنن بعد أيام قليلة في طوكيو في المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية. وهذا المؤتمر الذي سيعقد في ظل النظام الاقتصادي والسياسي العالمي الجديد لحقبة ما بعد الحرب الباردة، سيوفر للمجتمع الدولي إطارا جديدا لبحث كيفية إعادة التأكيد على قضية التنمية الأفريقية بوصفها واحدة من الشواغل الكبرى للعالم اليوم.

وأملنا، الذي تشاركنا فيه البلدان الأفريقية على نطاق واسع، هو أن يفضي المؤتمر، بجانب اعتماده لإعلان، الى اتخاذ إجراءات ملموسة بالفعل لدعم افريقيا.

وتأمل البلدان الأفريقية أيضا في أن يبدأ في القريب العمل بإعلان طوكيو الصادر في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن مجموعة البلدان الصناعية السبعة والذي قصد به الاستعاضة عن برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بآلية أخرى تكون أكثر ملاءمة لظروف وواقع البلدان النامية.

وإذا أريد لهذه الآلية الجديدة أن تحظى بفرصة للنجاح، لزم أن يجري التخطيط لها بعد التشاور مع البلدان التي تعاني فعلا من العواقب الأجتماعية القاسية المترتبة على برنامج التكيف الهيكلي.

وإذا كان لنا أن نكسب هذا الرهان من أجل التنمية التي تتطلع إليها افريقيا، فعلينا أن نشرك فيها النساء والأطفال، الذين يمثلون أغلبية السكان في بلداننا، وعلينا، قبل كل شيء، أن نثقف وندرب أبناءنا من الشباب والبالغين.

وفي هذا الصدد، تعكف حكومة جمهورية بنن الآن بنشاط على الإعداد للسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤. كما أننا سنشارك باهتمام كبير في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر أن يعقد في القاهرة خلال الفترة من ٥ الى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبالإضافة الى ذلك، نود أن نقدم مساهمة حقيقية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالمرأة والذي سيعقد في بيجينغ في عام ١٩٩٥.

وتوضح حقيقة عقد هذه المؤتمرات المختلفة أن المسائل المتصلة بالتنمية الاجتماعية أصبحت تجتذب اهتمام العالم على نحو لم يسبق له مثيل. ويمكن أن يرى ذلك أيضا في القرار الخاص بعقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. ومما يحفز هذا الاهتمام المتجدد، التغيرات العميقة في الحالة الاجتماعية والسياسية في العالم، والتحول في ترتيب الأولويات على صعيد الدول.

ولا يمكن أن تزداد الديمقراطية قوة ما لم يتحقق على الأقل المستوى الأدنى من الرخاء للشعوب. ويعتبر الفقر، الذي تعيش فيه أغلبية شعوبنا، من العقبات التي تعوق هذا التعزيز للديمقراطية، وبالتالي للتنمية الكاملة لحقوق الإنسان.

لقد تم تجاهل الحق في التنمية لفترة طال أمدها. وينبغي اعتباره الآن حقا يحظى بالأولوية، حقا مقدسا. هذا الحق في التنمية هو حق في الكرامة والتنمية الشخصية، وهو لا يتوافق مع الوضع دون الإنساني الذي يعانيه الملايين من البشر، وخصوصا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ويعتبر الحق في التنمية حقا إنسانيا وحقا وطنيا. ولهذا، نرحب بنتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا خلال الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه عام ١٩٩٣. ومن المؤكد أن ذلك المؤتمر سجل بداية حقبة جديدة، نثق بأنها ستشهد القضاء التدريجي على النظام الاقتصادي الدولي الحالي، الذي لا يستطيع في ظله ثلثا الجنس البشري تلبية احتياجاتهم

الأساسية، ويعيش فيه ٦٠٠ مليون شخص في فقر مدقع تقريبا. ويمثل القضاء على هذا الفقر أحد الأهداف الأساسية لجدول أعمال القرن ٢١. ومن الخطوات التي تسير في هذا الاتجاه تخصيص يوم دولي للقضاء على الفقر، سيحتفل به لأول مرة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر القادم.

إننا لا نستطيع أن نؤكد بما يكفي أن المشاكل الايكولوجية الكبرى التي تواجه بلداننا اليوم، لها بعد كوني يتطلب نهجا عالمي النطاق. وهذا هو السبب في أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، جعل من التنمية المستدامة أحد الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي.

وسجل ذلك المؤتمر نقطة تحول في الطريقة التي ننظر بها الى مستقبلنا. ولا بد من أن ننطلق الى المستقبل بطريقة متكاملة ونحن نعمل لوضع سياستنا الإنمائية.

إن جدول أعمال القرن ٢١، وهو الوثيقة الأساسية التي انبثقت عن ذلك المؤتمر، يعتبر بمثابة برنامج عمل هائل لأواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وهو يتطلب أن تعتمد الحكومات استراتيجيات وطنية تركز على التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع القطاعين الخاص والعام.

ويسعدني هنا أن أوجه النظر الى الأهمية الكبرى التي يعلقها بلدي على متابعة القرارات والتوصيات التي صدرت في ريو. وترحب بنن بإنشاء لجنة التنمية المستدامة التي عقدت دورتها الأولى هنا في نيويورك خلال الفترة من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، كما أننا نرحب بالعمل الذي قامت به اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من جفاف خطير أو تصحر أو من الاثنين معا. وخصوصا في افريقيا. وقد اجتمعت تلك اللجنة بالفعل خلال الفترة من ٢٤ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في نيروبي، ثم خلال الفترة من ١٣ الى ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في جنيف.

وعملا بتوصيات ريو، عقدت بنن حلقة دراسية وطنية خلال الفترة من ٩ الى ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، بشأن استراتيجيات للمتابعة، لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك النظر في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١، المتعلق بكيفية مكافحة التصحر وآثار الجفاف. وقد عقدت تلك الحلقة الدراسية في وقت عكف فيه المجتمع الدولي وشركاء بلدان العالم الثالث في التنمية على التفكير في الاستراتيجيات التي ينبغي استخدامها لجعل مفهوم التنمية المستدامة قابلا للتنفيذ. وكانت هذه الحلقة الدراسية دليلا على الارادة السياسية لحكومة بنن للتقيد بالالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في ريو.

وأوصت حلقة كوتونو الدراسية، ضمن جملة أمور، بإنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة. كما أنشئت لجنة صياغة لجدول أعمال وطني للقرن ٢١، قررت الحلقة الوطنية مبادئه التوجيهية الأساسية. وينبغي أن تنتهي هذه اللجنة من عملها قبل نهاية العام الحالي.

بعد سنتين سنحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وقد اتسمت السنوات التي انقضت منذ عام ١٩٤٥ بتغير جوهري متواصل وزيادة كبيرة في عدد أعضاء المنظمة، فضلا عن توسع ملحوظ في نطاق أنشطة المنظمة.

وهكذا يكون من الواضح أن المنظمة بحاجة الى إعادة تشكيل هيكلها لتلبي متطلبات العالم الراهنة. وهذا هو السبب الذي يجعل بنن تؤيد الجهود الجارية لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في قطاعيها الاقتصادي والاجتماعي وفي المجالات ذات الصلة.

ويرى وفد بنن أن الإصلاح ينبغي أن يستهدف ضمان تنسيق أفضل لأنشطة الأمم المتحدة واستخداما أكثر رشدا لمواردها البشرية والمالية.

إن بنن، بينما تظل منفتحة للحوار في المفاوضات، لتؤيد آراء مجموعة الـ ٧٧، وخصوصا فيما يتعلق بكيفية توزيع المقاعد في مجالس إدارات بعض الهيئات، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وفي المجال السياسي، يعرب بلدي عن استعداده للنظر في كل المقترحات التي تأخذ في الأعتبار شواغل واهتمامات شتى الجهات الفاعلة، كبيرها وصغيرها، على الساحة السياسية الدولية في نهاية حقبة الألف سنة الثانية.

إن إصلاح مجلس الأمن من المسائل ذات الأهمية الخاصة لكل الدول الأعضاء. وستتابع بنن عن كثيب أي

اقتراح للإصلاح قد يعزز فعالية المجلس ويتجنب تحويله الى محفل للمناقشات العقيمة أو البنود التعويقية المتراكمة، أو الى أداة لا تفيد إلا القلة المحظوظة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أذكر بأننا إذا كنا نود أن نقبل بهدوء على الألف سنة المقبلة، وإذا كنا نود أن نستشعر الرضا من الجهود التي بذلت حتى الآن على الطريق الصعب والملتوي المؤدي الى التنمية، فيتعين أن نفعل كل ما في وسعنا لإيلاء اهتمام أكثر استدامة لمبدأ الشراكة العالمية النطاق، وواجب إظهار التضامن الذي ينطوي عليه بالضرورة النظام الدولي الجديد الذي يحكم المجتمع الدولي الآن.

إن أمل بنن هو أن تتمكن البشرية، عندما تجري تقييمها الأول عن هذه الحقبة الجديدة، من أن ترى انخفاضا في عدد العلل التي لا تزال تقوض القرن العشرين، ألا وهي: الفقر، والمجاعة، والأمراض المتوطنة كالملاريا، ووباء الإيدز بعواقبه الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية المدمرة، والأمية، وتردي البيئة، والتخلف وكل العلل الأخرى التي تحيق بنا.

وفي عالم يزداد ترابطا ويواجه هذا التحدي، يجب أن تقبل الأمم أن تتنازل عن جزء - جزء فقط - من سيادتها الوطنية لصالح قيمنا الإنسانية العالمية، وأن تبدي درجة أكبر من الإصرار على أن تتعايش معا الى الرغم من الاختلافات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فيما بينها. وبهذه الطريقة وحدها يمكن لعالم القرن الحادي والعشرين أن يكون عالما أكثر حفاوة بالإنسان أيا كان وأينما عاش.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير من المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذي يرغبون من الكلام ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وبخمس دقائق للمرة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أنصارى (**الهند**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، بموجب المادة ٧٣ من النظام الداخلي، أن أشير الى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل باكستان.

إن مياه النهر الشرقي كلها لا يمكنها أن تغسل وصمات الخداع والتحيز والزيف التي يلطخ بها وزير خارجية جمهورية باكستان الاسلامية هذا المحفل الموقر. إن بلاغته لا يجاريها إلا مغالطته، وهما معا تشكلان ممارسة مثيرة على درجة عالية من المهارة في فن البيع، بيع سلعة أوشكت فترة صلاحيتها على الانتهاء، إن لم تكن قد انتهت فعلا.

لقد حاول ممثل باكستان أن يلبس ثوب البراءة الجريحة. ويريد منا أن نصدق أنه قد فرض عليه القتال دون سلاح في يده. والحقيقة هي أنه لا يحتاج الى سلاح. بل إنه، يستخدم كل الأسلحة المتاحة في ترسانة الإرهاب في عصرنا الحديث فدور حكومته في تجنيد وتدريب وتمويل وتسليح الإرهابيين وتحريضهم على التسلل الى ولايتي البنجاب وجامو وكشمير الهنديتين، أمر معروف لجميع الحكومات ولوسائط الإعلام الدولية ومنظمات حقوق الإنسان.

ومؤخرا أعطي تقرير من إعداد "رصد آسيا" حقائق وأرقاما وافية تقيم الدليل على أن هؤلاء الإرهابيين يستخدمون ما يسمى "القناة الباكستانية". هذه "القناة" ليست للدعم المعنوي كما تدعي باكستان ببراءة، ولكنها على العكس من ذلك، قناة راسخة لإدخال الأسلحة المهلكة الى أراضي الهند. وهناك أدلة دامغة تثبت ذلك، ترد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب العالمي لعام ١٩٩١، وكذلك في بيان لمتحدث باسم وزارة الخارجية، بتاريخ ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

لقد تدهورت الأمور الى درجة أن حكومة الولايات المتحدة بدأت تفكر بكل جدية في أن تعلن باكستان دولة تحتضن الإرهاب. وهذا واضح من مقتطف من رسالة مؤرخة في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٣ بعثت بها وزارة الخارجية الى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب في الولايات المتحدة، جاء به ما يلي:

> "إذا ظهر في وقت لاحق أي دعم رسمي لمن يرتكبون أعمالا إرهابية ضد الهند، سواء كان ذلك على نحو مباشر أو عن طريق المجموعات الخاصة، فإن وزير الخارجية لن يتردد في تسمية باكستان دولة تتبنى الإرهاب".

"...

"وعلى أي حال، فإن وزير الخارجية سينظر في هذا الأمر مرة أخرى في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر من هذا

العـــام".

إن التزام باكستان بدعم الإرهاب لم يقف عند هذا الحد، بل ذهب الى أبعد من ذلك ليكفل أن يكون الإرهاب "مستداما". لقد فعلت ذلك بإنشاء رابطة عميقة بين الإرهاب والتجارة من العقاقير المخدرة. وقد نشرت الحكومة المؤقتة في باكستان مؤخرا قائمة بأسماء بعض بارونات المخدرات البارزين، جاءت على غرار معجم الأعلام (Who's Who) وكأنها نسخة تلك الأرض النبيلة من هذا المعجم. وإذا أردتم دليلا آخر على تورط باكستان، فهو قائم بالفعل في بلدان مثل مصر وتونس والجزائر حيث نجد الإرهابيين المدربين على أيدي الباكستانيين من مدرسة بيشاور يعيثون فسادا.

وهكذا يبدو أن دموع التماسيح التي يذرفها وزير خارجية باكستان أمام هذه الجمعية هي بالفعل لدعم مطالبته غير المعقولة بأن يقبل الرأي العام أعمال باكستان بوصفها المروج الأول للإرهاب ذي الصلة بالمخدرات في العالم. ومن هذا الافتراض غير المقبول تود حكومة باكستان أن تجادل بأنه لا ينبغي فقط السماح لها بأن تطلق يديها دون عقاب في انتهاك حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين العاديين من الرجال والنساء والأطفال بل ينبغي أيضا اعتبارها حامية حقوق الإنسان للإرهابيين الذين ينتهكون كل معيار من معايير الوجود المتحضر.

إن حكم القضاة في هذه الدعوى الغريبة واضح لا لبس فيه. وهو يرد في الفقرة ١٧ من إعلان فيينا الذي اعتمد بعد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام. ونص هذه الفقرة جدير بأن نذكر به:

"إن أعمـــال وأساليـــب وممارســـات الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، وكذلك ارتباطـه في بعض البلدان بالاتجار في المخـــدرات، تعتبـــر أنشطة تهـــدف الـــى تدميـــر حقـــوق الإنسان والحريات الأساســـية والديمقراطيـــة، وتهـــدد أمـــن الـــدول وسلامتهـــا الإقليميـــة، وتزعزع استقرار الحكومات التي شكلت على أســاس شرعي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الخطـــوات اللازمة لتعزيز التعاون على منع الإرهـــاب ومكافحته". (A/CONF.157/23، الفقرة ١٧)

لقد سعى وزير خارجية باكستان كذلك الى أن يمتعنا اليوم بالاستماع الى اسطوانة معادة قديمة ومستهلكة عن مسألة تقرير المصير. وسيكون من باب الترفق به أن نعتبر ملاحظاته أنصاف حقائق. بيد أنها في الواقع تخفي مخططا شائنا يستهدف السلامة الإقليمية للهند. فهو يتجاهل ببساطة حقيقة أن مناقشة مفهوم تقرير المصير حسمت في الأمم المتحدة منذ وقت طويل. إن هذا المفهوم ذاته يتعلق بشعوب تقع تحت نير الاستعمار أو السيطرة الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي. وهو على وجه التحديد لا يسمح بأي إجراء يمكن أن يمزق أو يضعف، على نحو كلي أو جزئي، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول. وقد نعي على ذلك على نحو نهائي وحاسم وواضح لا لبس فيه، في الفقرة ٢ من إعلان فيينا الذي استشهدت به من قبل.

إن ولاية جامو وكشمير جزء لا يتجزأ من الهند. وصحة انضمامها الى الهند من الناحية القانونية وعن طريق الإرادة الشعبية أمر لا شك فيه. بل إن باكستان بالأحرى هي المعتدية وهي التي تحتل حتى هذا اليوم وعلى نحو غير مشروع جزءا من جامو وكشمير. والقضية الوحيدة التي ينبغي حسمها إذن هي أن تتخلى باكستان عن هذا العدوان.

ويشهد التاريخ على أن باكستان في السنوات الـ ٤٦ الماضية ارتكبت أعمالا عدوانية ضد الهند في ثلاث مناسبات مختلفة. وكانت بعد كل نكسة تلتزم باتفاقات رسمية، ثنائية أو متعددة الأطراف. ولكن سرعان ما تخل بالالتزامات المرتبة عليها بعد ذلك. وكان المبرر من كل حالة هو توقها الشديد الى شيء لا حق لها فيه، وكانت إدعاءاتها ترتكز دائما على مبدأ غامض لم تمارسه إطلاقا مع شعبها في أي جزء من أراضيها.

تكلم وزير الخارجية عن حرمة الاتفاقات الدولية، واختار ألا يشير الى اتفاق سملا الذي وقعه بلدانا في ١٩٧٢، والذي يوفر إطارا لتسيير العلاقات الثنائية. وفي هذا الاتفاق تعهد كل من البلدين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر. وبمنع الأعمال الدعائية المعادية، ومنع تنظيم أو مساعدة أو تشجيع أي عمل يضر بصيانة السلم أو بعلاقات الوئام بين البلدين. وبالإضافة الى ذلك تعهد البلدان بحسم خلافاتهما بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات الثنائية.

ولكن بدلا من تنفيذ أحكام هذا الاتفاق، قررت حكومة باكستان في ١٩٨٤ تقريبا أ، تشن ضد بلادي حربا بالوكالة من خلال تنظيم للإرهاب واسع النطاق في ولايتي البنجاب وجامو وكشمير الواقعتين على الحدود. والتقرير الصادر في أول شباط/فبراير ١٩٩٣ عن لجنة بحوث الجمهوريين التابعة لمجلس قوات الولايات

المتحدة يتضمن وصفا حيا لمشاركة الوكالات الحكومية الباكستانية ذاتها في تدريب الإرهابيين وفي مساعدتهم على التسلل إلى داخل الأراضي الهندية.

وبهذا تكون الهند هي الضحية الأساسية لأولئك المجرمين، ولكنها ليست الضحية الوحيدة. وإن التقرير المنشور في "نيويورك تايمز" في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣ والذي أعده مراسلها في بيشاور ينسب إلى المسؤولين في الولايات المتحدة رأيا مفاده:

"إن مصدر بعض الرجال، والكثير من الالهام في عملية تفجير المركز التجاري الدولي التي حدثت في نيويورك في شباط/فبراير وفي مؤامرة التفجير الثاني الذي كان مخططا ارتكابه في نيويورك في حزيران/يونيه "صحيفة نيويورك تايمز، تحت عنوان المكان الذي يتدرب فيه المتطرفون العرب وينتظرون"، عدد ١١ آب/أغسطس ١٩٩٣، ص الف - ٨ هو بيشاور. إن الأبعاد العالمية لهذه المسألة غنية بذلك عن البيان.

هذا هو إذن السجل. وهو لا يحتاج لأي توضيح. والنتيجة الحتمية هي أن هذا النهج في العلاقات مع بلد مجاور يتنافى ومعايير السلوك المتحضر ويؤدي إلى الاضرار بصاحبه ولا يخدم بالتأكيد الرفاه العام.

والهند، من جانبها، تتمنى كل الخير لباكستان وشعبه. وهناك روابط دم وأواصر تاريخية وثقافية تربط بين شعبينا وهما لابد أن يأخذا في الحسبان الضروريات الاقتصادية التابعة من الانتماء إلى منطقة مشتركة. إن الهند، حكومة وشعبا، تمد يد الصداقة من جديد إلى شعب باكستان وحكومته، وإنها إذ تفعل ذلك، تتوقع أن يقتنعا ببدء صفحة جديدة وأن يترجما إلى حقيقة واقعة رؤية الشاعر الهندي العظيم، محمد إقبال الذي تعتبره باكستان شاعرها الوطني. وفيما يلي ترجمة لبيتين من شعره:

"هيا بنا نرفع الحجاب الذي يبعد الذات عن الغير، نجمع بين المتباعدين، ونمحو علامات الغرابة".

السيد أكرم (**باكستان**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أرد على قيء الكراهية الذي استمعنا إليه توا من ممثل الهند المحترم. انه لم يسلب شعب كشمير أرضه فحسب، ولكنه يود أيضا أن يسلب الآن باكستان شاعرها الوطني.

وجامو وكشمير ليستا جزءا لا يتجزأ من الهند. فإن القرار ٤٧ (١٩٤٨) لمجلس الأمن يسجل رغبة الهند وباكستان ان يتم البت في مسألة ضم جامو أو كشمير إلى الهند أو إلى باكستان بطريقة ديمقراطية تتمثل في إجراء إستفتاء حر ومحايد. (الفقرة الرابعة من الديباجة) وهذه الدعوة إلى عقد الاستفتاء تكررت، بين جملة قرارات، في قراري مجلس الأمن ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧)، وفي قرارات لجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان، وعلى وجه التحديد في قراريها المؤرخين في ١٣ آب/أغسطس ١٩٤٨ و ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩. ولقد رفضت الهند تنفيذ هذه القرارات.

وخرائط الأمم المتحدة - ألا وهي الوثائق الرسمية للأمم المتحدة - تشير جميعا إلى كون جامو وكشمير أراض متنازعا عليها. وكشمير مدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. وتعزيز الأمين العام الأخير يشير إلى مسألة جامو وكشمير بوصفها مسألة يتعين حسمها بين الهند وباكستان. وأقدم عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام هي العملية التي يضطلع بها فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين للهند وباكستان الذي يرابط على خط السيطرة في جامو وكشمير منذ ١٩٤٩. وهذا يكفي قولا في الرد على الادعاء بأن كشمير تعد جزءا لا يتجزأ من الهند.

وإتفاق سيملا لم يغير مركز كشمير. فإن إتفاق سيملا يدعو إلى تحديد المركز النهائي لجامو وكشمير في محادثات ثنائية أو بأي وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان. لقد سعت باكستان إلى عقد مفاوضات ثنائية مع الهند. ووجهنا إلى رئيس وزراء الهند في ١٩٩٢ كتابا على مستوى رئيس وزرائنا. وقد جاء رده ليغلق الباب في وجهنا. إذ رفضت الهند مناقشة موضوع كشمير في مفاوضات ثنائية.

لقد قال ممثل الهند المحترم أن تقرير المصير في كشمير سيؤدي إلى ضعضعة السلامة الإقليمية للهند. والسلامة الإقليمية لا تنطبق إلا على أراض تكون جزءا من الدولة لا على أراض متنازع عليها، أراض لم يحدد مركزها بعد. إن الهند تحتل كشمير إحتلالا إستعماريا منذ ١٩٤٧. وهي تستحق معاملتها كدولة إستعمارية. إن الشعب الذي يكافح ضد الإحتلال الإستعماري من أجل حقه في تقرير المصير يحق له أن يتابع كفاحه بكل الوسائل الممكنة.

لقد حاولت الهند تلطيخ صورة الكفاح الكشميري بتصويره على أنه إرهاب. وباكستان تدين الإرهاب. والإرهاب يعني عنفا أخرق ضد الأبرياء. ولكن عندما

يتعرض شعب للإحتلال الأجنبي، وعندما تغزى دياره، ويقتل أبناؤه، وتغتصب نساؤه، أليس من حقه أن يحمل السلاح دفاعا عن نفسه؟ وكما نقلت جريدة "لوس أنجليس تايمز" عن رجل أعمال كشميري في ٢٩ آب/أغسطس :

"إنهـــا الآن مسألة بقاء. أنهم يدخلون إلى ديارنا ويطلقـــون النـــار على أطفالنا... إنني جد وأشعر في بعض الأحيان أن علي أن أحمل السلاح".

وإذا كان الكشميريون إرهابيين، إذن فهكذا كان أيضا البواسل من الأبناء والبنات الذين كافحوا ضد الإستعمار بكل الوسائل المتاحة وفازوا بالحرية لأغلبية الدول الممثلة الليلة في هذه القاعة. وإذا كان الكشميريون إرهابيين، فإن كل الدول الممثلة هنا هي نتاج للإرهاب.

وإن مؤتمر حقوق الإنسان الأخير الذي عقد في فيينا قد أحاط علما على وجه الخصوص بالحالة الخاصة للبلدان التي تخضع للحكم الإستعماري وغيره من أشكال الهيمنة الأجنبية أو الإحتلال الأجنبي، واعترف بحقها في القيام بأي عمل مشروع بموجب ميثاق الأمم المتحدة إعمالا لحقها غير القابل للتصرف في تحقيق المصير. إن الحملة التي تشنها الهند في كشمير تمثل إرهاب دولة. وقد وصفت قمة عدم الإنحياز في جاكرتا القمع لشعب يناضل من أجل تقرير المصير بأنه أسوأ أنواع الإرهاب. ان ما يعنيه هذا النضال بالنسبة للكشميريين هو التعذيب. وفيما يلي تقرير للإتحاد الدولي للمحامين من أجل حقوق الإنسان:

"إن النـــاس وبخاصة الشباب، يعذبون في كشمير كـــل يـــوم ... وهناك عدد كبير من الأدلة جمعها العاملون المحليون فـــي مجـــال حقـــوق الإنســـان والمحامـــون والأطبـــاء لإثبـــات هـــذا القـــول ... والوسائل المستخدمـــة وحشيـــة غيـــر إنسانيـــة وشريرة إلـــى حـــد يفوق التخيل. فإن المحتجزين يضربون بالعصـــي والهـــراوات ويجلدون بالكابلات ويعرضون للصدمات الكهربائية...".

ولن أطيل في ذلك فإنه وصف أفظع من أن أسرده على مسامعكم في هذا المحفل.

وتقول منظمة العفو الدولية:

"إن التعذيـــب يمـــارس بشكـــل منتظم في جامو وكشمير".

أما عن الإغتصاب فحدث: لقد أشرنا بعد ظهر اليوم إلى كونان بوشبورا. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ شهدت قرية شاك سيدا بارا إغتصابا جماعيا آخر من قبل الجيش الهندي. ويقول تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان في آسيا ان النزاع في كشمير يدخل سنته الرابعة ولكن السلطات المركزية وسلطات الولايات لم تقم بأي شئ لإنهاء ممارسة قوات الأمن الهندية للإغتصاب على نطاق واسع، وان إشعال الحرائق المتعمدة هو سلاح مستخدم في إطار إستراتيجية مكافحة العصيان في كشمير منذ ١٩٩٠.

وأما عن المذابح فحدث: في سبورا في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وباتكوت في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ونصر الله بورا في ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢. ولا نهاية للقائمة.

لقد اختار ممثل الهند أن يتكلم عن باكستان بألفاظ استعيرت من معجم لا يليق بالمرء أن يستخدمه ضد جاره. وأرجو أن أذكره بأن لدينا في باكستان ديمقراطية عاملة. ولا يخضع أي جزء من باكستان لقانون الطوارئ، مثل كشمير. وخلافا للهند، ليست لدينا مذابح في باكستان. لقد راح مائة ألف مسلم ضحية لنوبات الحمى الدينية والعنف الطائفي في الهند منذ عام ١٩٤٧. اننا لاندعو فقط إلى الديمقراطية في باكستان، ولكننا نمارسها أيضا. ولا ندعى الكمال مثل الهند. ولكننا بالتأكيد، أفضل من الهند، البلد الذي يتحول بسرعة إلى رجل آسيا المريض، البلد الذي تمزقه الشقاقات الداخلية، وينقسم إلى طوائف وطبقات وقوميات، ويموج بقوات الأصولية الهندوكية القاتلة والمتهورة، ويحكمه التردد والغموض، وينحو إلى الاستئساد على جيرانه والنزوع إلى استعمال القوة. بلد اشترك في ١٧ حربا منذ استقلاله، وهذا أكبر عدد بالنسبة لأية دولة ممثلة في هذه القاعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأن الكلمات التي تلقى ممارسة لحق الرد تحدد بخمس دقائق للكلمة الثانية.

أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد أنصاري (**الهند**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اننا نضطر إلى التكلم مرة ثانية.

لم يضف ممثل باكستان شيئا إلى معلومات هذه الجمعية ولا إلى قدرتها على الفهم. إن ملاحظاته تذكرني بمقطع ثنائي آخر من أبيات الشاعر إقبال الذي، تصادف ان، يولد هنديا ويموت هنديا: "انه لا يشترك في سعي جاد، بل يختار بشغف التقليد الأعمى". ويرى وفد بلدي أنه من غير الضروري أن يضيف شيئا إلى هذا الوصف البليغ جدا.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٣٠